

أصول الفقه الميسر

خلاصة روضة الناظر لابن قدامة ، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ، وعدد من كتب أصول الفقه
الكتبة الأصولية ، أهم كتبها القديمة والمعاصرة

د. عماد علي جمعة

جامعة القصيم



دار النقائس للنشر والتوزيع . الأردن

ح) عماد علي جمعة ، ١٤٢٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجمعة ، عماد علي

أصول الفقه الميسر / عماد علي جمعة - الرس ، ١٤٢٩ هـ

١٤٤ ص ، ٢١ X ٢٩,٧ (سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة : ٧)

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٠-١٣٧٧-٧

١- أصول الفقه أ. العنوان ب. السلسلة

١٤٢٩/٥٦٠١ ديوبي ٢٥١

رقم الإيداع : ١٤٢٩/٥٦٠١

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٠-١٣٧٧-٧

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف: د. عماد علي جمعة

جوال: ١٧٥٣٦٠٥٠٧٨ ، بريد إلكتروني: quddomy@hotmail.com

يطلب الكتاب من المكتبات التالية:

- السعودية: دار طيبة الخضراء مكة: ٥٥٨٩٠٢٧ - ٥٥٤٥١٢٤٤٧ - ٥٥٤٤٥١٢٤٤٧ - مكتبة جرير (فروعها) - مكتبة العبيكان (فروعها): ٤٦٥٤٤٢٤ - مكتبة الرشد (فروعها): ٤٥٩٣٤٥١ - دار ابن الجوزي (فروعها): ٢٢٤٧٥٧٧ - ٨٤١٢١٠٠ - مكتبة المؤيد (فروعها): ٦٦٢٩٤١٥٩ - مكتبة التدميرية (فروعها): ٤٩٢٥١٩٢ - مكتبة الجنوب / أنها (فروعها): ٢٢١٣٧٣٧٤٩١١٧ - الأردن: الناشر/دار النفائس للنشر والتوزيع: ٥٦٩٣٩٤٠ - الكويت/مكتبة أهل الأثر: ٦٥٥٤٣٦٩-٢٦٥٦٤٤٠ - قطر/مكتبة ابن القيم - الدوحة: ٤٨٧٣٥٣٣-٤٨٦٣٥٣٣ - الإمارات/دبي - دار القلم: ٣٩٣٤٤٣٠
- مصر وشمال أفريقيا/مركز ميراث: +٢٠٢٣٨٣٥١٨١٦ - +٢٠١١٢٨٧٧٩٩٩
- البحرين / مكتبة الفاروق: ٢٧٢٢٧٣٤٦٤
- الكويت مكتبة الإمام الذهبي: ٢٦٥٧٨٠٦
- الأردن: الناشر/دار النفائس للنشر والتوزيع: ٥٦٩٣٩٤٠
- الكويت/مكتبة أهل الأثر: ٦٥٥٤٣٦٩-٢٦٥٦٤٤٠
- قطر/مكتبة ابن القيم - الدوحة: ٤٨٧٣٥٣٣-٤٨٦٣٥٣٣
- الإمارات/دبي - دار القلم: ٣٩٣٤٤٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لقد
لقد

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، وبعد، فهذا هو الإصدار السابع ضمن سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة، وعنوانه:

أصول الفقه الميس

يعرض أساسيات هذا العلم، بأسلوب جديد ميسّر:

- يساعد في إعطاء صورة شاملة تكاملية متراقبة لمعظم مباحثه، في لمحات تختصر الجهد والوقت.
- كما يساعد في تيسير فهم هذا العلم وبناء أسسه، وذلك للتوصيم البسيط والمتميز الذي أعددت به هذه الأوراق، فهي:
 - قليلة في عددها.
 - سهلة في عرضها.
 - تمكن الدارس من إجراء المقارنات والربط بين المواضيع.
 - تتجنب مواطن الخلاف والشذوذ والتفصيات المعقدة.
 - تعتمد مراجع متميزة، مزجت بين القديم والحديث.

كما أن هذا الكتاب رصد يليجاز حرفة التصنيف في هذا العلم، ابتداء من رسالة الشافعى^{٤٠٤}، وحتى هذا العصر، مرتبة حسب التسلسل الزمني، كي تعطى صورة واضحة عن تطور الكتابة في علم الأصول، وهذا الرصد هو مقدمة لكتاب مستقل في المكتبة الأصولية بكل تفاصيلها إن شاء الله تعالى.

وَمَا يَنْبَغِي التَّأكِيدُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْلَّوْنَ مِنَ التَّصْنِيفِ بِالرَّغْمِ مِنْ إِبْحَارِيَّاتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَغْنِي بِحَالٍ عَنِ الْكُتُبِ الْمُبَوْطَةِ، سَوَاءَ الْقَدِيمُ مِنْهَا أَوْ الْحَدِيثُ، لِمَنْ أَرَادَ التَّوْسُعَ وَتَمَّ الْفَائِدَةُ، اللَّهُمَّ تَقْبِلْهُ بِقَبْوَلِ حَسْنٍ، وَالْمَأْمُولُ مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ إِيْصَالُ نَصَائِحِهِمُ الْعُلْمَيْةُ وَالْفَنِيَّةُ لِمَصْنَفِهِ، وَفَقَدَ اللَّهُ الْجَمِيعُ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. عماد على جمعة

جامعة القصيم / كلية التربية للبنات / البكيرية

جوال ٥٠٧٨٦٧٥٣٦١٢٨٩ / هاتف ٦٣٣٦١٢٨٩

بريد إلكتروني: quddomy@hotmail.com

الفهـ

رس

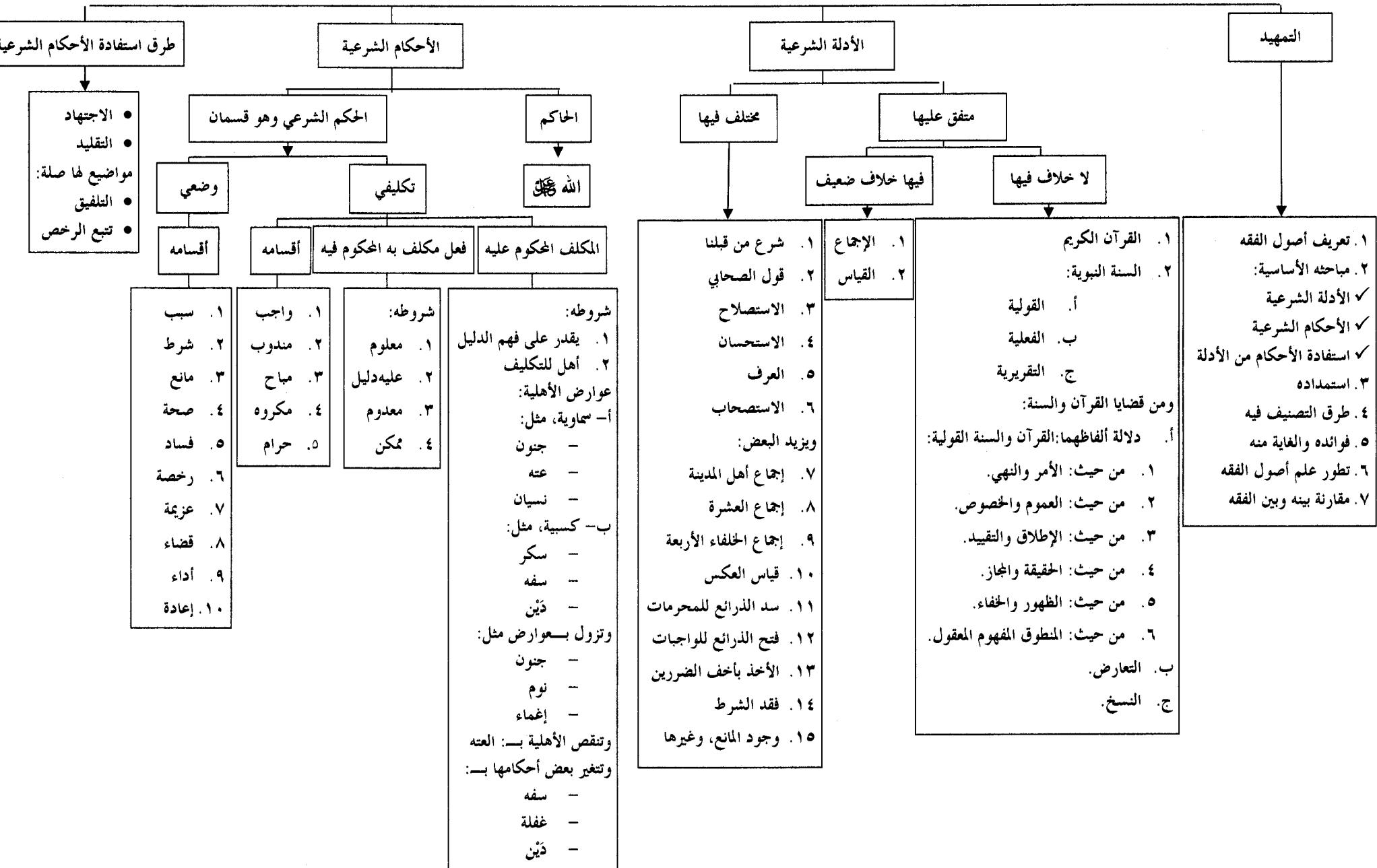
ص	الموضوع
١٠٨	٣. مانع
١٠٩	٤. رخصة
١٠٩	٥. عزيمة
١١٠	٦. صحة
١١٠	٧. البطلان (فساد)
١١١	٨. قضاء
١١١	٩. أداء
١١١	١٠. إعادة
١١٢	- الفعل المكلف به (المحكوم فيه)
١١٣	- المكلف (المحكوم عليه)
١١٥	طرق استفادة الحكام الشرعية:
١١٦	- الاجتهاد
١٢١	- التقليد
١٢٤	المكتبة الأصولية:
١٢٥	- القديمة
١٤٠	- المعاصرة

ص	الموضوع
٩٣	٤. الاستصلاح
٩٤	٥. الاستحسان
٩٥	٦. العرف
٩٦	٧. الاستصحاب
٩٧	الأحكام الشرعية
١٠٠	- الحاكم (الشارع)
١٠١	- الحكم الشرعي، وهو قسمان:
١٠٣	١. الحكم التكليفي، وأقسامه:
١٠٣	١. الواجب
١٠٣	٢. المندوب
١٠٣	٣. المباح
١٠٣	٤. المكروه
١٠٣	٥. الحرام
١٠٥	٢. الحكم الوضعي، وأقسامه:
١٠٦	١. سبب
١٠٧	٢. شرط

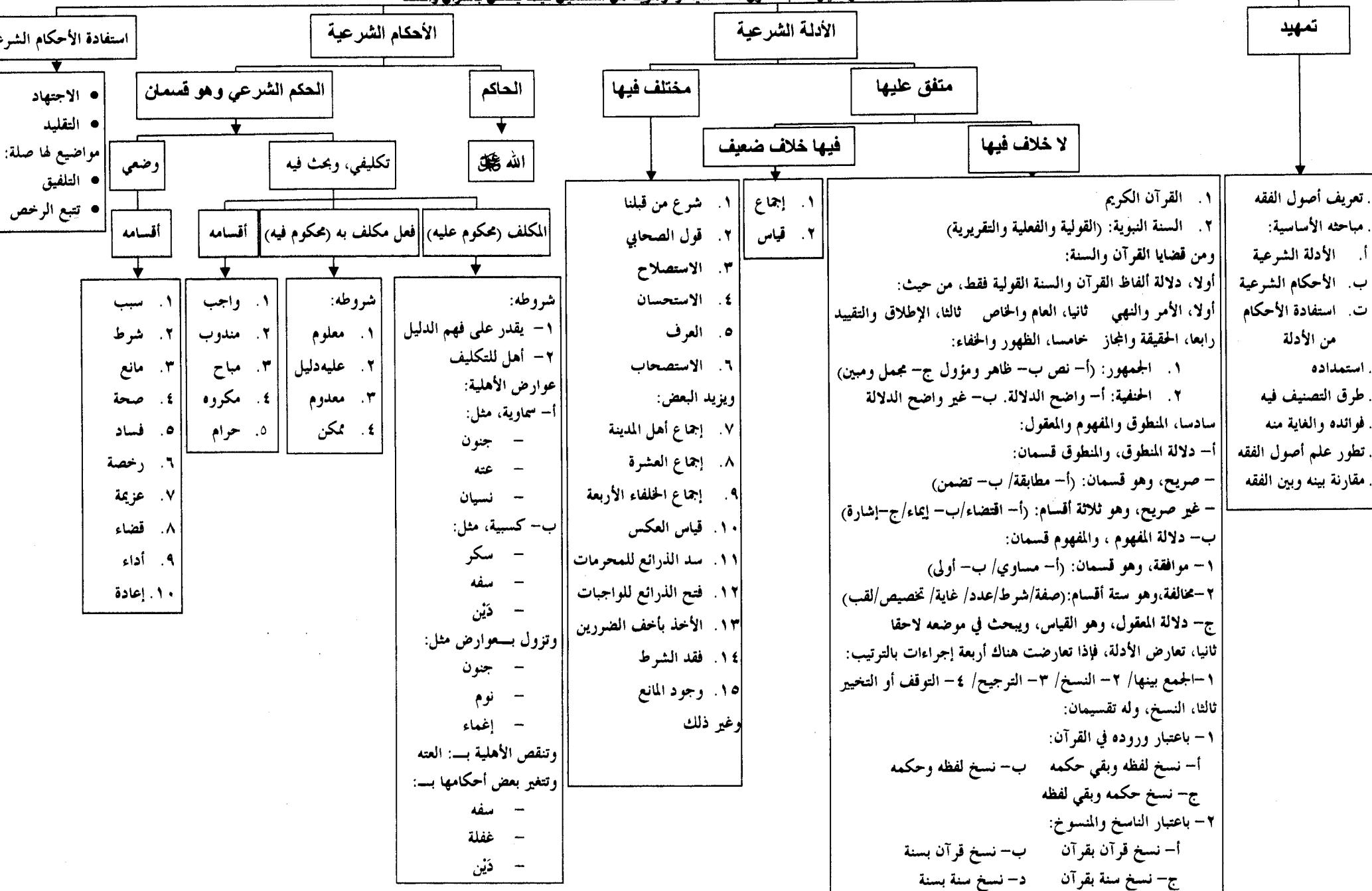
ص	الموضوع
٤	المقدمة
٥	الفهرس
٦	التمهيد
١٨	أدلة الأحكام الشرعية، وهي قسمان:
٢٠	أ- الأدلة المتفق عليها:
٢٢	١. القرآن الكريم
٢٤	٢. السنة المطهرة
	من قضايا القرآن والسنة:
٣١	- دلالة ألفاظهما
٥٣	- النسخ
٦٠	٣. الإجماع
٦٢	٤. القياس
٨٦	التعارض بين الأدلة المتفق عليها
٩٠	ب- الأدلة المختلف فيها:
٩١	١. شرع من قبلنا
٩٢	٢. قول الصحابي

التمهيد

مواضيع كتاب أصول الفقه الميسر



مماضيع كتاب أصول الفقه الميسر، ومزيد من التفصيل فيما يتعلق بالقرآن والسنّة



أصول الفقه، تعريفه ومباحثه الأساسية

تعريف الأصول، الأصل لغة هو، ما يبني عليه غيره، واصطلاحا هو، الدليل تعريف الفقه، لغة، الفهم، واصطلاحا هو، العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلةها التفصيلية تعريف أصول الفقه، هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلةها التفصيلية، ومباحث الأصول ثلاثة هي،



فوائد علم أصول الفقه والغاية منه، واستمداده وطرق التصنيف فيه



الطريقة الأولى والثانية والثالثة من طرق التصنيف في أصول الفقه، وأشهر ما صنف في كل منها

الثالثة: تحرير الفروع على الأصول

حيث أنها تخرج الفرع على الأصول، بمعنى ربط الفروع الفقهية بأصول الفقه، فهي كتب وضعت لإبداء أثر الأصول في الفروع، وبالتالي فهي كتب في فن خاص يجمع بين الأصول والفروع، من حيث أثر الأولى في الثانية

بداية التصنيف فيها: منتصف القرن السابع المجري
أهم كتب هذه الطريقة:

الثانية: مدرسة علماء الخنفية أو مدرسة الفقهاء

سب نسبة لها للحنفية: نسبت هذه المدرسة لعلماء الحنفية لأنهم هم الذين ألفوا في علم الأصول وفقها
أساسها: تقوم هذه الطريقة على وضع القواعد والبحوث الأصولية التي رأى الأصوليون أن أنتمهم بنوا عليها اجتهادهم، فصاغوا القواعد الأصولية بما يتفق مع الفروع التي استبطنها أنتمهم

بداية التصنيف فيها: في بداية القرن الهجري الرابع
أشهر ما ألف وفق هذه الطريقة:

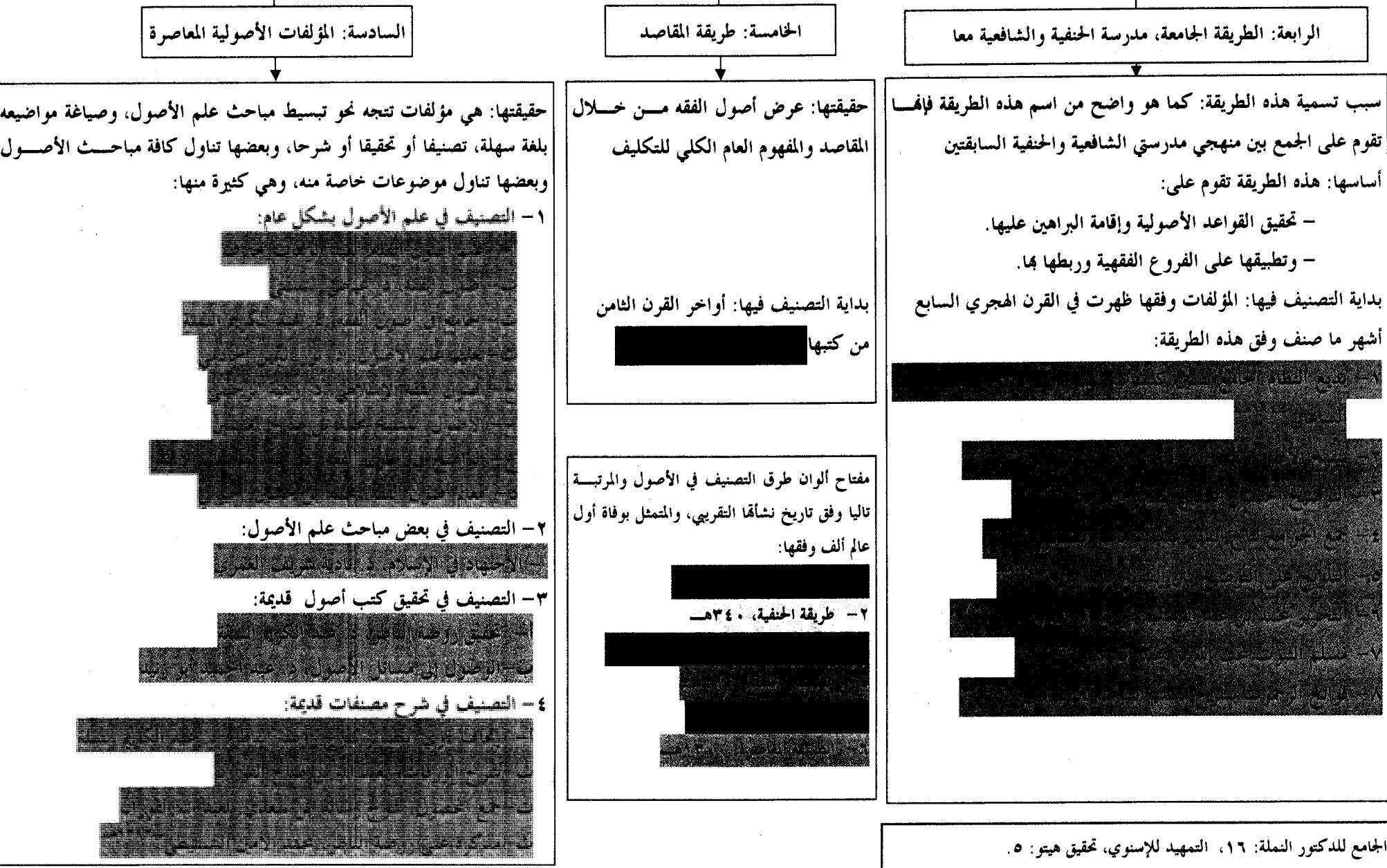
- ١- رسالة في الأصول لعبد الله الكرخي ت ٣٤٠
- ٢- أصول الفقه لأحمد بن علي الجعفري ت ٣٧٠
- ٣- تأسيس النظر لعبد الله بن عمر الدبوسي ت ٤٣٠
- ٤- كنز الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي ت ٤٨٢
- ٥- أصول الفقه لحمد بن أحمد السرجسي ت ٤٩٠
- ٦- منار الأنوار لعبد الله بن أحمد النسفي ت ٧١٠

الأولى: مدرسة أهل الكلام أو مدرسة الشافعية

سبب نسبتها لأهل الكلام: أن أكثر من صنف وفقها من علماء الكلام
تعريف علم الكلام: هو علم يقصد معه إثبات العقائد الدينية بساقيراد
الحجج ودفع الشبه
سبب تسميتها بالشافعية: أن الشافعي أول من كتب فيها
أساسها: تقوم هذه الطريقة على تحقيق قواعد الأصول وبحوثه تحقيقا
منطقيا وإثبات ما أيده البرهان، بغض النظر عن الأحكام التي استتبطها
المجتهدون

بداية التصنيف فيها: أوائل القرن الثالث المجري أشهر ما ألف من الكتب وفق هذه الطريقة:

الطريق الرابعة والخامسة والسادسة من طرق التصنيف في علم أصول الفقه وأشهر ما صنف في كل منها^(١)



(١) الجامع للدكتور السلة: ١٦، التمهيد للإنساني، تحقيق هيزو: ٥.

(٢) آخر الكتاب، قائمة بعدد أكبر من كتب الأصول، في موضوع مكبة الأصول

مقارنة بين علم أصول الفقه وعلم الفقه



تطور علم أصول الفقه^(١)

الدور الثاني، أواخر عهد التابعين

الدور الأول، عصر الرسول ﷺ وصحابته ﷺ من بعده

ظهر علم أصول الفقه في القرن الثالث الهجري، في أواخر عهد التابعين، حيث بدأت المدارس الفقهية تتمايز، فظهرت مدرسة أهل الرأي في العراق، ومدرسة أهل الحديث في المدينة، ومع أن هذه الفترة كانت تمييز بالتسامح في الإفتاء والاستفتاء، إلا أن بوادر العصب لرأي الشيخ بدأ يطفى على الإنفاق عند بعض الطلاب، ولم يكن هناك قواعد يرجع لها لمعرفة الراجح من المرجوح، يضاف إلى ذلك:

- اختلاط العرب بالعجم، وضعف اللسان العربي

- دخول الوضع في الحديث

- تصدر من لا يستحق للفتوى

- الحاجة لتفسير القرآن

- الحاجة لتمييز صحيح السنة من الموضوع المدسوس عليها

لذلك ومن خلال علم الأصول تم:

- وضع ضوابط للاستدلال بالأدلة الشرعية، تبين شروط الاستدلال بها، وكيفية الاستدلال بها، وتبين ما يصلح دليلاً وما لا يصلح، وتبين عمل الفقيه عند التعارض، وتوسّع قواعد الفهم لنصوص الكتاب والسنة.

وكان أول كتاب مدون في هذا العلم وصل إلينا هو الرسالة للشافعى ^{١٤٠٣-١٤٠٤}، ولذا اشتهر أن الشافعى هو واسعه

- في القرن الثالث، ظهرت مدرسة أهل الكلام (طريقة الشافعية)، ومن أوائل مصنفاتها رسالة الشافعى ^{١٤١٣-١٤١٤}

- في القرن الرابع، ظهرت مدرسة الفقهاء (طريقة الحنفية)، ومن أوائل مصنفاتها: رسالة الكرخي ^{١٤٠٣-١٤٠٤}

مدته: عصر الرسول ﷺ، وصحابته ﷺ وأوائل عهد التابعين: لم يكن علم أصول الفقه علماً مستقلاً متميزة عن غيره من علوم الشريعة، لكن قواعده العامة كانت موجودة

- فالأدلة الشرعية التي هي الموضوع الرئيسي لهذا العلم،

معروفة

- والاستدلال بالكتاب والسنة والقياس كان حاصلاً

- ودلالة الكتاب والسنة كانت معروفة للصحابية ^{رض}، بحكم معرفتهم بلغة العرب، فهم أمراء الفصاحة والبيان، وأعرف الناس بمعاني اللغة من حقيقة ومجاز، وإطلاق وتقيد، وعموم وخصوص، ومنطوق ومفهوم، ولم يكونوا بحاجة إلى أن توضع لهم قواعد تبين طرق الدلالات

- كما أن الصحابة ^{رض} عرّفوا أسباب التزول، والظروف التي قيلت فيها الأحاديث، وشهدوا الحوادث التي سن فيها رسول الله ^ﷺ، يضاف إلى ذلك، سلامه نيّا لهم وحسن مقاصدهم في

تطور علم أصول الفقه^(١)

الدور الخامس: أصول الفقه في العصر الحديث، وقضية تجديده

الدور الرابع

الدور الثالث

- ١- في الوقت الحاضر، ما زال التصنيف في علم الأصول مستمراً، وقد اتجه التصنيف نحو تبسيط مباحث الأصول، وعرضه بأسلوب ميسّر
- ٢- التصنيف في علم الأصول متوجّع بين:
 - تصنيف مستقل في علم الأصول بشكل عام
 - تصنيف في أحد مباحث علم الأصول بشكل خاص
 - تحقيق كتب الأصول القدّيمة
 - شرح كتب الأصول القدّيمة
 - تصنيف في تاريخ علم الأصول ونشأته وأشهر علمائه ومصنفاته
 - أخيراً ظهر تيار يدعى إلى تجديد أصول الفقه، وخلاصة القول في ذلك: أ- تجديد الدين فكرة إسلامية أصيلة، قال عليه السلام: "إن الله يبعث هذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها" أبـر داود، وصححه الحاكم ووالهـنـهـيـ، ومن مظاهر هذا التجديد:
 - إحياء ما اندرس من مفاهيم شرعية
 - التصدي للبدع، والرجوع للإسلام الذي المستمد من الكتاب والسنّة
 - مواكبة قضايا العصر، ومستجداته الحاصلة نتيجة تغير الزمان والمكان
 - بـ- ما يدخل في عموم فكرة تجديد الدين: تجديد علومه، خاصة علم الأصول، ولعل تجديد هذا العلم من أهم واجبات علمائه المعاصرـينـ، وما يقترح في ذلك:
 - توسيع مباحثه وتنميـتهاـ لـتـسـتـوـعـ وـتـتـابـعـ مـسـتـجـدـاتـ الـعـصـرـ وـقـضـاـيـاهـ
 - تيسير لغته بما يناسب العصر، والإكثار من فروعه ومسائله خاصة الواقعـةـ
 - الاستفادة من التقنيـاتـ الحديثـةـ، كـالـحـاسـوـبـ وـغـيـرـهـ، في عـرـضـ وـمـعـاجـلـةـ مـبـاحـثـهـ
 - تـحـيـيـ وـتـحـرـيـ وـتـنـقـيـحـ مـسـائـلـهـ الـتـيـ نـاقـشـهـ الـعـلـمـاءـ السـابـقـوـنـ رـحـمـهـمـ اللهـ
 - استبعـادـ المسـائـلـ الـتـيـ لـاـ يـنـبـيـ عـلـيـهـاـ فـرـوعـ، وـالـتـرـاعـ فـيـهـاـ لـفـظـيـ كـمـسـأـلـةـ المـجـازـ
 - استبعـادـ الـخـالـفـ مـعـ غـيـرـ الـمـسـلـمـينـ مـنـ سـنـيـةـ وـبـرـاهـمـةـ وـيـهـودـ، فـالـخـالـفـ مـعـهـمـ فـيـ الـعـقـيـدـةـ
 - وهـيـ أـهـمـ مـنـ الـأـصـولـ، وـنـقـاشـهـ بـلـاـ فـانـدـةـ
 - جـ- مـنـ صـورـ التـجـدـيدـ المـرـفـوـضـةـ:
 - ما بـنـيـ عـلـيـ الـهـوـيـ، مـخـالـفـ لـلـشـرـيـعـةـ، وـلـاـ يـتـقـنـ ثـوـابـهـ، وـيـتـاقـضـ مـعـ أـسـنـهـاـ
 - ما يـهـدـفـ لـتـمـيـعـ ثـوـابـهـ هـذـاـ الـعـلـمـ، وـنـسـفـ قـوـاـعـدـهـ الـتـيـ بـذـلـ السـلـفـ فـيـهـاـ جـهـدـاـ كـبـيرـاـ

فترته: أواخر القرن السادس إلى بداية العصر الحديث

- ١- في أواخر القرن السادس انتشرت:
 - المختصرات، والغرض منها: تسهيل الحفظ، وجمع أكبر عدد من المسائل

بـ- الشروح، والغرض منها: حل ما في المختصرات من أشكال، وتفصيل ما فيها من إجمال، وتقرير المسائل بضرب الأمثلة وبيان القول الراجح بذكر الأدلة

- ٢- منتصف القرن السابع ظهرت مدرسة تحرير الفروع على الأصول، ومن أوائل مصنفاتها: تحرير الفروع على الأصول للزنجاني

٣- في أواخر القرن السابع، ظهرت المدرسة الجامعية، والتي جمعت مدرستي الشافعية والحنفية معاً، ومن أوائل مصنفاتها: بدیع النظام لابن الساعي

- ٤- وفي القرن الثامن ظهرت مدرسة الشاطبي، صاحب كتاب المواقف

عصر ازدهار التصنيف في الأصول
فترته: في القرن الخامس والسادس، ازدهر وتوالى التصنيف في الأصول، فظهرت أشهر مصنفاته مثل:

- ١- العمد للقاضي عبد الجبار ت ٤١٥
- ٢- العدة للقاضي أبي يعلى ت ٤٥٨
- ٣- المعتمد لأبي الحسين البصري ت ٤٦٣
- ٤- اللمع لأبي إسحق الشيرازي ت ٤٧٦
- ٥- البصرة للشيرازي ت ٤٧٦
- ٦- أصول البزدوي ت ٤٨٣
- ٧- أصول السرخسي ت ٤٨٣
- ٨- الإشارة لأبي الوليد الباقي ت ٤٩٣
- ٩- إحکام الفصول للباقي ت ٤٩٣
- ١٠- المستصفى للغزالى ت ٥٠٥
- ١١- المتخول للغزالى ت ٥٠٥
- ١٢- شفاء الغليل للغزالى ت ٥٠٥
- ١٣- التمهيد للكلودايني ت ٥١١
- ١٤- الواضح لابن عقيل ت ٥٢٦

تطور الفقه

عصر التدوين

مدة: من ١٣٣ هـ - ١٣٥٠ هـ
مصادر:
١- القرآن
٢- السنة
٣- اجتهد الصحابة
٤- اجتهد الأئمة المجتهدون
تدوينه والتصنيف فيه: ظهرت المصنفات
وأقيمت: ظهرت بعض الأحكام الافتراضية

أشهر ميزاته:
١- ازدهار الفقه، وظهور المصنفات فيه
٢- ظهور المذاهب الفقهية الأربع
٣- ظهور حركة التدوين في مختلف العلوم الإسلامية
٤- ظهور علم أصول الفقه
٥- ازدياد الحفظة وظهور معظم أئمة القراءات العشر

عصر التابعين وتابعهم والأئمة المجتهدون

مدة: من ٤١ هـ - ١٣٢ هـ (مدة الدولة الأموية)
مصادر:
١- القرآن
٢- السنة
٣- اجتهد الصحابة
٤- اجتهد الأئمة المجتهدون
تدوينه: بدأ تدوينه
وأقيمت: ظهرت بعض الأحكام الافتراضية
مكوناته:

- ١- ما ورد في القرآن من أحكام
- ٢- ما ورد في السنة من أحكام
- ٣- فتاوى الصحابة وأقضيتهم واجتهداتهم
- ٤- فتاوى المجتهدون واستبطاطهم

أشهر ميزاته:
١- بدأ تدوينه، لكن لم يشتهر أي مؤلف
٢- استفحال أمر الخوارج والشيعة
٣- تفرق الصحابة في الأمصار فازدهرت الحركة العلمية

- ٤- ابتدأت رواية الحديث
- ٥- ابتدأ الوضع في الحديث ونشط العلماء في مقاومته
- ٦- تميزت مدرستا أهل الحديث في الحجاز ومدرسة أهل الرأي في العراق

في عصر الصحابة

مدة: من ١١ هـ - ٤٠ هـ
مصادر:
١- القرآن
٢- السنة
٣- اجتهد الصحابة
تدوينه: لم يدون
وأقيمت: واقعية
مكوناته:

- ١- ما ورد في القرآن من أحكام
- ٢- ما ورد في السنة من أحكام
- ٣- فتاوى الصحابة وأقضيتهم

أشهر ميزاته:
١- افتراق المسلمين إلى سنة وخارج
شيعة

- ٢- جمع القرآن زمن أبي بكر
- ٣- نسخ القرآن زمن عثمان
- ٤- ظهرت قضايا فقهية جديدة بسبب دخول أمم كثيرة الإسلام
- ٥- في الفترة المدنية وهي عشرة أعوام اتجه التشريع إلى تنظيم حياة المجتمع في كافة جوانب الحياة: العبادات/ المعاملات/ العقوبات.. الخ

عصر الرسول ﷺ

مدة: من ١ / للبعثة إلى ٢٣ للبعثة
مصادر:
١- القرآن
٢- السنة

تدوينه: لم يدون
وأقيمت: واقعية
مكوناته:

- ١- الأحكام التي وردت في القرآن
- ٢- الأحكام الصادرة عن الرسول ﷺ

أشهر ميزاته:
١- عدم الخرج
٢- قلة التكاليف
٣- التدرج في التشريع
٤- في الفترة المكية وهي ١٣ عاماً كان التركيز منصب على إصلاح العقيدة
٥- في الفترة المدنية وهي عشرة أعوام اتجه التشريع إلى تنظيم حياة المجتمع في كافة جوانب الحياة: العبادات/ المعاملات/ العقوبات.. الخ

تطور الفقه

عصر النهضة المعاصرة

مدة: من منتصف القرن الثالث عشر الهجري - الآن

أشهر ميزاته: تميز هذا الدور رغم تأثيره بحالة الركود للأدوار السابقة بظهور صحوة فقهية قتلت بـ:

١- إعداد الموسوعات الفقهية، مثل:

- مشروع كلية الشريعة بجامعة دمشق

- مشروع وزارة الأوقاف في الكويت وغيرها

٢- المؤتمرات الفقهية كالمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي في مكة

٣- الجامع الفقهية كمجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة

٤- ظهور كليات عديدة للشريعة الإسلامية خرجت الكثير من طلبة العلم الشرعي خاصة من حلة الشهادات العليا في الماجستير والدكتوراة

٥- ظهور محاولات لتقنين الفقه:

- رسمية كمجلة الأحكام العدلية

- وشخصية كأعمال الشيخ محمد قدرى

٦- ظهور الفهارس والمعاجم الفقهية والأصولية

العصر السادس

مدة: من ٦٥٧هـ إلى منتصف القرن الثالث عشر الهجري

أشهر ميزاته:

١- استحكام التقليد

٢- انصب عمل الفقهاء على:

- وضع المختصرات والمتون

- وشرح هذه المختصرات والمتون

- وضع حواشى و هوامش و شروح لتلك المتون

٣- ظهور كتب الفتاوي مثل:

- الفتوى الهندية

- الفتوى العالكيرية

- الفتوى البازارية

عصر التقليد

مدة: من ٣٥٦هـ - ٦٥٦هـ

أشهر ميزاته:

١- جنوح الفقهاء للتقليد، وبالتالي بداية الركود الفقهي

٢- تدوين المذاهب الفقهية

٣- جهود العلماء قتلت في معظمها في:

تنظيم فقه المذاهب وجمع فتاوى الأئمة وترجيع آراء المذاهب

الأدلة الشرعية، أو: أدلة الأحكام، أو: أصول الأحكام، أو: المصادر التشريعية للأحكام

أوّل: الأدلة الشرعية المتفق عليها

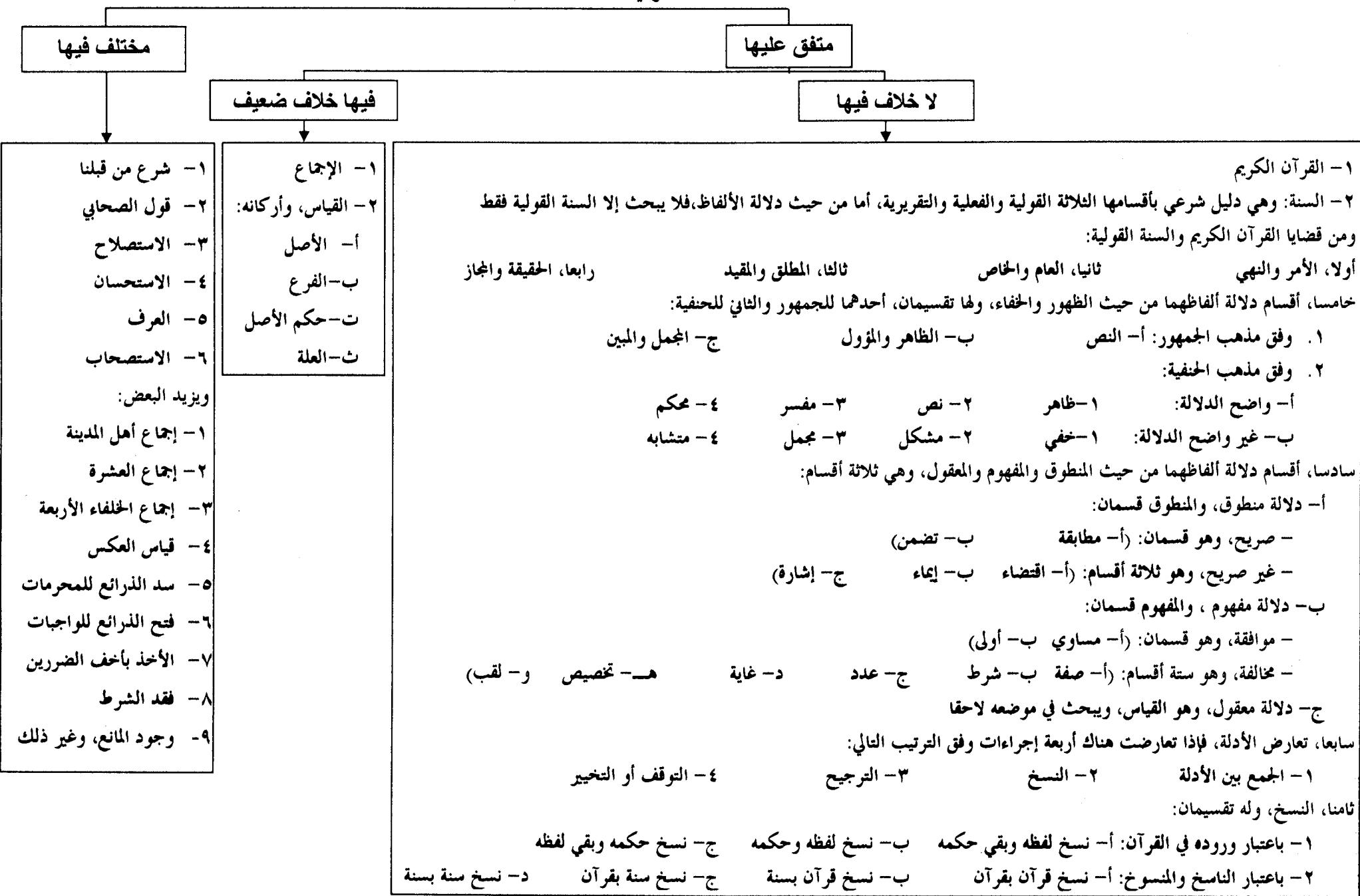
١. الدليل الأول: القرآن الكريم
٢. الدليل الثاني: السنة النبوية
٣. الدليل الثالث: الإجماع
٤. الدليل الرابع: القياس

تعريف الدليل الشرعي، وتقسيمات الأدلة الشرعية^(١)

الدليل: لغة: المرشد للشيء والهادي إليه - اصطلاحاً: ما يمكن التوصل ب الصحيح النظر فيه للأحكام الشرعية العملية على سبيل القطع أو الظن، ولها تقسيمات:

من حيث طريق معرفتها	من حيث دلالتها	من حيث ثبوتها	من حيث الاتفاق عليها
<p>١- أدلة نقلية، وهي:</p> <p>١- الكتاب</p> <p>٢- السنة</p> <p>٣- الإجماع</p> <p>٤- شرع من قبلنا</p> <p>٥- قول الصحافي</p> <p>٦- العرف</p> <p>٢- أدلة عقلية، وهي:</p> <p>١- القياس</p> <p>٢- المصلحة المرسلة</p> <p>٣- الاستحسان</p> <p>٤- الاستصحاب</p> <p>٥- سد الذرائع للمحرمات</p> <p>٦- فتح الذرائع للواجبات</p> <p>ملاحظة: الأدلة العقلية، ليست عقلية محسنة، بل لا بد أن تستند للنقل</p>	<p>١- دليل قطعي الدلالة، وهو: ما دل على الحكم من غير احتمال ضده، مثل: قوله تعالى: (فِصَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحِجَّةِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكُ عَشْرَةَ كَامِلَةً) <small>القراءة: ١٩٦</small>، فدلالة العدد هنا على الأيام الواجب صيامها دلالة قطعية</p> <p>٢- دليل ظني الدلالة، وهو: ما دل على الحكم مع احتمال ضده احتمالاً مرجحاً، مثل: قوله تعالى: (لَا تَبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذْي) <small>القراءة: ٢٦٤</small>، فالآية تدل بظاهرها على أن كلاً من المن والأذى يبطل الصدقة، ولا يلتفت إلى الاحتمال المرجوح الذي تحتمله الآية وهو أن الصدقة لا تبطل إلا بمجموع الأمرين</p>	<p>١- قطعية الشبوت، وهي:</p> <p>- القرآن الكريم</p> <p>- الأحاديث المواترة</p> <p>٢- ظنية الشبوت، وهي:</p> <p>- أحاديث الآحاد</p> <p>ملاحظة:</p> <p>أ- قطعى الشبوت قد يكون:</p> <p>- قطعى الدلالة</p> <p>- أو ظنى الدلالة</p> <p>ب- ظنى الشبوت قد يكون:</p> <p>- قطعى الدلالة</p> <p>- أو ظنى الدلالة</p>	<p>أولاً، متفق عليها:</p> <p>١- القرآن</p> <p>٢- السنة</p> <p>٣- الإجماع (فيه خلاف ضعيف)</p> <p>٤- القياس (فيه خلاف ضعيف)</p> <p>ثانياً، مختلف فيها:</p> <p>١- شرع من قبلنا</p> <p>٢- قول الصحافي</p> <p>٣- الاستصلاح</p> <p>٤- الاستحسان</p> <p>٥- العرف</p> <p>٦- الاستصحاب</p> <p>ويزيد البعض:</p> <p>٧- إجماع أهل المدينة</p> <p>٨- إجماع العشرة</p> <p>٩- إجماع الخلفاء الأربع</p> <p>١٠- قياس العكس</p> <p>١١- سد الذرائع للمحرمات</p> <p>١٢- فتح الذرائع للواجبات</p> <p>١٣- الأخذ بأخف الضرر</p> <p>١٤- فقد الشرط</p> <p>١٥- وجود المانع، وغير ذلك</p>

الأدلة الشرعية



القرآن الكريم والسنّة النبوية، وهي الأدلة الشرعية المتفق عليها بلا خلاف



(١) ملاحظة: مع أن السنّة حجة بكل أقسامها: القولية والفعالية والتقريرية، إلا أنه عند بحث دلالة ألفاظ السنّة، فإنه لا يبحث إلا القولية فقط، أما الفعلية والتقريرية فلا تبحث هنا، لأنه ليس للرسول ﷺ فيهما قول أو لفظ بحث دلاته

الدليل الأول القرآن الكريم^(١)

- اصطلاحا هو: كلام الله المعجز المتعدد بتلاوته، المقول إلينا بالتواتر، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس، المكتوب في

تعريفه: - لغة: القرآن، مصدر للفعل: قرأ.

لما حاشرَتْ المُؤْلِفَةُ جِمِيلَ عَلَى تَلَبِّيِّ رسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

القرآن الكريم خواصه، وبعض الحقائق القرآنية، وثبوت آياته ودلائلها^(١)



(١) الروضة لابن قدامة: ٦٢

(٢) انظر ص ١١٠ من كتاب معالم أصول الفقه، للجزائري.

الدليل الثاني: السنة النبوية، تعريفها، وحجيتها، ونسبتها إلى القرآن

السنة لغة: الطريقة
- اصطلاحاً: ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير

نسبة السنة إلى القرآن

أدلة حجية السنة

أولاً، من حيث الاحتجاج بها: السنة في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم
ثانياً، من حيث ورود الأحكام:

- إما مؤكدة ومقررة لما جاء في القرآن، فمثلاً: أمر القرآن بصيام رمضان، ونفي عن شهادة الزور، والسنة أكدت على هذا الأمر والنفي، ومثل ذلك كثير جداً
- أو مفصلة ومبينة، يقول تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) الحل: ٤٤
وهذا النوع أقسام:
- أ- مفسرة لما أجمل، مثل: جاءت السنة مبينة لما أجمل من أوامر بـأداء الصلاة والصيام والحج، الخ
- ب- مقيدة لما أطلق، مثل: تقييد الوصية الواردة في القرآن بـكونها ثلث المال، وتقييد اليد المقطوعة في السرقة بـكونها اليمني من الرسغ
- ج- مخصصة لما عمم، مثل: حرم القرآن الميّة بشكل عام، واستثنى السنة ميّة البحر
- ـ أو منشأة لـحكم سكت عنه القرآن، مثل:
- ـ في النكاح، تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والجمع بين المرأة وخالتها، وحرم كذلك من الرضاع ما يحرم من النسب
- ـ في الأطعمة، تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحريم لحوم الحمر الأهلية في اللباس والزينة، تحريم: لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال
- ـ وفي الميراث، توريث الجدة، وتوريث الأخوات مع البنات، ومنع توريث القاتل، ومنع التوارث بين المسلم والكافر
- ـ وفي العقوبات: تغريب الزاني البكر

١- القرآن الكريم: كثرت الآيات التي تدل على وجوب طاعة الرسول ﷺ، كقوله تعالى:

ـ (قل أطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) آل عمران: ٢٢

ـ (وَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطَيَّبُوا اللَّهَ وَأَطَيَّبُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ هُمُ الْمُنْهَى إِلَيْهِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) السَّاء: ٥٩

ـ (وَمَا كَانَ مُؤْمِنٌ وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونُ لَهُمْ الْخَيْرٌ مِّنْ أَمْرِهِمْ) الآحزاب: ٣٦

ـ (وَفَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجاً مَا قَضَيْتُ وَيَسِّلُمُوا تَسْلِيمًا) السَّاء: ١٥

ـ (وَقُولُهُ تَعَالَى: (وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) الحُشْر: ٧

ـ ٢- السنة: والأحاديث في ذلك من الكثرة بمكان، ومنها:

ـ قوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله" البغاري ومسلم

ـ قوله ﷺ: "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى" خاري

ـ الإجماع: فقد أجمع الصحابة رض في حياته رض، وبعد وفاته، وأجمع المسلمون بعد الصحابة في مختلف العصور، على وجوب إتباع سنته، وامتثال أوامره، والانتهاء عن نواهيه رض.

ـ العقل: فرض الله في القرآن على الناس عدة فرائض مجملة غير مبينة، لم تفصل أحكامها ولا كيفية أدائها، كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) البقرة: ٤٣، وقوله تعالى: (كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْبَرَاءَةَ) البقرة: ١٨٣، وقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ) آل عمران: ٩٧، ولم يبين القرآن كيفية أداء هذه العبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج، وفي نفس الوقت قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الذِّكْرَ لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ) الحل: ٤٤، فلو لم نرجع لبيانه في سنته القولية والفعلية والتقريرية، لما استطعنا أن نفهم القرآن ولا أن نطبقه

تقسيمات السنة النبوية، وما ليس بتشريع منها^(١)

ما ليس بتشريع من السنة

تقسيماتها

- أ- ما صدر عن الرسول ﷺ بمقتضى الطابع الإنسانية، من أكل وشرب وما يشبهها، إلا إن دل دليل على أن المقصود من فعله الاقتداء به، فيصبح فعله تشريعا
- ب- ما صدر عنه ﷺ بمقتضى التجارب الدنيوية والخبرة الشخصية، كاتخذه موقعاً لمعركة بدر، ثم تحوله عنه برأي من أحد الصحابة
- ج- خصوصيات الرسول ﷺ، كزواجه بأكثر من أربع نساء، واكتفائه في إثبات الدعوى بشهادة خزعة وحده، ووصاله في الصوم

أولاً، تقسيم السنة باعتبار السند:

أ- متواترة

ب- آحاد، وخبر الآحاد له تقسيمات:

١- باعتبار طرق روایته:

أ- مشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر

ب- عزيز: ما لم يقل عدد رواهه عن اثنين في جميع طبقات السند

ج- غريب: ما انفرد بروايته راو واحد

٢- باعتبار صحته وضعفه:

أ- صحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة

ب- حسن: ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة

ج- ضعيف: وهو الخبر الذي لم يترجع صدق المخبر به، لفقد شرط أو أكثر من شروط القبول

ثانياً، تقسيم السنة باعتبار ثبوتها:

أ- قطعية، وهي السنة المتواترة، وتكون دلالتها:

- إما قطعية: إذا كان نصها لا يحتمل التأويل - أو ظنية: إذا كان نصها يحتمل التأويل

ب- ظنية، وهي سنة الآحاد، وتكون دلالتها:

- إما قطعية: إذا كان نصها لا يحتمل التأويل - أو ظنية: إذا كان نصها يحتمل التأويل

ثالثاً، تقسيم السنة باعتبار مصدرها:

أ- حديث قدسي: ما نقل إلينا عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه ﷺ.

ب- حديث نبوي: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير

رابعاً، تقسيم السنة باعتبار كيفية صدورها من الرسول ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

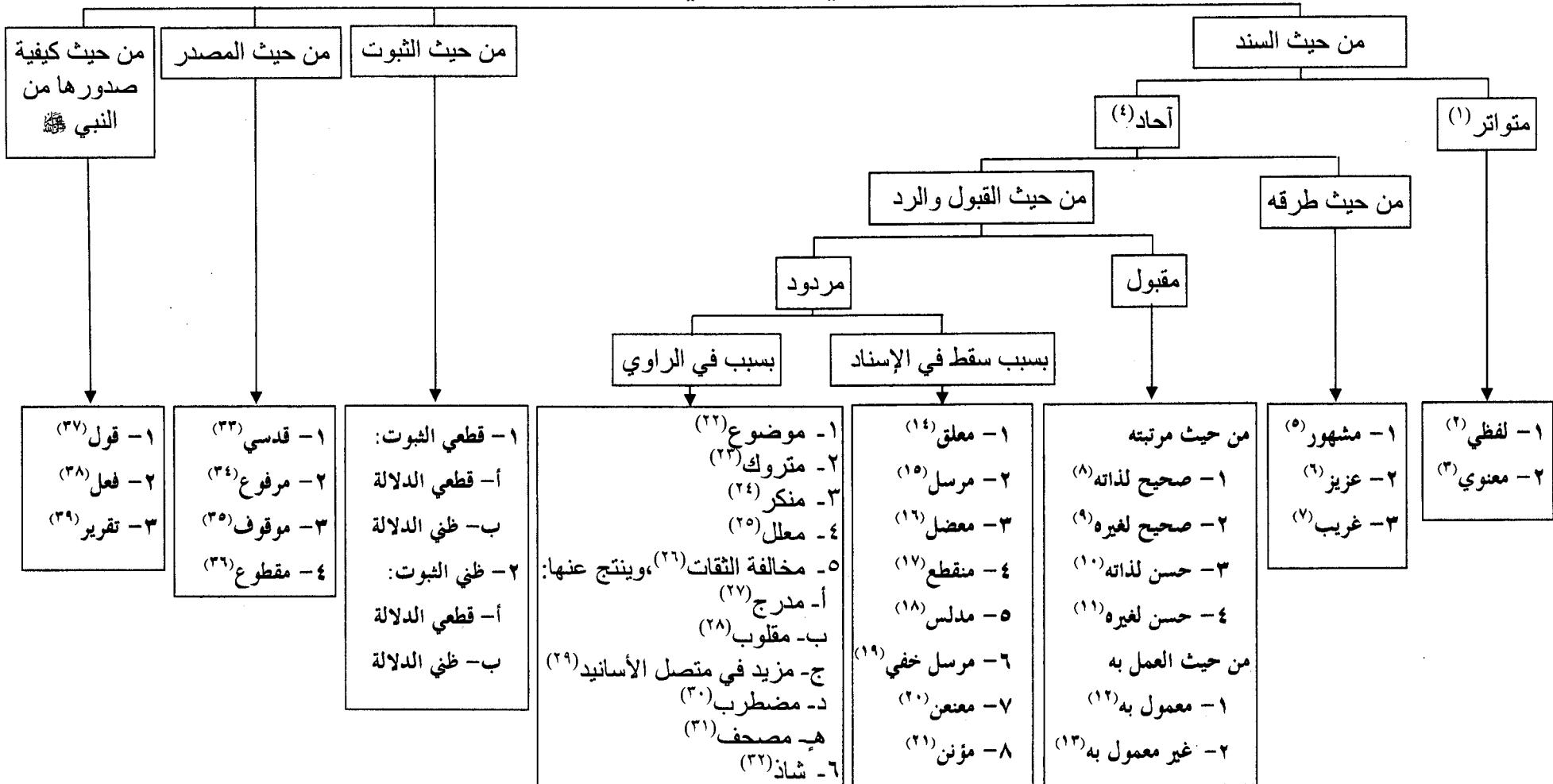
أ- قولية: وهي الأحاديث التي قالها ﷺ في مختلف الأغراض والمناسبات، كقوله: "لا ضرر ولا ضرار"

ب- فعلية: وهي أفعاله ﷺ، مثل أدائه الصلوات

ج- تقريرية: ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بعدم إنكاره أو ياظهار استحسانه، كقوله لمعاذ عندما

أرسله لليمن، وسأله بم تقضي؟: "الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي الله ورسوله"

تقسيمات الحديث



١) رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ٢) متواتر لفظه و معناه ٣) متواتر معناه دون لفظه ٤) يجمع أحد معنى واحد ٥) رواه ثلاثة فأكثر في كل طقة مالم يبلغ حد المتواتر ٦) لا يقل رواته عن التين في جميع الطبقات ٧) انفرد بروايته راو واحد ٨) اتصل سنته بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عليه ٩) حسن لذاته روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه ١٠) اتصل سنته بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة ١١) ضعيف تعدد طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فرق الرواوى أو كذبه ١٢) مقبول سلم من المعارضة، والنسخ ١٣) معارض أو منسوخ ١٤) حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالى ١٥) سقط من آخر إسناده من بعد التابعى ١٦) سقط من إسناده إثنان فأكثر على التوالى ١٧) لم يحصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه ١٨) إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره ١٩) يروى عن له لفظه أو عاصره ما لم يسمع منه بل يكتفى بمحض السمع وغيره كـ"قال" ٢٠) قول راو عن فلان عن فلان ٢١) قول الرواوى: حدثنا فلان أن فلان قال ٢٢) كذب منسوب إلى رسول الله ﷺ ٢٣) في إسناده راو منهم بالكذب ٢٤) في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه ٢٥) اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامه منها ٢٦) الألفاظ الزائدة في رواية بعض الثقات لحديث ما، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث ٢٧) غير سياق إسناده أو أدخل في منتهاه ما ليس منه بلا فصل ٢٨) إيدال لفظ يآخر في سند الحديث أو منتهيه ب تقديم أو تأخير ونحوه ٢٩) زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال ٣٠) روى على أوجه مختلفة متساوية في القراءة ٣١) تغير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى ٣٢) رواه المقبول مخالف لمان هو أولى منه نقل إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إيه إلى ربه ٣٤) أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ٣٥) أقوال الصحابة ٣٦) أقوال التابعين ٣٧) أقوال الرسول ﷺ ٣٨) ما صدر عن الصحابة فأقره الرسول ﷺ ٣٩) نقل إلينا عن النبي ﷺ

من أحكام الحديث المتواتر وحديث الآحاد

حديث الآحاد

- أ- تعريفه هو: ما لم تجتمع فيه شروط المتواتر
- ب- حكم خبر الواحد عند الجمهور:
 - ١- خبر الآحاد لا يحصل به العلم
 - ٢- أنه يتبع خبر الواحد عقلا
 - ٣- أنه يتبع خبر الواحد سمعا، أي نقا، وعلى ذلك أدلة:
 - أ- إجماع الصحابة على قبول خبر الواحد، في وقائع لا تنحصر، يحصل العلم بمجموعها، مثل: أي حديث رواه صحابي وعمل به الصحابة بناء على روايته، كقول عبد الرحمن بن عوف في المحسوس مرفوعا: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب" فعمل به عمر.
 - ب- ما تواتر ما إنفاذ رسول الله، أمراءه ورسله، إلى الأطراف، لتبلیغ الأحكام، وأخذ الصدقات، وتبلیغ الرسالة
 - ج- أن الإجماع انعقد على وجوب قبول قول المفتي فيما يخبر به عن ظنه، فما يخبر به عن السمع الذي لا يُشكّ فيه أولا

الحديث المتواتر

- أ- تعريفه: هو ما رواه عدد كثير تخيّل العادة تواطؤهم على الكذب
- ب- حكم المتواتر: يفيد العلم، ويجب تصديقه، وإن لم يدل عليه دليل آخر
- ج- نوع العلم الحاصل به: علم ضروري، أي: لا يحتاج إلى تأمل
- د- شروط المتواتر:
 - ١- أن يكون مستند خبرهم الحسن، أي أن يخبروا عن علم ضروري مستند إلى محسوس، كقوفهم: سمعنا، أو رأينا
 - ٢- أن يرويه عدد كثير، وخالف في أقل الكثرة، والمحتمل أنه عشرة أشخاص، وابن قدامة يقول ليس له عدد مخصوص، بل يستدل بحصول العلم الضروري على كمال العدد، ولا يستدل بكمال العدد على حصول العلم
 - ٣- أن يستوي طرف الخبر ووسطه في الشرطين السابقين: فيكونان في كل طبقات السندي
 - ٤- أن تخيّل العادة تواطؤهم على الكذب

الفاظ الصحابة في نقل أخبار الرسول ﷺ، وحكم التعبد بخبر الواحد

حكم التعبد بخبر الواحد

الفاظ الصحابة في نقل الأخبار عن الرسول ﷺ

حكم التعبد به شرعا: الجمهرة: يجب
دليل ذلك:

- ١- إجماع الصحابة ﷺ على قبوله في وقائع لا نحصر، يحصل
العلم بمجملها، مثل أي حديث رواه صحابي وعمل به
الصحابة بناء على روايته، كقول عبد الرحمن بن عوف في
الجوس، مرفوعا: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"، فعمل عمر به
- ٢- ما تواتر من إنفاذ رسول الله ﷺ أمراءه ورسالته إلى
الأطراف، لتبلیغ الأحكام، والقضاء، الخ
- ٣- أن الإجماع انعقد على وجوب قبول قوله المفتي فيما يخبر به
عن ظنه، فما يخبر به عن السمع الذي لا يشك فيه أولى

الرتبة الأولى: قول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ، أو أخبرني أو حدثني أو شافهني

حكمها: هو الأصل في الرواية، ولا يتطرق إليه الاحتمال، قال ﷺ: "نصر الله أمراءاً سمع مقالتي فوعاها فأدتها كما سمعها" (خاري، مسلم)

الرتبة الثانية: أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا

حكمها: ظاهره النقل، وليس نصا صريحا، لاحتمال أن يكون سمعه من غيره عنه

مثالها: حديث أبي هريرة مرفوعا: "من أصبح جنباً فلا صوم له"، فلما استكشف، قال: حدثني الفضل بن عباس

الرتبة الثالثة: قوله: أمر رسول الله ﷺ بـكذا، أو نهى عن كذا

حكمها: يتطرق له الاحتمالان:

أ- في سماعه، كالرتبة الثانية أعلاه

ب- في الأمر، إذا قد يرى أمراً أو نهياً، ما ليس بأمر أو نهي

وابن قدامة يرجح عدم الأخذ بهذين الاحتمالين، لثقته بالصحابة

الرتبة الرابعة: قوله: "أمرنا بـكذا أو نهانا عن كذا"

حكمها: يتطرق إليه الاحتمالان السابقان، واحتمال ثالث هو: أن يكون الأمر غير النبي ﷺ

جمهور الأصوليين: يرجحون عدم الأخذ بهذه الاحتمالات، ثقة بالصحابة ﷺ

الرتبة الخامسة: قوله: "كنا نفعل" أو "كانتونا نفعلون"

حكمها: تدل على جواز ذلك الفعل، لأن ذكره في معرض الحجة، يدل على أنه أراد: ما علمه النبي ﷺ، فسكت عنه، ليكون دليلا

مثالها: قول ابن عمر: "كنا نفضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان فيبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا

ينكره"، وقوله: "كنا نخابر أربعين سنة، وقول عائشة: "كانتونا لا يقطعون في الشيء الشافه"

أحكام تتعلق بالراوي، والجرح والتعديل^(١)

الجرح والتعديل: حقائق وأرقام

- ١- معنى الجرح: أن ينسب لشخص من الصفات ما ترد روایته به
- ٢- معنى التعديل: أن ينسب لشخص من الصفات ما تقبل روایته به
- ٣- من تردد حاله بين الجرح والتعديل: لا يقبل حديثه للتتردد
- ٤- يسمع الجرح والتعديل من واحد في الرواية، بخلاف الشهادة
- ٥- تقبل تزكية العبد والمرأة، كما تقبل روایتهما
- ٦- حكم التعديل إذا لم يبين سببه: الراجح أنه يقبل
- ٧- حكم الجرح إذا لم يبين سببه: الراجح عدم قبوله
- ٨- إذا تعارض الجرح والتعديل: يقدم الجرح، لأنه اطلاق على زيادة خففت على المعدل، حتى لو زاد عدد المعدل على الجارح
- ٩- طرق التعديل:
 - الأولى: صريح القول
 - الثانية: أن يروي عنه
 - الثالثة: العمل بالخبر
 - الرابعة: أن يحكم بشهادته
 خبر المحدود في القذف:
 - أ- إذا كان بلفظ الشهادة فلا يرد خبره: لأن نقصان العدد ليس من فعله
 - ـ اتفق الناس في الرواية عن أبي بكرة، وهو محدود في القذف
 - ـ إذا كان بغير لفظ الشهادة فلا تقبل روایته حتى يتوب

أحكام تتعلق بالراوي

شروط الراوي المقبول:
١- الإسلام

٢- التكليف، أي أن يكون الراوي:

ـ عاقلا، فلا تقبل رواية المجنون

ـ بالغا، فلا تقبل رواية الصبي، أما ما سمعه صغيرا، ورواه بعد البلوغ فهو مقبول

ـ الضبط، أي ذو حفظ جيد، يوافق الثقات، ويعرف ذلك بـ:

ـ عدم مخالفة الثقات، ولا تضر المخالفة النادرة

ـ عدم فحش الغلط

ـ عدم كثرة الأوهام

ـ العدالة، وهي السالمة من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، فلا تقبل رواية الفاسق، لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنينا فتبيئوا) الحجرات: ٦

حكم رواية مجهول الحال في الشروط السابقة، وهو: من يروي عنه راويان فصاعدا ولم يوثقه أحد من أهل هذا الشأن: لا يقبل خبره

أشياء لا تشترط في الرواية:

ـ الذكرية، فقد قبل الصحابة رضي الله عنهم قول عائشة وغيرها من النساء

ـ البصر، لرواية الصحابة رضي الله عنهم عن عائشة رضي الله عنها، اعتمادا على صورها، وهم في حقها كالضرير

ـ الفقه، لقوله رسول الله: "رب حامل فقهه غير فقيه، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه" أبو داود، ترمذى، صحيح ابن ماجة

ـ معرفة نسب الراوي

عدالة الصحابة، ومراتب الرواية^(١)

مراتب الرواية، وبعض أحكامها

الصحابة وعدالتهم

الرواية أربع مراتب:

- ١- قراءة الشيخ على الراوي، في معرض الاخبار ليري عنده، لفظ الرواية فيها: حديثي، أخبرني، قال فلان، سمعته يقول
- ٢- قراءة الراوي على الشيخ، فيقول الشيخ: نعم، أو يسكت، لفظ الرواية فيها: أبأنا، حدثنا فلان قراءة عليه
- ٣- الإجازة، قول الشيخ للراوي: أجزت لك أن تروي عن الكتاب الفلاي، أو ما صح عندك من مرويتي، لفظ الرواية فيها: أجاز لي فلان، أو حدثنا إجازة
- ٤- المناولة، وهي: أن يقول الشيخ للراوي: خذ هذا الكتاب فاروه عني، لفظ الرواية فيها: ناولني، أو ناولني وأجاز لي

ملاحظات:

١- إذا شك في سماع حديث من شيخه، لم يجز أن يرويه عنه

٢- إذا أنكر الشيخ الحديث الذي يرويه الراوي عنه، وقال: لا أذكره: لم يقدح ذلك في الخبر

٣- انفراد الفقة بزيادة في الحديث مقبول:

سواء كانت لفظا، كقوله ﷺ: "ربنا لك الحمد" و "ربنا ولد الحمد"، بزيادة الواو

أو معنى، كحديث: "إذا اختلف المتباعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا"، بزيادة: والسلعة قائمة

٤- تجوز عند الجمهور رواية الحديث بالمعنى للعلم المفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فيما فهمه قطعا

٥- مراسيل الصحابة، هي: أن يقول الصحافي فيما لم يسمعه من الرسول ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "...، حكمها: مقبولة عند الجمهور

٦- مراسيل غير الصحابة، هي: أي يقول من لم يعاصر الرسول ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "...، حكمها: في قبورها رواياتان

٧- يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى، وهو ما يكثر التكليف به ويكثر وقوعه

٨- يقبل خبر الواحد في الحدود وما يسقط بالشبهات

٩- يقبل خبر الواحد فيما يخالف القياس

تعريف الصحافي، هو: من صحاب الرسول ﷺ ساعة ورآه

مع الإيمان به

طرق معرفة الصحافي:

١- النقل المواتر، كصحبة الخلفاء الأربع

٢- أن يخبر الثقة عن نفسه

٣- أن يخبر عن غيره، مباشرة كقوله: فلان من الصحابة،

أو ضمنا كقوله: كنت أنا وفلان من الصحابة عند

رسول الله ﷺ

عدالة الصحابة: كلهم عدول، لثبوت عدالتهم بـ:

١- القرآن، قال تعالى: "والسابقون الأولون" (الزمر: ١٠٠)،

وقال: (لقد رضي الله عن المؤمنين) (الفتح: ١٨)، وقال: (محمد

رسول الله والذين معه أشداء على الكفار) (الفتح: ٢٩)

٢- السنة، قوله ﷺ: "خير الناس قرني" مسلم، أحمد، وغيرهم،

وقال: "إن الله اختارني واختار لي أصحابا وأصحابا

وأنصارا" أحمد، طرافي

٣- العقل: تواترت الأخبار بطاعتكم المطلقة لله ولرسوله

ﷺ، وجهادهم، وقتالهم الأبناء والآباء في سبيل الله، وأنه لا

تأخذهم في الله لومة لائم، مما يجعل العاقل يشهد بصلاحهم

ظاهرا وباطنا، ونفي الفسق عنهم، وبالتالي ثبوت عدالتهم

من قضايا القرآن الكريم والسنة المطهرة:

١) دلالة الفاظهما:

✓ عند الجمهور

✓ عند الحنفية

٢) النسخ

الأمر والنهي^(١)

تعريف النهي: لغة: المنع، واصطلاحاً: طلب الترک بالقول من هو أعلى

تعريف الأمر، هو: طلب الفعل بالقول على جهة الاستغلاء

صيغ النهي	صيغ الأمر	أهمية الأمر والنهي
<p>١. للنهي صيغة واحدة متفق على كونها تفيد النهي، وهي صيغة: لا تفعل، ومثاها: قوله تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) ^{الأعام ١٥١}</p> <p>٢. زاد البعض صيغتي: "انته" و "اكفف"، ونحوهما من الأوامر الدالة على الترک</p> <p>٣. هناك أساليب كثيرة يعرف بها تحريم الفعل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن يلعن الله أو رسوله <small>الفاعل</small>، كقوله <small>لعن الله النامضة والمشمضة</small> "أبو داود • الخبر، مثل قوله تعالى: (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم) ^{المتحنة ٩} • توعد الفاعل بالعقاب، كقوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) ^{الفرقان ٦٨} • إيجاب الحد على الفاعل، كقوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد) ^{النور ٤} • وصف العمل بأنه من أعمال المنافقين أو الكفار، كقوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) ^{النساء ١٤٢} 	<p>١. فعل الأمر مثل: صلوا، صوموا، اخْضُرْ</p> <p>٢. المضارع المفرون بلام الأمر، مثل: (لينفق</p> <p>٣. المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل:</p> <p>(فضرب الرقاب) <small>محمد</small></p> <p>٤. اسم فعل الأمر، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • صد، بمعنى: اسكت • عليك، بمعنى: الزم • حذار، بمعنى: احذر 	<p>الأمر والنهي هما أساس التكليف، فلا تكليف إلا بأمر أو نهي صريحين أو ما يدل عليهما بنوع دلالة، فمنذ بدء الخليقة، أمر الله تعالى آدم وحواء وفهما قائلة: (يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة) ^{القراءة ٣٥}</p>

من قضايا الأمر والنهي^(١)

من قضايا النهي

من قضايا الأمر

٥. هل النهي يقتضي التحرم؟ في الأمر تفصيل:

- النهي الذي صحبته قرينة تدل على التحرم يحمل على التحرم باتفاق، مثل قوله تعالى: (ولَا تقربوا إلى الزنى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءُ سُبِيلًا) الاسراء ٣٢
- النهي الذي صحبته قرينة تدل على أنه للكراهة يحمل على الكراهة، مثل: النهي عن البول قائمًا، مع ما ثبت عن النبي ﷺ أنه بالقائم
- النهي الذي صحبته قرينة تدل على أنه دعاء أو التماس ونحوهما من المعاني، يخرج عن كونه نهيًا
- اختلف العلماء في النهي الذي لم تصحبه قرينة تدل على أنه للكراهة أو التحرم أو غيره، والجمهور على أنه يحمل على التحرم
- ٦. النهي يقتضي الكف عن المنهى عنه فوراً على الدوام ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك
- ٧. النهي عن الشيء:
 - إذا كان له ضد واحد، فالنهي يستلزم الأمر بذلك الضد
 - وإذا كان له أكثر من ضد، فالنهي يستلزم الأمر بواحد من أضداده
- ٨. جهور العلماء على أن النهي بعد الأمر يحمل على التحرم، كما لو ورد ابتداء
- ٩. هل النهي يقتضي الفساد؟ في الأمر تفصيل:
 - إذا كان الشيء منهي عنه لذاته، فلا خلاف في أنه يقتضي البطلان، مثل: النهي عن بيع الخنزير
 - إذا كان الشيء منهي عنه لوصف ملزوم، فالجمهور على أنه يقتضي الفساد، ومثاله: النهي عن صوم يوم العيد وبيوع الربا
 - إذا كان النهي عن الشيء لأمر خارج، مثل النهي عن الغصب، هل يقتضي فساد الصلة في الدار المقصوبة؟ وهذا القسم فيه خلاف، ولعل الراجح أنه لا يقتضي فساد المأمور به

٤. الراجح دلالة الأمر على الوجوب

٥. دلالة الأمر على الفور، فيها تفصيل:

- إذا صحب الأمر قرينة تدل على الفور حمل عليه، بالاتفاق
- إذا صحب الأمر قرينة تدل على جواز التراخي حمل عليه، بالاتفاق
- إذا حدد للأمر وقت معين حمل عليه بالاتفاق
- اختلف في الأمر إذا لم تصحبه قرينة تدل على فور أو تراخي أو تحديد بوقت، ولعل الراجح أنه للفور والله تعالى أعلم
- ٦. الراجح عدم دلالة الأمر المطلق على التكرار
- ٧. جهور العلماء على أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده أو أضداده إن كان له أضداد كثيرة
- ٨. الراجح أن الأمر بعد الحظر للإباحة، إلا أن يقوم دليل على غير ذلك، مثاله: "كنت هميتكم عن ادخار حنوم الأضاحي، فكلوا وادخروا" أحمد والترمذى
- قوله تعالى: (وإذا حللت فاصطادوا) النائدة ٢
- ٩. الراجح في الأمر في الواجبات الكفائية، أنه موجه لكل واحد من الأمة، ويسقط بفعل من يكفي

العام والخاص^(١)

الخاص لغة: اسم فاعل من الخصوص، ضد العموم

العام لغة: اسم فاعل من العموم، يعني الشمول والإحاطة

الخاص اصطلاحاً: ما دل على معنى مخصوص

العام اصطلاحاً، هو: اللفظ المستغرق جمجم ما يصلح له بحسب وضع واحد

الفرق بين العام والمطلق

شرح تعريف العام

مع أن العام والمطلق بينهما وجه شبه، من حيث إن كلاً منهما له عموم في الجملة، مما جعل بعض المقدمين لا يفرقون بينهما، إلا أن العام مختلف عن المطلق من حيث الحكم:

- فالمطلق إذا ورد الأمر به، لا يتناول جميع الأفراد التي تصلح للدخول تحته، بل تحصل براءة الذمة بواحدة منها
- أما العام، فيشمل جميع الأفراد التي تصلح للدخول تحته، ولا تبرأ الذمة إلا بفعل الجميع

ويتضح ذلك من المثال التالي، يقول تعالى: "فتحرير رقبة النساء"^{٩٢}، فكلمة رقبة هنا مطلقة، فتحتتحقق المأمور به بتحرير أي رقبة يختارها من الرقاب

ولو كان اللفظ عاماً، لوجب تحرير كل الرقاب

لذلك اختلف تعريف العام عن تعريف المطلق: فالعام هو: اللفظ المستغرق جمجم ما يصلح له بحسب وضع واحد والمطلق هو: اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه، مثل: لفظ رقبة في قوله تعالى: "فتحرير رقبة النساء"^{٩٢}

مستغرق: أي يتناول مع الاستيعاب جميع ما يصلح له، أي: جميع ما يدخل تحت اللفظ لغة أو عرفاً بحسب وضع واحد: وضع هذا القيد حتى يخرج الألفاظ المشتركة، التي تدل على معنيين بوضعين مختلفين، مثل: لفظ قراء، فإنه يدل على الطهر والحيض، باستعمالين مختلفين، وهذا ليس من قبيل العام بل من قبيل المشتركة العوم والخصوص وصفان نسبيان، يعني: أنهما يطلقان على اللفظ اللغوي أو على الدليل الشرعي، بالنسبة:

مثال ذلك في اللفظ اللغوي: فقد يكون اللفظ عاماً بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد، وخاص بالنسبة إلى ما فوقه: - مثل: لفظ الإنسان:

- عام بالنسبة للرجل والمرأة
- وخاص بالنسبة للحيوان

مثال ذلك في الدليل الشرعي: فقد يكون عاماً بالنسبة إلى ما تحته من الأدلة، وخاصاً بالنسبة إلى ما فوقه:

- مثل: قوله ﷺ "من قتل قبلاً فله سلبه" متفق عليه:
- عام في لباس المحارب
- خاص بالنسبة للغيبة

تقسيمات العام^(١)

القسم الثاني، باعتبار استعماله في عمومه أو عدمه

باعتبار طريق معرفة عمومه

وهو ثلاثة أقسام:

- ١ - عام أريد به العموم قطعاً، ولا يدخله التخصيص، كقوله تعالى: "وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" السَّاءَ: ١٧٦
- ٢ - عام يراد به العموم ويدخله التخصيص، وهو المسمى العام المطلق، أي لم يقترن به ما يدل على تخصيصه، أو عدم تخصيصه
- ٣ - عام أريد به الخصوص، وهو الذي لفظه عام، ولكن اقترن به ما يدل على أنه مراد به بعض مدلوله اللغوي، كقوله تعالى: "الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ" آل عمران: ١٧٣

هناك طريقتان لتقسيم العموم، من حيث طريق معرفة عمومه:

الطريقة الأولى، تقسيمه إلى عام لغة وعام عقلاً وعام عرفاً:

١. عام لغة: وهو ما عرف عمومه بالوضع اللغوي
٢. عام عقلاً: وهو ما عرف عمومه بطريق العقل
٣. عام عرفاً: وهو ما عرف عمومه بـ:
 - عرف أهل الشرع
 - عرف أهل اللغة

الطريقة الثانية: تقسيمه إلى:

عموم لفظي: أي العموم المستفاد من صيغ العموم المعروفة، مثل: كل، جميع، الجمع المخلٰ بال، الخ
عموم معنوي: أي المستفاد من طريق المعنى، مع خصوص اللفظ الدال عليه من حيث الوضع، وأنواعه:

- ١ - العموم المستفاد بطريق الاستقراء
- ٢ - العموم المستفاد من اللفظ الموجه لواحد من الصحابة ما لم يقترن به ما يدل على الخصوصية
- ٣ - عموم الخطاب الموجه للرسول ﷺ للأمة
- ٤ - عموم مفهوم الموافقة
- ٥ - عموم مفهوم المحالفة

تقسيم العام باعتبار طرق معرفة عمومه^(١)

الطريقة الثانية

الطريقة الأولى

تقسيمه إلى: عموم لفظي وعموم معنوي:

العموم اللفظي: أي العموم المستفاد من صيغ العموم المعروفة، مثل: كل، جميع، الجمع المطلق بالـ، الخ

العموم المعنوي: وهو المستفاد من طريق المعنى، مع خصوص اللفظ الدال عليه من حيث الوضع، وهو أنواع:

- ـ العموم المستفاد بطريق الاستقراء: أي القواعد الشرعية الثابتة باستقراء فروع الشريعة، كقاعدة "الضرر لا يزال بمنته"، فهذه القاعدة عرف عمومها باستقراء نصوص شرعية واردة فيها، وهي نصوص غير عامة
- ـ العموم المستفاد من اللفظ الموجه لواحد من الصحابة ما لم يقتربن به ما يدل على الخصوصية: كقوله ﷺ لمن وقصته دابته وهو محرم: "لا تقربوه طيبا ولا تخمرروا رأسه"، فإن اقتربن به ما يدل على الخصوصية، صار خاصا به، كقوله ﷺ لأبي برد: "اذبحها ولا تجزئ عن أحد بعده" متفق عليه
- ـ عموم الخطاب الموجه للرسول ﷺ للأمة: كقوله تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن) ^{الطلاق}، أما إن اقتربن بالدليل ما يدل على خصوصيته ﷺ، فهذا لا يستفاد منه عموم، كقوله تعالى: (خالصة لك من دون المؤمنين) ^{الأحزاب}٥٠
- ـ عموم مفهوم الموافقة، مثل قوله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا) ^{النساء}١٠، فلفظ الآية حذر من أكل اليتيم، والمفهوم الموافق للفظ الآية حذر من كل تصرف يفوت على اليتيم ماله، سواء أكلا أم ليسوا أم صدقة
- ـ عموم مفهوم المخالفة، مثل قوله ﷺ: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"، فمنطق الحديث خاص بما بلغ القلتين، والمفهوم المخالف لمنطقه يدل على أن من نقص عن القلتين يحمل الخبث، أي ينجس بملاقات النجاسة، وإن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه
- ـ عموم العلة المنصوصة، فإذا نص الشارع على تعليل حكم بعلة متعدية توجد في المنصوص عليه وفي غيره، فإن هذه العلة تقييد عموم الحكم المعلق عليها لجميع الصور المشابهة للمنصوص عليها إذا وجدت فيها العلة، ومثال ذلك: قوله ﷺ: "إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"، فلعل الاستئذان هي: تحريم النظر إلى عورات الناس، وما لا يودون الإطلاع عليه داخل بيوتهم، وهي موجودة في أي موقع لا يريد أصحابه أن يطلع عليه الناس، فتعمم على كل موقع هذا شأنه
- ـ عموم العلة المومأ إليها، فإذا أومأ الشارع إلى علة حكم، كان يكون الوصف الذي رتب عليه الحكم لو لم يكن على الحكم لكان ذكره عديم الفائد، فإن هذه العلة تقييد عموم الحكم المعلق عليها لجميع الصور المشابهة، ومثال ذلك، قوله ﷺ حين سئل عن بيع الرطب بالتمر: "أينقص الرطب إذا جف؟" قالوا نعم، قال: "فلا إذن"، فالحديث أومأ إلى أن علة التحريم نقص الرطب عن التمر في الكيل، فأخذ من ذلك: تحريم بيع كل مطعم بجنسه، مع التفاوت في الكيل

تقسيمه إلى:

- ـ عام لغة: وهو ما عرف عمومه بالوضع اللغوي، وهو المراد بالعام عند الإطلاق، ويشمل العموم الذي دلت عليه صيغ العام المعروفة، مثل: كل، جميع، الجمع المطلق بالـ، الخ
- ـ عام عقلا: وهو ما عرف عمومه بطريق العقل، كالعموم المستفاد بطريق التعليل، مثل: فهم العموم من قوله ﷺ: "لا يقضى القاضي وهو غضبان"، فالنص يمنع القضاء حال الغضب، ويتحقق به: كل ما يشوش الذهن من جوع وعطش الخ، وهذا العموم ليس من منطق اللفظ، بل من مفهومه الذي أدركه العقل
- ـ عام عرفا: هو ما عرف عمومه بعرف الشرع أو اللغة.
- ـ عرف أهل الشرع: كما في قوله ﷺ: (المسلمون تكafa مذماً هم) متفق عليه، لفظ المسلمين جمع مذكر سالم، لكنه يشمل النساء، لأن عرف الشرع تغليب الذكور على الإناث عند الاجتماع
- ـ عرف أهل اللغة: كما في قوله تعالى: (فلا تقل لهم أفالإسراء)٢٣، فهذا اللفظ يدل بالوضع على تحريم التألف من الوالدين، ومن حيث العرف اللغوي، هو عام في كل ما فيه أذى لهم

(١) روضة الناظر، لابن قدامة، تحقيق: محمود عثمان، حاشية ص: ٢٤٧

صيغ العموم المشهورة^(١)

صيغ العموم: الألفاظ الموضوعة للعموم كثيرة، أوصلها القرافي في العقد المنظوم إلى مئتين وخمسين صيغة، لذا تنوّع أساليب العلماء في تقسيمها، وفيما يلي أشهرها:

- ٥- الأسماء الموصولة: مَنْ / أَيْ / الَّذِي وَالَّتِي وَفِرْعَوْهُمَا مِنَ الْعَالَقِ غَالِبًا، مَثَلٌ: مَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمْضَانَ أَفْطَرَ وَقَضَى مَا لَغَيْرِ الْعَالَقِ غَالِبًا، مَثَلٌ: مَا فِي الْأَرْضِ مَسْخَرٌ لِلْإِنْسَانِ أَكْرَمٌ أَيِّ الْطَّلَبِ يَأْتِيَكَ
- الَّتِي تَدْرِسُ تَنْجُونَ الَّذِي يَدْرِسُ يَنْجُونَ الَّذِي يَتَعَلَّمُونَ يَنْجُونَ الَّذِي يَدْرِسُ يَنْجُونَ
- ٦- أَسْمَاءُ الْاسْتِفْهَامِ: مَنْ / أَيْ / أَيْنَ / أَنَّى / مَتَى / أَيَّانَ / أَيِّ / كَمْ مِنْ لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الْعُقَلَاءِ غَالِبًا، مِنَ الَّذِي حَضَرَ؟
- مِنْ لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الْعُقَلَاءِ غَالِبًا، مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي تَعْبُدُونَ أَيْنَ لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَكَانِ، أَيْنَ تَذَهَّبُونَ أَنَّى لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَكَانِ، أَنَّى لَكَ هَذَا مَتَى لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الزَّمَانِ، مَتَى يَأْتِيُ الْفَرْجُ أَيَّانَ لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الزَّمَانِ، يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا أَيِّ الْاسْتِفَاهَمِيَّةِ، أَيِّ شَيْءٍ أَعْظَمُ أَجْرًا كَمِ الْاسْتِفَاهَمِيَّةِ، كَمِ لَبَثَتْ فِي السَّفَرِ
- ٧- النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفِيِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ: (نَهِيٌّ، شَرْطٌ، اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ) نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ نَفِيٍّ مَثَلٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ نَهِيٍّ مَثَلٌ: (فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) ^{الْجِنْ: ١٨} نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ شَرْطٍ مَثَلٌ: (إِنْ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ) ^{الْتَّوْبَةُ: ٦} نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ اسْتِفْهَامٍ إِنْكَارِيٍّ: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) ^{مُرِيمٌ: ٦٥} الظَّرْفُ الدَّالِّةُ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ، مَثَلٌ: أَبَدًا / دَائِمًا / أَبَدُ الْأَبْدِينِ / دَهْرُ الدَّاهِرِينِ / سَرْمَدًا، مَثَلٌ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْخَالِدِينَ فِي الْجَنَّةِ أَبَدًا

- كُلُّ وَجْهٍ وَمَا يَلْحِقُ بِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي تَأكِيدِ الشَّمْوَلِ، كَأَجْمَعٍ وَأَجْمَعِينَ، وَأَكْتَعِينَ وَأَبْصَعِينَ وَعَامَةً وَقَاطِبَةً، أَمْثَلٌ: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) ^{الْأَيْمَاءُ: ٣٥} (كَلِمَ رَاعٍ وَكَلِمَ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيْحَهُ) ^{الْتَّوْرِ: ٤١} (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كَلِمَ أَجْمَعُونَ) ^{الْحَجَرُ: ٣٠} (إِنَّا هُنَّا هُمْ جَمِيعُ لَدِنِنَا مَحْضُورُونَ) ^{سِسٌّ: ٥٣} (فَكَيْدُونِي جَمِيعًا) ^{هُودٌ: ٥٥}
- ١- الْجَمْعُ: الْجَمْعُ الْمُحْلِّيُّ بِ(أَلْ) الْجَنْسِيَّةِ، مَثَلٌ: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) ^{الْأَحْرَابُ: ٣٥}، وَيَلْحِقُ بِهِ الْجَمْعُ الْمُحْلِّيُّ بِ(أَلْ) الْجَنْسِيَّةِ، مَثَلٌ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ^{النَّسَاءُ: ١} الْجَمْعُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، مَثَلٌ: (يَوْصِيْكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذِّكْرِ مُثُلُ حَظِّ الْأَنْثِيَّنِ) ^{النَّسَاءُ: ١١}، وَيَلْحِقُ بِهِ الْجَمْعُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَثَلٌ: (فَلَنَا أَحْمَلُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ إِنْ شَيْنَ وَأَهْلَكَ) ^{هُودٌ: ٤٠}، أَهْلُ: اسْمُ جَمْعٍ مُضَافٍ لِمَعْرِفَةٍ فَاقْتُضَى الْعُمُومَ اسْمُ الْجَنْسِ الْمُحْلِّيُّ بِ(أَلْ) الْجَنْسِيَّةِ، مَثَلٌ: (الْتَّمَرُ بِالْتَّمَرِ رَبَا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ بَخَارِيٍّ) ^{أَسْمَاءُ الْشَّرْطِ: ٢} أَسْمَاءُ الْشَّرْطِ، مَثَلٌ: مَنْ / مَا / إِذَا / مَتَى / أَيْنَ / أَيِّ / أَيِّ مَنْ لِلْعَالَقِ: مِنْ تَكْرَمٍ أَكْرَمَ
- مَا لِغَيْرِ الْعَالَقِ: مَا تَفْعَلُ مِنْ خَيْرٍ تَجْزَعُ بِهِ إِذَا لَعْنَوْمُ الْزَّمَانِ: إِذَا جَاءَكَ زَيْدَ فَأَكْرَمَهُ مَتَى لَعْنَوْمُ الْزَّمَانِ: مَتَى جَاءَكَ زَيْدَ فَأَكْرَمَهُ حَيْثُ، لَعْنَوْمُ الْمَكَانِ، وَقَدْ تَضَافَ لَهَا مَا: حَيْثُ حَيْثُمَا كُنْتَ أَتَيْكَ أَيْنَ، لَعْنَوْمُ الْمَكَانِ، وَقَدْ تَضَافَ لَهَا مَا: أَيْنَمَا كُنْتَ رَاقِبَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّى، لَعْنَوْمُ الْمَكَانِ: أَنَّى تَذَهَّبُ أَذْهَبَ أَيِّ، وَعَوْمَهَا حَسْبٌ مَا تَضَافَ إِلَيْهِ، أَشْخَاصًا وَزَمَانًا وَمَكَانًا، مَثَلٌ: أَيَا تَكْرَمَ أَكْرَمَ

التخصيص وأنواع المخصصات والفرق بين التخصيص والنسخ^(١)

التخصيص لغة: الإفراد والتمييز، اصطلاحاً: قصر العام على بعض أفراده بدليل

أنواع المخصصات

الفرق بين التخصيص والنسخ:

- ١ - التخصيص بيان عدم دخول بعض أفراد العام في حكمه، والنسخ رفع الحكم بعد ثبوته في بعض الأزمان
- ٢ - التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد، وأما النسخ فقد يشمل جميع الأفراد، فيرفع الحكم عن الجميع، وقد يرفع الحكم عن بعضهم دون بعض
- ٣ - التخصيص يدخل الأخبار، والنسخ لا يدخلها، لأن الخبر لا يمكن تبديله ورفعه
- ٤ - التخصيص قد يكون مقارنا، والنسخ لا يكون إلا متأخرا
- ٥ - تخصيص المقطوع بالمظنون جائز، ولا يجوز نسخ المقطوع بالمظنون

أولاً، مخصصات متصلة

تعريف

المخصص

المتصل

هو المخصص الذي لا يستقل بنفسه

أنواعه: خمسة أنواع:

- ١ - الاستثناء:
- ٢ - الشرط:
- ٣ - الصفة
- ٤ - الغاية
- ٥ - بدل البعض

ثانياً، مخصصات منفصلة

تعريف

المخصص

المفصل

هو المخصص المستقل بنفسه دون العام، من لفظ

أو قرينة

أنواعه: ستة أنواع:

- ١ - الحس
- ٢ - العقل
- ٣ - النص
- ٤ - الإجماع
- ٥ - القياس
- ٦ - المفهوم بنوعيه

المخصصات المتصلة^(١)

الاستثناء

بقية المخصصات المتصلة

الشرط: يرى البعض أن التخصيص يكون بالشرط اللغوي فقط، ويرى البعض أن التخصيص يكون في الشرط الشرعي والعلقي، والشروط عموماً هي:

- أ- شرط شرعي، مثل: الطهارة وستر العورة للصلاة
- ب- شرط عقلي، مثل: الحياة للعلم، فإنه لا يعلم إلا الحي
- ج- شرط عادي، مثل: وجود السلم لصعود السطح
- د- شرط لغوي، ويكون التعليق فيه بإحدى أدوات الشرط مثل: إن، ما، من، إذا، مثل قوله ﷺ: "تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا" بخاري، الكلمة: " الخيار" مفرد مضاد إلى معرفة: "هم"، فيفيد العموم، ويشمل كل من كان خياراً في الجاهلية، ولكن قوله ﷺ: "إذا فقهوا" أخرج من لم يتفقه في الدين
- ✓ تعتبر الشروط اللغوية أسباباً، فالسبب هو: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم، وهذا ينطبق على الشرط اللغوي
- ✓ الشرط الذي يقع بعد جمل متعاطفة: الجمهور يرون أنه يعود إلى كل الجملة، وتشمل كل معنى يميز بعض المسميات، مثل النعت أو الظرف أو الحال والمحرر، الخ، ومثاله قوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح الحصنات فمن ما ملكت أينماك من فتياتكم المؤمنات) السباء٢٥، فقوله تعالى: (من فتياتكم) عام، لأنه جمع مضاد إلى معرفة فيشمل كل الإمام، وقوله تعالى: (المؤمنات)، صفة خصصت من يجوز نكاحهن من الإمام بالمؤمنات
- ✓ إذا جاء الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض، فهناك حالتان:

مثلاً: قوله تعالى: (ولا تقربوهن حتى يطهرن) المقرن٢٢، فعبارة: (لا تقربوهن) هي، فيمكن أن يؤخذ منه العموم، لأن النهي يقتضي الدوام، فالمعنى: لا يكن منكم قربان هن، فتكون الصيغة هي النكرة في سياق النهي، وقوله: (حق يطهرن)، تخصيص للعموم المستفاد من النهي، فيخرج من عمومه ما بعد الظهر

دخول ما بعد الغاية في حكم ما قبلها: الجمهور يقولون: يدخل، وقيل لا يدخل، والصواب أنه يدخل إن كان من جنس ما قبلها فقط، فلو قال: بعثك النخل إلى هذه الشجرة، فإن كانت الشجرة نخلة دخلت، وإن كانت غير ذلك لم تدخل

بدل البعض، ومثاله: قوله تعالى: (ولله على الناس حج البت من استطاع إليه سبيلاً) ال عمران٩٧، فقوله: (على الناس)، عام يشمل كل الناس، وقوله: (من استطاع) بدل، وهو مخصوص لعموم الناس فلا يجب إلا على المستطيع

- تعريفه: إخراج بعض الجملة عنها بصيغة خاصة
- أهم صيغه: إلا / سوى / غير / خلا / عدا / حاشا / لكن
- مثاله: قوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه مهاناً) الرقان: ٦٨-٧٠، فلفظ "من" عام، وجملة: "إلا من تاب" أخرجت التائبين من عموم الآية
- شروط الاستثناء:

 ١. اتصال المستثنى بالمستثنى منه لفظاً أو حكماً:
 - الاتصال اللغطي يكون بعد الفصل بينهما
 - الاتصال حكماً، ويكون بوجود فاصل يسير لا يدل على انقطاع الكلام واستيفائه، كالفصل بسبب السعال ونحوه
 ٢. عدم الاستغراف: أي عدم إخراج جميع أفراد المستثنى منه إلا أو إحدى أخواتها، كمن يقول نسائي طرائق إلا ثلاثة، وليس له إلا ثلاثة نساء، فهنا تطلق نساؤه الثلاث
 ٣. أن يكون الباقى بعد الاستثناء أكثر من المخرج به
 ٤. أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
 ٥. أن يتوى الاستثناء حين النطق بالمستثنى منه

إذا جاء الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض، فهناك حالتان:

فلا خلاف في أنه يعمل فيه بالقرينة، مثل قوله تعالى: (فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) السباء٩٢، فهنا الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة فقط، أي الدية، لأن الكفارة حق الله فلا تسقط بعفو الآدميين، ومثل قوله تعالى: (فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمنه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده) المقرن٤٩، لأن الذي اعترف ليس بعض من لم يطعم، بل هو بعض من شرب

أما إذا لم تقم قرينة تبين إلى أي جملة يعود الاستثناء، فقد حصل خلاف، والجمهور على أن الاستثناء يعود إلى الكل، سواء كانت الجملة معطوفة بالواو أو بغيرها من حروف العطف التي تدل على التشيريك، سواء أفادت الترتيب أو التعييب أو لم تفده

اتفق العلماء على أن الاستثناء من الإثبات نفي، مثل: جاء الطلاب إلا زيد

الجمهور على أن الاستثناء من النفي إثبات، مثل: ما جاء الطلاب إلا زيد

المخصصات المنفصلة^(١)

- ١- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالحس، ومثاله: قوله تعالى: (ما تذر من شيء أنت عليه إلا جعلته كالمرميم) الذاريات ٤٢، فالعموم في (من شيء) مخصوص بالحس بعدم جعلها الجبال مثلا كالمرميم
- ٢- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالعقل، ومثال التخصيص به، قوله تعالى: (الله خالق كل شيء) الروم ٦٢، فالعقل دل على أن الله لا يخلق نفسه
- ٣- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالنصوص القرآنية والستة النبوية:

 - ✓ تخصيص القرآن للقرآن، ومثاله: تخصيص قوله تعالى: (والملائكة يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) القراءة ٢٨٨، بقوله تعالى: (أولات الأحوال أجلهن أن يضعن جلهن) الطلاق ٤
 - ✓ تخصيص القرآن للسنة، ومثاله: قوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" بقوله تعالى: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) التوبة ٢٩
 - ✓ تخصيص السنة للقرآن، ومثاله: تخصيص قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) النساء ١١، بقوله ﷺ: "ليس للقاتل شيء" الموطا واصحاب السن
 - ✓ تخصيص السنة للسنة، ومثاله: تخصيص قوله ﷺ: "فيما سقط السماء والعيون العشر" بخاري، بقوله ﷺ: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" متقد عليه

- ٤- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالإجماع: ولا خلاف فيه، ومثاله: الإجماع على تخصيص العبد من عموم آية (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلد) النور ٢، ولا يشكل على هذا المثال أنه تخصيص بالقياس، إذ يقال إن القياس دليل الإجماع
- ٥- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالقياس، وفيه خلاف، ولعل الراجح جواز تخصيص القرآن والسنة بالقياس الجلي دون الخفي، والقياس الجلي هو ما كان ينفي الفارق بين الأصل والفرع، أو منصوصا على عنته، ومثاله: تخصيص عموم قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلد) النور ٢، بقياس العبد على الأمة والاكتفاء بجلده خمسين جلد، وذلك أن الأمة ورد النص بأن حدتها على النصف من حد الحورة، في قوله تعالى: (فإن أتین بفاحشة فعليهن ما على الحصتان من العذاب) السباء ٥، والدليل على جواز التخصيص بالقياس الجلي، أن الصحابة قد اتفقوا على إلحاق العبد بالأمة في تنصيف الحد، وهو تخصيص بالقياس، كذلك القياس الجلي يعتبر بمثابة النص
- ٦- تخصيص عموم النصوص القرآنية والستة النبوية بالمفهوم ب نوعيه:

 - ✓ مفهوم المموافقة، وهو: إثبات مثل حكم المطروق للمسكوت عنه الأولى منه أو المساوي، ومثاله: تخصيص حديث "مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته"، بمفهوم المموافقة في قوله تعالى: (فلا تقل هما أفالسراء ٣٢)، فمفهوم المموافقة من الآية أن الابن لا يجوز له أن يؤذى أباه بالشکوى إلى القاضي، ولا يحل له عرضه وعقوبته إذا ماطله في حق له
 - ✓ مفهوم المخالفة، وهو: إثبات نقيض حكم المطروق للمسكوت عنه، ومثال التخصيص به: تخصيص حديث: "الماء طهور لا ينجرسه شيء" أحمد وأبو داود والترمذى والنسائي، بمفهوم حديث: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث" أصحاب السن، فمفهوم هذا الحديث: أن الماء إذا لم يبلغ القلتين يحمل الخبث، أي يتجمس، ولو لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه

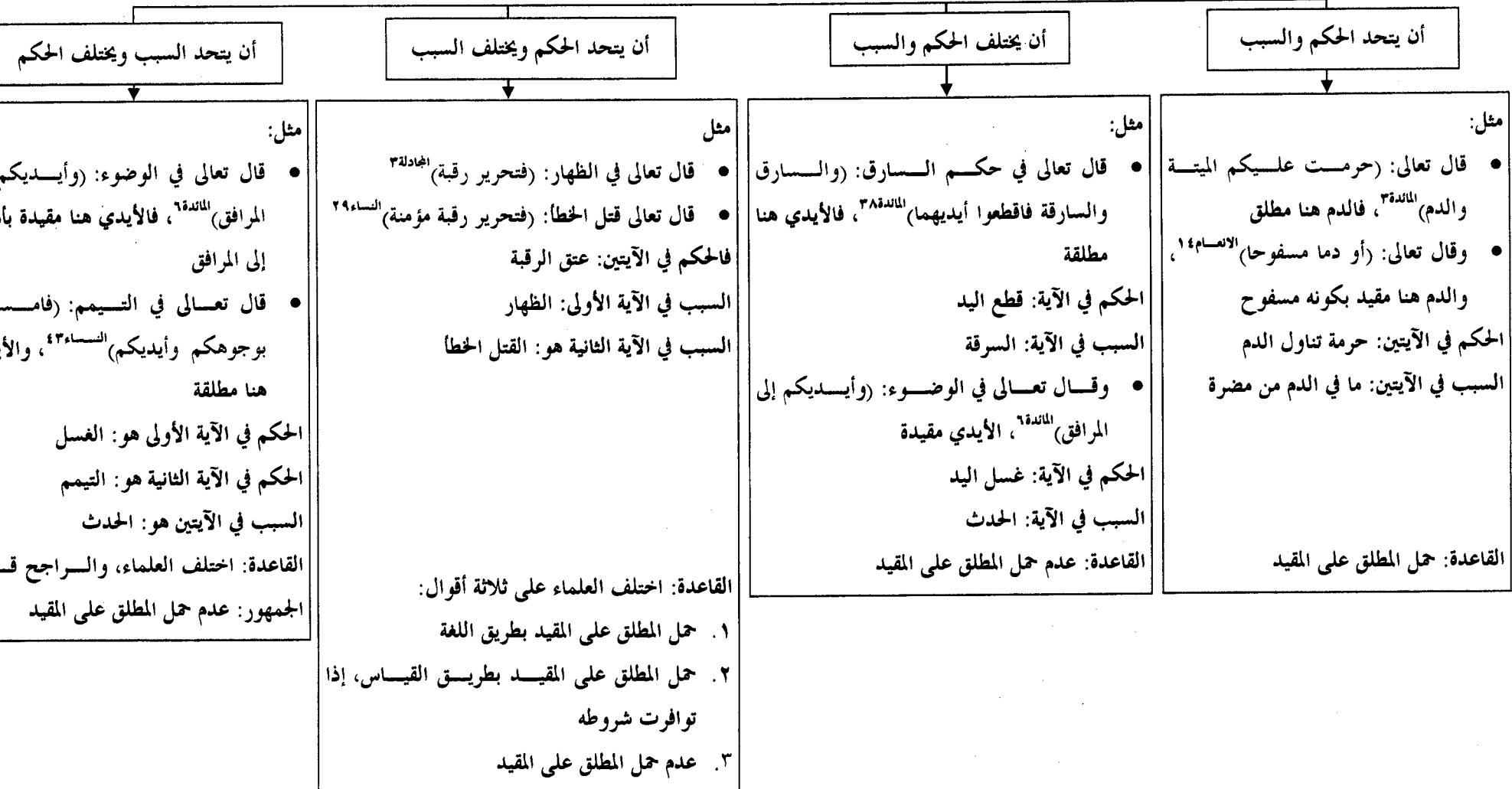
المطلق والمقييد^(١)

المطلق لغة: الحالى من القيد، المطلق اصطلاحا: الدال على الحقيقة من غير وصف زائد عليها، أو: ما دل على فرد شائع في جنسه
 المقييد اصطلاحا: ما تناول معيناً أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه

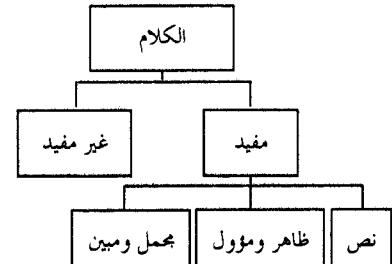
شروط حمل المطلق على المقييد	من أحكام المطلق والمقييد	أمثلة على المطلق والمقييد
<p>١. أن يكون القيد من باب الصفات، كصفة الإيمان في الرقبة، ولا يصح أن يكون في إثبات زيادة لم ترد في المطلق، ولذلك لا يصح أن يقال: يجب أن يُيَّمِّم الرجلين والرأس إذا أراد التيسير</p> <p>٢. أن لا يعارض القيد قيد آخر، وإلا لما الجتهد للترجيح، مثل: حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب، فقد ورد "فليغسله سبعاً إداهن بالتراب"، وفي رواية: "أولاًاهن"، وفي رواية "آخراهن"، فالرواية الأولى مطلقة، والثانية والثالثة مقييدتان متضادتان، فهنا يحمل المطلق على المقييد بالترجح</p> <p>٣. أن يكون ورود المطلق في باب الأوامر والإثبات، أما النفي والنهي، فلا يحمل المطلق على المقييد، فلو قال: لا تعتق مكاباً، ثم قال: لا تعتق مكاباً كافراً، فلا يحمل المقييد على المطلق، لأنه لو أعنق مكاباً مؤمناً لأخل بعموم اللفظ الأول</p> <p>٤. أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد، فإن قام دليل يمنع منه لم يجز، مثل: قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويدررون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) القراءة^{٢٣}، و (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدوها) الأحزاب^٤، فالآية الأولى مطلقة في عدة المتوف عنها زوجها، سواء مدخلها أم لا، والثانية في عدم العدة للمطلقة غير المدخل لها، ولا يقال: إن المتوف عنها زوجها غير المدخل لها لا عدة لها، لأن المتوف عنها تبقى لها أحكام الزوجية كالإرث، فوجب التفريق بينهما، فيمتنع التقييد</p>	<p>١. معنى حمل المطلق على المقييد: أي أن نفهم الدليل الشرعي المطلق، فهما مقيداً، لورود دليل مقييد يقيده</p> <p>٢. الدليل الشرعي المطلق إذا لم يرد ما يقيده، يجب حله على إطلاقه، كالدليل الشرعي العام إذا لم يرد دليل شرعي يخصصه يجب حلله على عمومه</p> <p>٣. إذا ورد دليل شرعي مطلق، ووُجِد دليل شرعي يقيده: سواء في نفس اللفظ، أو في لفظ آخر مستقل، وجب حمل المطلق على المقييد</p> <p>٤. إذا جاء لفظ الدليل الشرعي مطلقاً في موضع، ومقيداً في موضع آخر، فإن حمل المطلق على المقييد فيه تفصيل:</p> <ul style="list-style-type: none"> أن يتحد الحكم والسبب في الموضعين أن يختلف الحكم والسبب أن يتحد الحكم وينتظر السبب أن يتحد السبب وينتظر الحكم 	<p>مثال المطلق: التكراة في سياق الأمر، أي التكراة المأمور بها، مثل قوله تعالى: (فتحرر رقبة من قبل أن يتماساً) الماء^٣، فالرقبة المأمور بتحريرها مطلقة، لم توصف بقييد زائد على حقيقة جنس الرقبة</p> <p>مثال المقييد، المقييد نوعان كما جاء في التعريف:</p> <ul style="list-style-type: none"> معين: مثل: العلم والمشار إليه غير معين: الموصوف بوصف زائد على معنى حقيقته، مثل: قوله تعالى: (فتحرر رقبة مؤمنة) النساء^{٩٢}، فالرقبة هنا مقيدة بوصف الإيمان، وهو وصف زائد على حقيقة جنس الرقبة

المطلق والمقييد^(١)

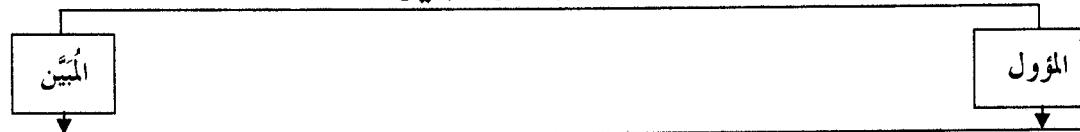
إذا جاء لفظ الدليل الشرعي مطلقاً في موضع، ومقيداً في موضع آخر، فإن حل المطلق على المقييد فيه تفصيل:



النص، والظاهر والمؤول والمجمل والمبين^(١)



المؤول والمبين^(١)



تعريف المبين:

- لغة: المُوَضَّح، فالبيان هو الإيضاح والكشف

اصطلاحاً:

المَبِين هو: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح

المَبِين هو: الدليل الذي أوضح المقصود بالجمل

مواتب البيان: البيان واجب على الرسول ﷺ قوله تعالى: (تبين للناس ما نزل إليهم) النحل:٤، وهو يحصل بأمر بعضها أقوى من بعض، وهي:

١ - القول: وهو الكلام المسموع، وبه حصل بيان غالب الشريعة، كأحكام الزكاة والصلوة والمعاملات، الخ

٢ - الفعل: وهو أن يفعل الرسول ﷺ ما بين مجمل القرآن أو السنة، كبيان صفة الصلاة والحج، الخ

٣ - الكتابة: وهي أن يكتب النبي ﷺ ما بين بعض أحكام الشرع، وغالباً ما يكون ذلك للبعدين عنه، ككتابه ﷺ لأهل اليمن في بيان زكاة هيمة الأنعام والديات

٤ - الإشارة: وهي أن يشير الرسول ﷺ بيده أو عصاه، كقوله: "الشهر هكذا وهكذا" متفق عليه، وكان يشير باصبع يديه ﷺ

٥ - التنبية، وذلك بالإعاء إلى المعنى الذي يعلق عليه الحكم حتى يكون علة له، يوجد الحكم بوجودها، كقوله

٦ - "أينقض الرطب إذا جف" مالك وأصحاب السنن، فإن في ذلك إشارة إلى أن العلة في التحرير عدم تساوي الرطب والتمر

٧ - الترك، يعني أن يترك النبي ﷺ فعل الشيء مع قيام الداعي له، كما ترك الوضوء مما مسست النار مع أنه كان يتعرضاً من الأكل مما مسسته النار" متفق عليه، ففهم الصحابة من فعله نسخ الحكم السابق

حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة: اتفق العلماء على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

حكم تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة: يجوز، وهو قول أكثر المالكية والشافعية والحنابلة

المؤول

المؤول، هو:
- لغة: المرجوع به، لأنه اسم مفعول من التأويل، وآل يؤول: رجع
- اصطلاحاً، هو: اللفظ الحمول على الاحتمال المرجو بدليل

والتأويل هو: حل اللفظ على الاحتمال المرجو بدليل
أقسام التأويل:

تأويل صحيح: إذا كان دليل التأويل قوياً يقتضي ذلك
مثل: تخصيص العام بدليل خاص، كتخصيص قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم
الربا) ٢٧٥، بالأحاديث الدالة على تحريم النجش، فتكون الآية مصروفة عن
عمومها الذي كان متبدلاً إلى الذهن من اللفظ، والصارف لها الأدلة التي تنهى عن
بيع النجش

تأويل فاسد: إذا كان دليل التأويل ضعيفاً
مثل: تأويل حديث: "أمّا امرأة نكحت بغير إذن ولها فنكاها باطل" أحمد/ابوداود/ترمذى،
تأويل المرأة بالصغيرة أو الأمة

شروط التأويل الصحيح:
٣ - أن يكون اللفظ محتملاً لغة أو عرفاً أو شرعاً، للمعنى الذي يراد صرفه إليه

٤ - أن يقوم على التأويل دليل صحيح:
إما من السياق الذي جاء فيه اللفظ، مثل: رأيت أسدًا متقدماً سيفاً

- أو من دليل آخر منفصل، مثل: تخصيص العام أو تقييد المطلق بأدلة منفصلة

طرق دلالة النص عند الأحناف^(١)



النص الواضح الدلالة ومراقبه، وغير الواضح الدلالة ومراقبه^(١)

أساس التفريق بين الواضح وغيره هو: دلالة النص بنفسه على المراد منه من غير توقف على أمر خارجي، فما فهم المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي فهو الواضح الدلالة، وإلا فهو غير الواضح

النص غير الواضح

النص الواضح

تعريفه: لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي
أساس التفاوت في مراقب خفائه: القدرة على إزالة الخفاء وعدمها
مراقبه:

تعريفه: نص يدل بنفسه على المراد منه من غير توقف على أمر خارجي
أساس التفاوت في مراقب الوضوح: احتمال التأويل وعدم احتماله
مراقبه:

١. خفي: يدل على معناه دلالة ظاهرة ولكن في انتباط معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء،
تحتاج إزالتها إلى نظر وتأمل، فيعتبر اللفظ بالنسبة إلى هذا البعض خفياً
٢. مشكل: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد
منه وهذه القرينة في متناول البحث
٣. محمل: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أو حالية تبينه،
فسب الخفاء فيه لفظي لا عارض
٤. متشابه: هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه، ولا توجد قرائن خارجية تبينه
واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسره

١. ظاهر: يدل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصلًا من السياق، ويحتمل التأويل
٢. نص: يدل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصلًا من سياقه ويحتمل التأويل
٣. مفسر: يدل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال للتأويل
٤. محكم: يدل على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً بنفسه دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل

في الواضح الدلالة من النصوص، ومراقبته^(١)

النص واضح الدلالة هو: ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي:

١. فإن كان يحتمل التأويل والمراد منه ليس هو المقصود أصلًا من سياقه سمي: الظاهر

٢. وإن كان يحتمل التأويل والمراد منه هو المقصود أصلًا من سياقه سمي: النص

٣. وإن كان لا يحتمل التأويل ويقبل حكمه النسخ سمي: المفسر

٤. وإن كان لا يحتمل التأويل ولا يقبل حكمه النسخ سمي: المحكم

وكل نص واضح الدلالة يجب العمل بما هو واضح الدلالة عليه، ولا يصح تأويل ما يحتمل التأويل منه إلا بدليل

الظاهر	النص	المفسر	المحكم
تعريفه: هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته، من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصلًا من السياق، ويحتمل التأويل	تعريفه: هو ما دل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصلًا من سياقه، ويحتمل التأويل	تعريفه: ما دل بنفس صيغته على معناه المفصل تقريبًا لا يبقى معه احتمال للتأويل. وذلك: - إما يكون الصيغة دالة بنفسها دلالة واضحة على معنى مفصل - أو تكون وردت مجملة وأحققت من الشارع بما يفسرها	تعريفه: ما دل على معناه الذي لا يقبل بطيلاً ولا تبديلاً بنفسه، دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل
مثاله: قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) <small>البقرة: ٢٧٥</small> ظاهر في إحلال كل بيع وتحريم كل ربا، لأن هذا معنى يتبارد فهمه من لفظي "أحل وحرم" من غير حاجة إلى قرينة، وهو غير مقصود أصلًا من سياق الآية، لأنها سبقت أصلًا لنفي المائلة بين البيع والربا، وليس لبيان حكميهما حكمه: ١- يجب العمل بما ظهر منه ما لم يقم دليل يقتضي العمل بغير ظاهره ٢- يحتمل التأويل ٣- يقبل النسخ	مثاله: قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) <small>البقرة: ٢٧٥</small> نص على نفي المائلة بين البيع والربا، لأنه معنى متبارد فهمه من اللفظ، ومقصود أصلًا من سياقه	حكمه: ١- يجب العمل بما هو نص عليه ٢- يحتمل التأويل ٣- يقبل النسخ	مثاله: قوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) <small>النور: ٤</small> ، فإن العدد المعين لا يحتمل زيادة ولا نقصاً - ألفاظ الصلاة والزكاة وغيرها مما ورد في القرآن وفسرته السنة
حكمه: ١- يجب العمل به قطعاً ٢- لا يحتمل صرفه عن ظاهره ٣- لا يقبل حكمه النسخ	حكمه: ١- يجب العمل به ٢- لا يحتمل أن يصرف عن ظاهره ٣- يقبل حكمه النسخ	حكمه: ١- يجب العمل بما يحتمل التأويل ٢- يقبل حكمه النسخ	حكمه: ١- يجب العمل بما يحتمل التأويل ٢- يقبل حكمه النسخ

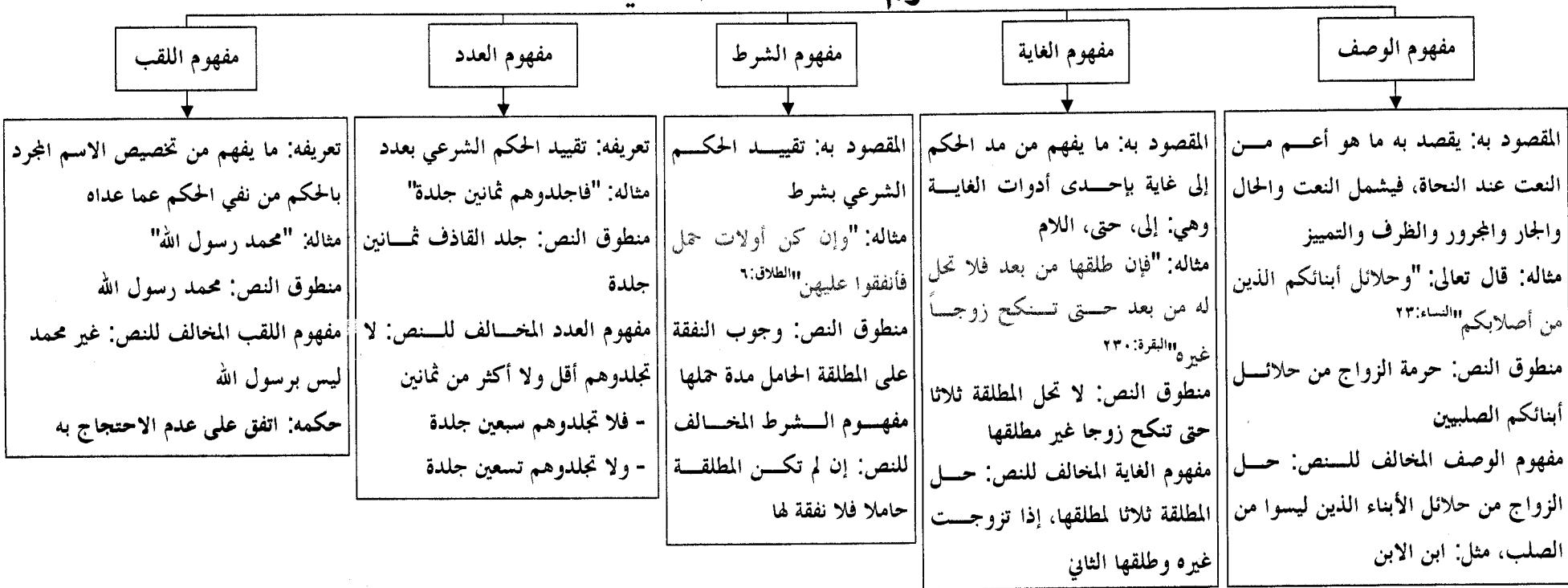
في غير الواضح الدلالة من النصوص ومراتبه^(١)

تعريفه: ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي:

١. فالخفي: ما يزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد
٢. والمشكل: ما يزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد كذلك
٣. والمجمل: ما لا يزال خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه
٤. والمتتشابه: ما لا سبب إلى إزالة خفائه أصلاً

المتشابه	المجمل	المشكل	الخفي
<p>تعريفه، هو: اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه، ولا توجد قرائن خارجية تبينه، واستئثر الشارع بعلمه فلم يبينه</p> <p>مثاله:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لا يوجد في النصوص التشريعية منه شيء * إنما يوجد في مواضع أخرى مثل: <ul style="list-style-type: none"> ١- الحروف المقطعة ٢- آيات الصفات 	<p>تعريفه، هو: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أو حالية تبينه، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض</p> <p>منشأ الإجمال:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- كون اللفظ من المشترك الذي لا تحف به قرينة تعين أحد معانيه ٢- إرادة الشارع من اللفظ معنى خاصاً غير معناه اللغوي ٣- غرابة اللفظ وغموض المراد منه 	<p>تعريفه، هو: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه، وهذه القرينة في متداول البحث</p> <p>منشأ الإشكال: من نفس اللفظ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - النص فيه لفظ مشترك موضوع لغة لأكثر من معنى واحد مثل: لفظ القرء، فهو لغة يستعمل للطهر والحيض - مقابلة النصوص مع ببعض، فكل نص على حده، ظاهر الدلالة على معناه ولا إشكال في دلالته، لكن الإشكال في التوفيق بين النصوص مثل: (ما أصابك من سينة فمن نفسك)^{٧٩} النساء (قل كل من عند الله)^{٧٨} النساء 	<p>تعريفه، هو: اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء، تحتاج إلى نظر وتأمل، فيعتبر اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا البعض</p> <p>منشأ الغموض: عوامل خارجية</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- الفرد فيه صفة زائدة على سائر الأفراد ٢- الفرد فيه صفة ناقصة عن سائر الأفراد ٣- الفرد له اسم خاص <p>مثل: لفظ السارق معناه ظاهر وهو: أخذ المال المقتوم المملوك للغير خفية من حرز مثله</p> <p>فهل ينطبق الاسم على: الطرار نشل والنباش</p> <p>طريق إزالة الخفاء: بحث المجتهد وتأمله</p>
<p>طريق إزالة الإجمال: بيان الشارع وتفسيره:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إن كان بياناً كافياً صار اللفظ مفسراً - وإن كان غير كاف صار اللفظ مشكلاً يزول إشكاله بالاجتهاد 	<p>طريق إزالة الإشكال: الاجتهاد بالقرائن والأدلة أو التأويل عند التعارض</p>		

مفهوم المخالفة عند الحنفية^(١)



أولاً، حكم مفهوم الوصف والغاية والشرط والعدد عند الحنفية والجمهور:

١. في غير النصوص الشرعية اتفق على الاحتياج به

٢. في النصوص الشرعية اختلف العلماء في الاحتياج به:

- الجمهور: النص الشرعي الدال على حكم في واقعة، إذا قيد بوصف أو شرط بشرط، أو حدد بغاية أو عدد يكون:

١. منطوق النص: حجة على ثبوت حكمه في الواقعة التي وردت فيه بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذي ذكر فيه

٢. مفهوم المخالفة للنص: حجة على ثبوت نقيض حكمه في الواقعة التي وردت فيه، إذا كانت على خلاف الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذي ذكر فيه

- الحنفية: النص الشرعي الدال على حكم في واقعة إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حدد بغاية أو عدد، لا يكون حجة إلا على حكمه في

واقعته التي ذكر فيه بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد

ثانياً، حكم مفهوم اللقب: بالاتفاق لا يعتبر حجة، عند الحنفية والجمهور

(١) أصول الفقه لخلاف: ١٥٣، أصول الفقه للسلمي: ٣٧٨

دلالة ألفاظ القرآن والسنة على الأحكام الشرعية^(١)



دلالة المنطوق^(١)

المقصود بها: أن يدل اللفظ على الحكم بصيغته و منطوقه، وهذه الدلالة نوعان:

دلالة المنطوق غير الصريح

دلالة منطوق صريح

والمطوق غير الصريح، وهو دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام، أي أن اللفظ لم يوضع لذلك الحكم أصلًا، بل لزم مما وضع له، وهو ثلاثة أقسام:

- د. دلالة اقتضاء النص، وهي: دلالة اللفظ على معنى مسكت عنه، يجب تقاديره، والتقدير ضروري لأحد ثلاثة أسباب: لصدق الكلام ومطابقته للواقع، مثل: قوله ﷺ "لا وصية لوارث" خارجي، فالتقدير: لا وصية صحيحة لوارث، وذلك لأن الناس قد يوصون في الواقع، وبالتالي فالمعنى هو: صحتها أو لصحته شرعاً، مثل: قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) الفراء ^{١٨٤}، فهنا محدود يجب تقاديره حتى يصح الكلام شرعاً، وهو عبارة: (فأفتر)، لأنه اتفق على أن من كان مريضاً ولم يفطر، فلا قضاء عليه، ولو لم تقدر العبارة السابقة لوجب القضاء على المريض حتى لو صام.
- أو صحته عقلاً، مثل: قوله تعالى: (وسئل القرية) يوسف ^{٨٢}، فالعقل يقتضي بأن القرية لا تسأل، فلا بد من تقادير: (أهل القرية)
- د. دلالة إيماء النص، وهو: دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلم، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته عقلاً أو شرعاً، في حين أن الحكم المقترب بوصفه لم يكن للتعليل لكان اقترانه غير مقبول، فذكر الحكم مفروضاً بوصف مناسب يفهم منه أن على ذلك الحكم هو ذلك الوصف، مثل: قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) المائدة ^{٣٨}، فهذا يدل على أن العلة السرقة، لأن الله رب حكم القطع بالفاء على وصف مناسب وهو السرقة، وهذا يومي إلى العلة وينبه عليها، ولذا سماه بعضهم: الإيماء أو التنبية إلى العلة
- و. دلالة إشارة النص، وهي: دلالة اللفظ على معنى لازم غير مقصود من اللفظ، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته، مثل: قوله تعالى: (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) الأحقاف ^{١٥}، مع قوله تعالى: (وفصاله في عامين) لقمان ^{١٤} على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر

فهذا الحكم غير مقصود من لفظ الآيتين، بل المقصود من الآية الأولى هو: بيان حق الوالدة، لـ أ تقاسيه في الحمل والفصائل، والمقصود من الآية الثانية هو: بيان أكثر مدة الفصال، ولكن لزم منها أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وهذه دلالة إشارة

والمطوق الصريح قسمان:

- مطابقة، وهي: دلالة اللفظ على قام المعنى الذي وضع له، مثل:
- ١. دلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس ذي اللبد والأظفار
- ٢. دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق سبب تسميتها دلالة مطابقة: لتطابق اللفظ والمعنى، أي: مساواهما
- تضمن، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له مثل:
- ١. دلالة لفظ الإنسان على الناطق فقط
- ٢. دلالة لفظ الإنسان على الجسم فقط
- ٣. دلالة لفظ البيت على السقف سبب تسميتها دلالة تضمن: لأن اللفظ دل على ما في ضمن المسمى

دلالة المفهوم^(١)

تعريفه: هو المعنى المستفاد من النطق لا من حيث النطق به، كحرمة الضرب المستفادة من قوله تعالى: (ولا تقل لهم أَفْ)، وهو نوعان:



النسخ: تعريفه وأدله وشروطه^(١)

تعريفه:- لغة: الرفع والإزالة، اصطلاحا: رفع الحكم الثابت بخطاب مقدم، بخطاب متراخ عنه

شروط النسخ ^(٢)	أدلة النسخ ^(٣)	شرح التعريف
<p>١- تعذر الجمع بين الدليلين، فإن أمكن الجمع، فلا نسخ لإمكان العمل بكل منهما</p> <p>٢- تأخر الناسخ عن المنسوخ، ويعلم ذلك بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - النص، مثل: قوله ﴿كُنْتَ أَذْنَتْ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنْ نِسَاءٍ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ مسلم وأحمد - خبر صحابي، مثل: قول عائشة رضي الله عنها: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات" مسلم - التارikh، مثل: قوله تعالى: (الآن خفف الله عنكم،... الآية) الأنفال:٦٦، فكلمة "الآن" تدل على تأخر هذا الحكم <p>فإن لم يتاخر الناسخ عن المنسوخ، واقترب الأمران، كالشرط أو الغاية أو الاستثناء، فهو تخصيص لا نسخ</p> <p>٣- أن يكون ثبوت الحكم المنسوخ بخطاب مقدم، فإن كان ثابتاً بدليل العقل كان يتعارف الناس على شيء فيغطونه ويقرروا عليه، ثم رفع، كاستباحتهم الخمر أول الإسلام عادة، ثم رفع ذلك، فهذا ليس نسخاً، بل ابتداء شرع</p> <p>٤- أن يكون الناسخ خطاباً شرعاً، فإن ارتفع الحكم بموجب المكلف وجئونه، فهو سقوط التكليف جملة، وليس بنسخ هناك شرط مختلف فيها هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن يكون الناسخ أقوى من المنسوخ أو مثله - أن يدخل وقت الفعل المراد نسخه، ويُمْكَن من امثاله - كون النسخ بدل مساوٍ أو مما هو أخف منه - كون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين 	<p>- القرآن: قال تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها تأت بخير منها أو منها) البقرة:١٠٦، وقال تعالى: (وإذا بدلنا آية مكان آية) الحج:١٠١</p> <p>- وقوع النسخ في الإسلام وثبت ذلك بأدلة من الكتاب والسنة منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قول عائشة رضي الله عنها: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات" مسلم - وجوب التوجه لبيت المقدس، نسخ بوجوب استقبال الكعبة، بقوله تعالى: (فَوْلُ وَجْهِكُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) البقرة:١٤٤، وقال تعالى: (سَيَقُولُ الْسَّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا لَا هُمْ عَنْ قَبْلِهِمْ تَيْ كَانُوا عَلَيْهَا) البقرة:١٣٢ - نسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان - تجد في ثنايا مبحث النسخ أمثلة أخرى لم تكتب هنا خشية التكرار - الإجماع: أجمعت الأمة على أن شريعة الإسلام نسخت ما قبلها من شرائع الأنبياء، وقد زوج آدم بناته من بنيه، وجمع يعقوب عليه السلام بين الأخرين، وهذا حرام في الإسلام، وفي شرائع الأنبياء من بعدهم لا خلاف بين العلماء في وقوع النسخ في أحكام شريعة الإسلام، وما يذكر من خلاف في ذلك لا يعده به - الدليل العقلي: لا يمنع أن يكون الشيء مصلحة في زمان دون زمان، كالطبيب الذي يصف للمريض دواء في مرحلة من علاجه، ثم يزيد كمية هذا الدواء أن ينقصها أو يستبدل الدواء بأخر، لعلمه بأن مصلحة المريض تتحقق بذلك 	<p>معنى رفع الحكم: إزالة الحكم ، من واجب ومندوب ومحظوظ وحرام</p> <p>معنى الخطاب المقدم: أي الخطاب الشرعي الذي شرع الحكم المنسوخ</p> <p>معنى بخطاب متراخ عنه: أي أن النسخ يكون بخطاب شرعي آخر يأتي بعد الخطاب المقدم، ويكون بين الخطابين: المقدم واللاحق مدة، فالخطاب الثاني متراخ وليس متصلاً بالخطاب المقدم</p>

النسخ: ما يمتنع نسخه، وما يعرف به، وحكمه



علاقة النسخ بالتفصيص^(١)

أوجه الافتراق بينهما

وجه الاتفاق بينهما

- ١- التفصيص بيان أن المخصوص غير مراد باللفظ، وأن المتكلم لم يكن قد أراد بلفظه الدلالة عليه، أما النسخ فإنه يخرج ما أريد باللفظ الدلالة عليه، فالمنسوخ لم يرد التكليف به وإن كان قد أراد بلفظه الدلالة عليه، وباختصار فإن التفصيص يدل على أن ما خرج عن العموم لم يكن مراداً، والنسخ يدل على أن المنسوخ كان مراداً
- ٢- النسخ يشترط تراخيه عن المنسوخ، أما التفصيص فالعلاقة بين المخصوص والمخصوص - العام- كالتالي:
 - اقتراهما معاً، وذلك عند التفصيص بالصفة والشرط والاستثناء، وبقية المخصوصات المتصلة
 - تقدم المخصوص على المخصوص
 - تأخر المخصوص عن المخصوص
- ٣- النسخ يدخل في الأمر بامر واحد، التفصيص لا يدخل على الأمر بامر واحد، لأنه لا يكون إلا من متعدد
- ٤- النسخ لا يكون إلا بخطاب، والتفصيص يجوز بأدلة العقل كالقياس والقرائن، والأدلة النقلية من كتاب وسنة
- ٥- النسخ يكون في الأحكام، ولا يدخل في الأخبار، والتفصيص يدخل الأحكام والأخبار
- ٦- النسخ لا تبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته، فيبطل الدليل المنسوخ عن العمل في مستقبل الأيام كلياً، والتفصيص تبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته، فيبقى حجة فيما بقي بعد التفصيص
- ٧- النسخ في المقطوع به لا يجوز إلا بمثله، أما التفصيص في المقطوع به فيجوز بالمقطوع به، ويجوز بالمظنون به كالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة
- ٨- يجوز نسخ شريعة بشريعة أخرى، ولا يجوز تفصيص شريعة بشريعة أخرى
- ٩- النسخ يرد على العام والخاص، والتفصيص لا يرد إلا على العام
- ١٠- النسخ قد يرفع جميع أفراد العام، وقد يرفع بعض أفراده، أما التفصيص فلا يكون إلا لبعض أفراد العام

كلاهما يوجب اختصاص بعض متناول اللفظ، أي إخراج بعض ما تناوله اللفظ لغة، فكلاهما فيه قصر للحكم على بعض مشتملاته، لكن:

١. التفصيص قصر للحكم على بعض أفراده.
٢. والنسخ قصر للحكم على بعض الأزمان.

تقسيمات النسخ^(١)

الثاني: باعتبار الناسخ والمنسوخ

الأول: باعتبار وجوه النسخ في القرآن الكريم

للنسخ باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام هي:

حكمه: جائز، وقد وقع فعلا

حكمه: الراجح أنه ممتنع شرعا

حكمه: غير جائز شرعا

حكمه: جائز، وليس له مثال

حكمه: جائز شرعا

حكمه: غير جائز شرعا

حكمه: جائز، وقد وقع فعلا

حكمه: جائز، وليس له مثال

حكمه: جائز، وقد وقع فعلا

حكمه: الإجماع لا ينسخ

حكمه: الإجماع لا ينسخ به

حكمه: المنصوص على عنته ينسخ، وإنما

حكمه: المنصوص على عنته ينسخ به، وإنما

حكمه: ينسخ

٤- نسخ التبيه (مفهوم الموافقة)،

٥- النسخ بالتبنيه (مفهوم الموافقة)، حكمه: ينسخ به

أ- نسخ القرآن الكريم:

١- نسخ القرآن بالقرآن،

٢- نسخ القرآن بالسنة المتوترة،

٣- نسخ القرآن بسنة الأحاداد،

ب- نسخ السنة المتوترة:

٤- نسخ السنة المتوترة بالقرآن،

٥- نسخ السنة المتوترة بالمتواترة،

٦- نسخ السنة المتوترة بسنة الأحاداد، حكمه: غير جائز شرعا

ج- نسخ سنة الأحاداد:

٧- نسخ سنة الأحاداد بالقرآن،

٨- نسخ سنة الأحاداد بالسنة المتوترة، حكمه: جائز، وليس له مثال

٩- نسخ سنة الأحاداد بسنة الأحاداد،

د- نسخ الإجماع:

١٠- نسخ الإجماع،

١١- النسخ بالإجماع،

هـ- نسخ القياس:

١٢- نسخ القياس،

١٣- النسخ بالقياس،

و- نسخ التبيه:

١٤- نسخ التبيه (مفهوم الموافقة)،

١٥- النسخ بالتبنيه (مفهوم الموافقة)، حكمه: ينسخ به

١- ما نسخ حكمه وبقي لفظه وتلاوته، مثل:

قوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فَدِيَةً طَعَامَ مُسْكِنٍ) البقرة: ١٨٤، في البداية كان

يجوز للذى يطبق الصيام تركه، وتحب عليه الفدية، ونسخ هذا الحكم بقوله تعالى: (كُتُبٌ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ) البقرة: ١٨٣، وقوله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّهِ) البقرة: ١٨٥.

٢- قوله تعالى: (كُتُبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكْ خَيْرًا وَلِلَّهِ الْوَصِيَّةُ لِلَّوَادِينَ

وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَقْبِلِينَ) البقرة: ١٨٠، نسخ هذه الآية بحديث: "إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى

كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقًا، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ" (قيل: الناسخ آية المواريث)

٣- (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ

(الْخَرَاجِ) البقرة: ٤٤، نسخه قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْوَاجَهُمْ يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) البقرة: ٢٢٤.

٤- ما نسخ لفظه وبقي حكمه، مثل: حديث ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب رض وهو

على منبر رسول الله صل يخطب ويقول: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، وَكَانَ مَا أَنْزَلَ آيَةً الرِّجْمَ، فَقَرَأَنَا هَا وَوَعَيْنَا هَا، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صل، وَرَجَمَنَا مِنْ

بَعْدِهِ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَاتِلٌ: مَا نَجَدَ آيَةً الرِّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضْلُّوا بِتَرْكِ فَرِيْضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَإِنَّ الرِّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَانَ إِذَا

أَحْسَنَ مِنَ الرِّجْمِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيْنَةُ، أَوْ كَانَ حَمْلُ أَوْ اعْتِرَافٌ، وَأَيْمَانُ اللَّهِ لَوْلَا أَنْ

يَقُولُ النَّاسُ زَادَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبَتِ فِي حَاشِيَةِ الْمَصْحَفِ: (الشِّيخُ وَالشِّيخَةُ إِذَا زَانَا

فَأَرْجُوْهُمَا الْبَيْنَةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) "يَخْرَجِي، مُسْلِمٌ، أَبُو دَاوُدٍ، تَرْمِذِيٌّ، أَبْنَى مَاجَةً، مَالِكٌ، أَحْمَدٌ،

فَهَذِهِ الْآيَةُ كَانَتِ فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّهَا غَيْرُ مُوْجَدَةٍ إِلَّا فِي مَسْوِخَةٍ تَلَوَّهُ وَحُكُمُهَا بِأَقْ

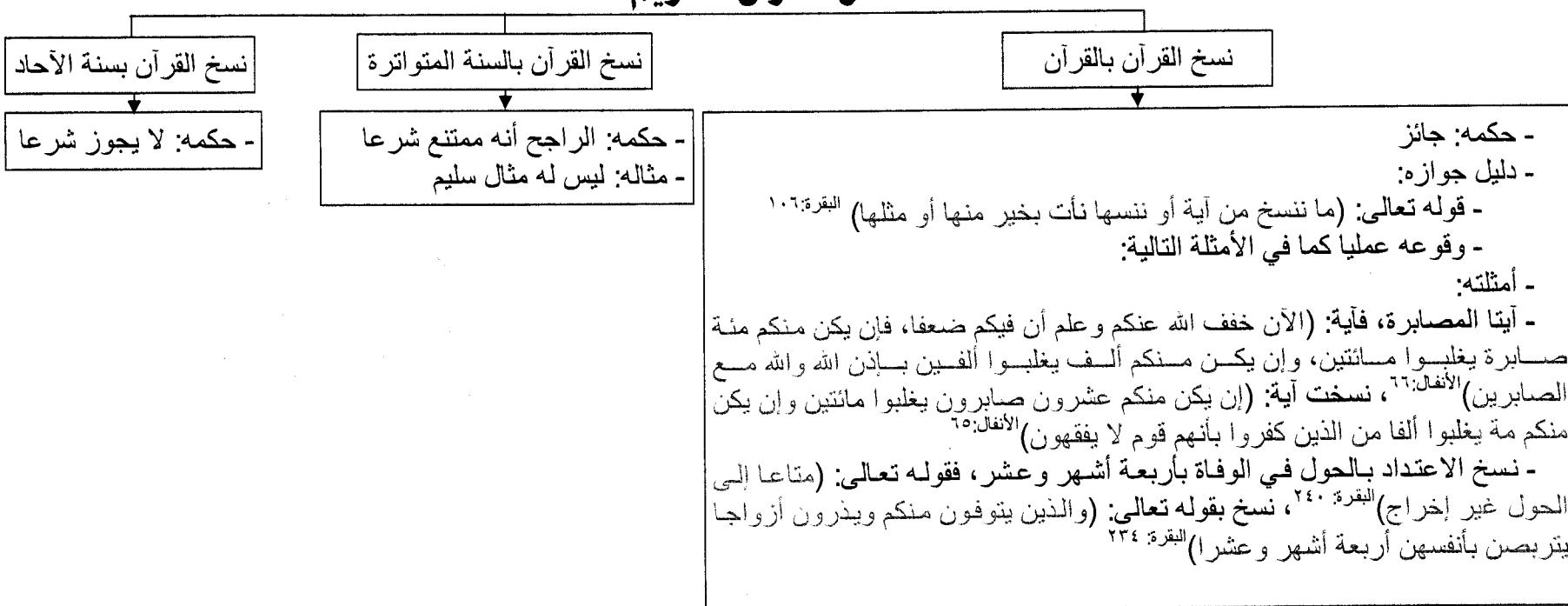
٥- ما نسخ حكمه لفظه، مثل: نسخ التحرير بعشر رضعات، إلى التحرير بخمس

رضعات، كما جاء في حديث عائشة أنها قالت: "كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ

رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرِمُ مِنْهُ، ثُمَّ نَسَخَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صل وَهُنَّ فِيمَا

يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ" مُسْلِمٌ، تَرْمِذِيٌّ، أَبُو دَاوُدٍ، نَسَانِيٌّ، دَارْمِيٌّ، مَالِكٌ، شَافِعِيٌّ

نسخ القرآن الكريم^(١)



(١) الروضة لابن قدامة: ٨٦، الأصول لابن عثيمين: ٣٦، الإتحاف للنملة: ٢/٢

نسخ السنة^(١)

نسخ السنة الأحاد

نسخ السنة المتوترة

١- نسخ سنة الأحاد بالقرآن، وحكمه: جائز

- أمثلته:

- نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة، باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى: (فول وجهك شطر المسجد الحرام، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ^{١٥٠} البقرة: ١٥٠

- نسخ تحريم المباشرة في ليالي رمضان بجواز ذلك، فقد روى البراء **رض**، قال: كان أصحاب محمد **ص** إذا كان الرجل فحضر الإفطار فنام قيل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس الأنصاري كان صائمًا فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها: أعنديك طعام؟ قالت: لا، ولكن أنطلق فأطلب لك، وكان يعمل في يومه، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته، فلما رأته قالت: خيبة لك، فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك للنبي **ص**، فنزلت هذه الآية: (أحل لكم ليلة الصيام الرفت إلى نسائكم) ^{١٨٧} البقرة: ١٨٧، ففرحوا بها فرحا شديدا، ونزل قوله تعالى: (وكلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) ^{١٨٧} البقرة: ١٨٧

- حديث البراء في صحيح البخاري، أنه لما نزل وجوب صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال يخونون أنفسهم، فأنزل الله: (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) ^{١٨٧} البقرة: ١٨٧

- صالح النبي **ص** أهل مكة عام الحديبية على أن يرد إليهم من جاءه منهم من المسلمين، وجاء أبو جندل وأبو بصير فردهما (القصة في صحيح البخاري)، ثم جاءت امرأة مهاجرة فمنع الله تعالى من ردها ونسخ ذلك بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) إلى قوله تعالى: (فلا ترجعوهن إلى الكفار) ^{١٠} المتنحة: ١٠، تفسير الطبرى

٢- نسخ سنة الأحاد بالسنة المتوترة، وحكمه: جائز بالاتفاق

- الدليل: التواتر يوجب العلم ويقطع العذر، والأحاد يوجب الظن، ونسخ الشيء بما هو أعلى منه جائز

- أمثلة: لم يقع، فليس له مثال

٣- نسخ سنة الأحاد بسنة الأحاد، حكمه: جائز بالاتفاق

- أدلة جوازه:

- اتحاد الرتبة: فسنة الأحاد كلها في نفس الدرجة من حيث القوة
- وقوع هذا النوع عمليا، كما يتضح في الأمثلة التالية:

- أمثلته:

- حديث أبي هريرة **رض** في شارب الخمر مرفوعا: "فإن سكر فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه" أبو داود، نسائي، ابن ماجة، أحمد، وزاد أحمدا: "فأتى رسول الله **ص** بسكران في الرابعة فخلى سبيله"

- قوله **ص**: "كنت نهيتكم عن النبيذ في الأوعية، فاشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسکرا" ^{أحمد}

١- نسخ السنة المتوترة بالسنة المتوترة:

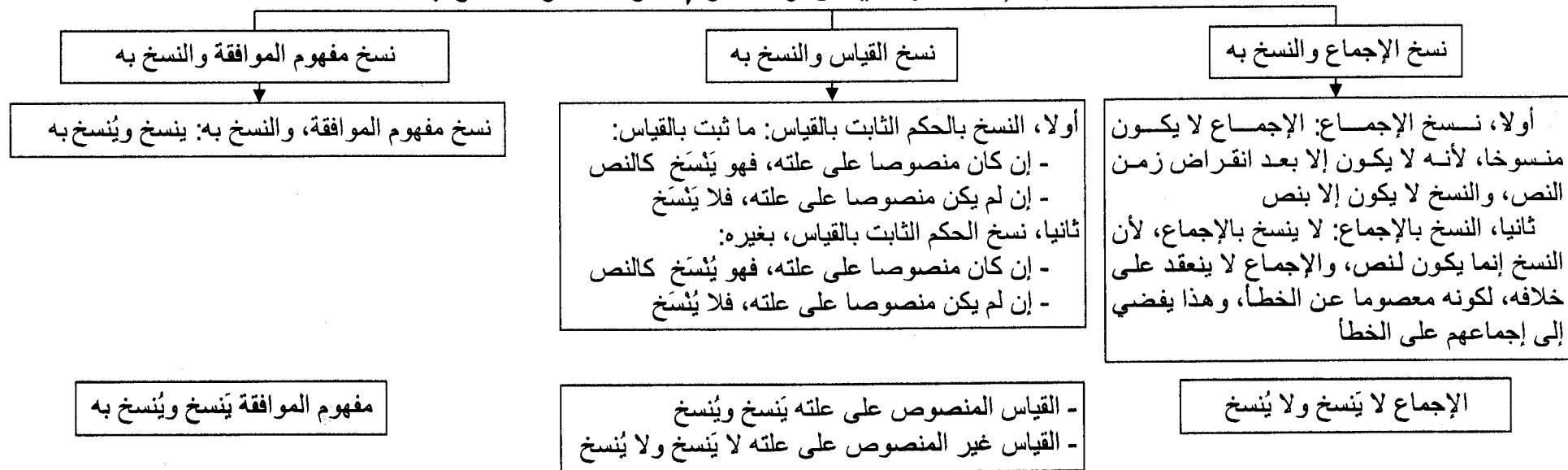
- حكمه: جائز عقلا وشرعًا

- أمثلة: لا يوجد مثال لذلك

٢- نسخ السنة المتوترة بسنة الأحاد:

- حكمه: لا يجوز شرعا

نسخ الإجماع والقياس ومفهوم الموافقة، والنسخ بها ^(١)



(١) الأصول لابن عثيمين: ٣٦ ، ٢) الروضة لابن قدامة: ٨٦

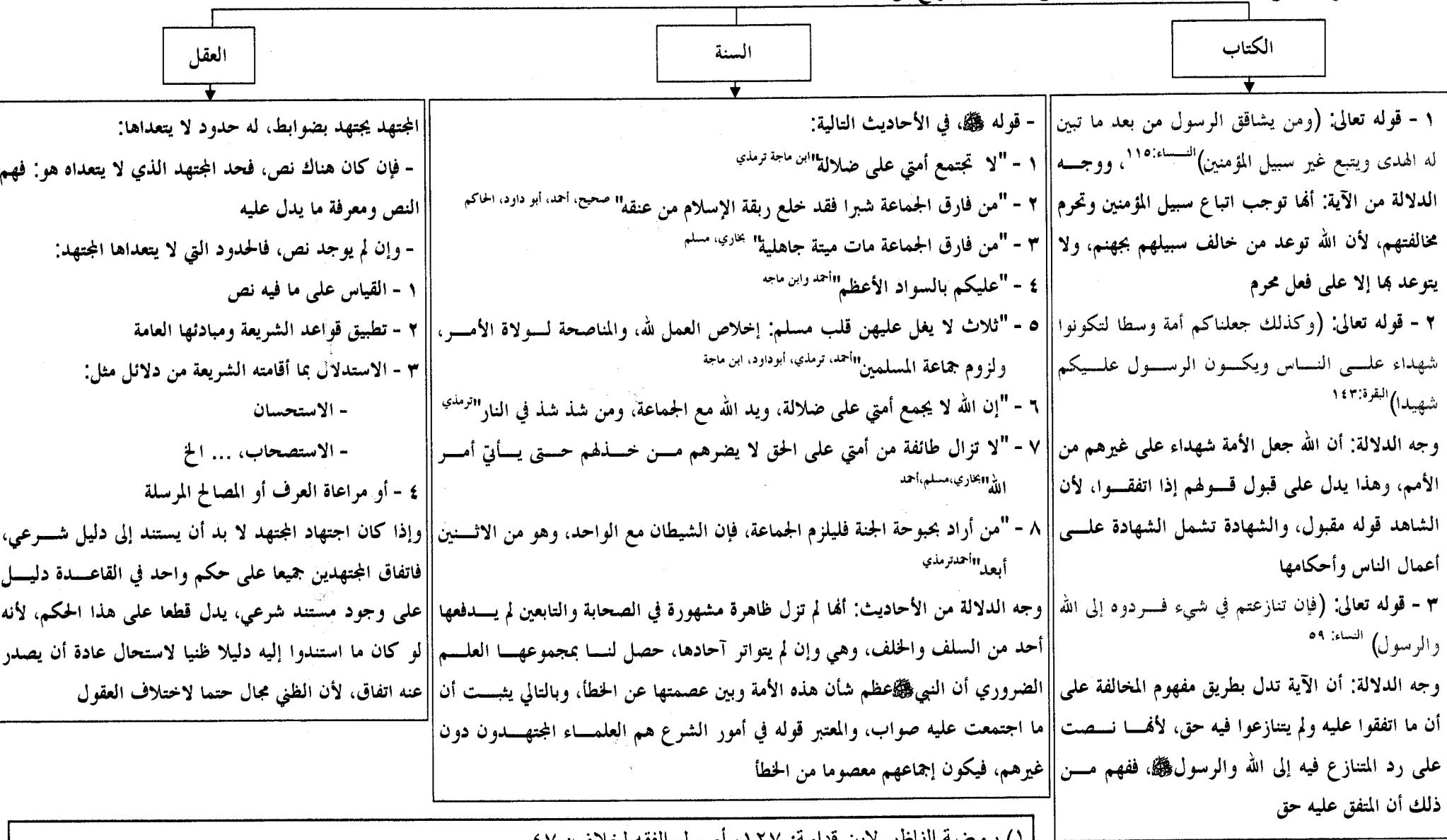
الدليل الثالث: الإجماع^(١)

لغة: الاتفاق والعزم، اصطلاحاً: اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين

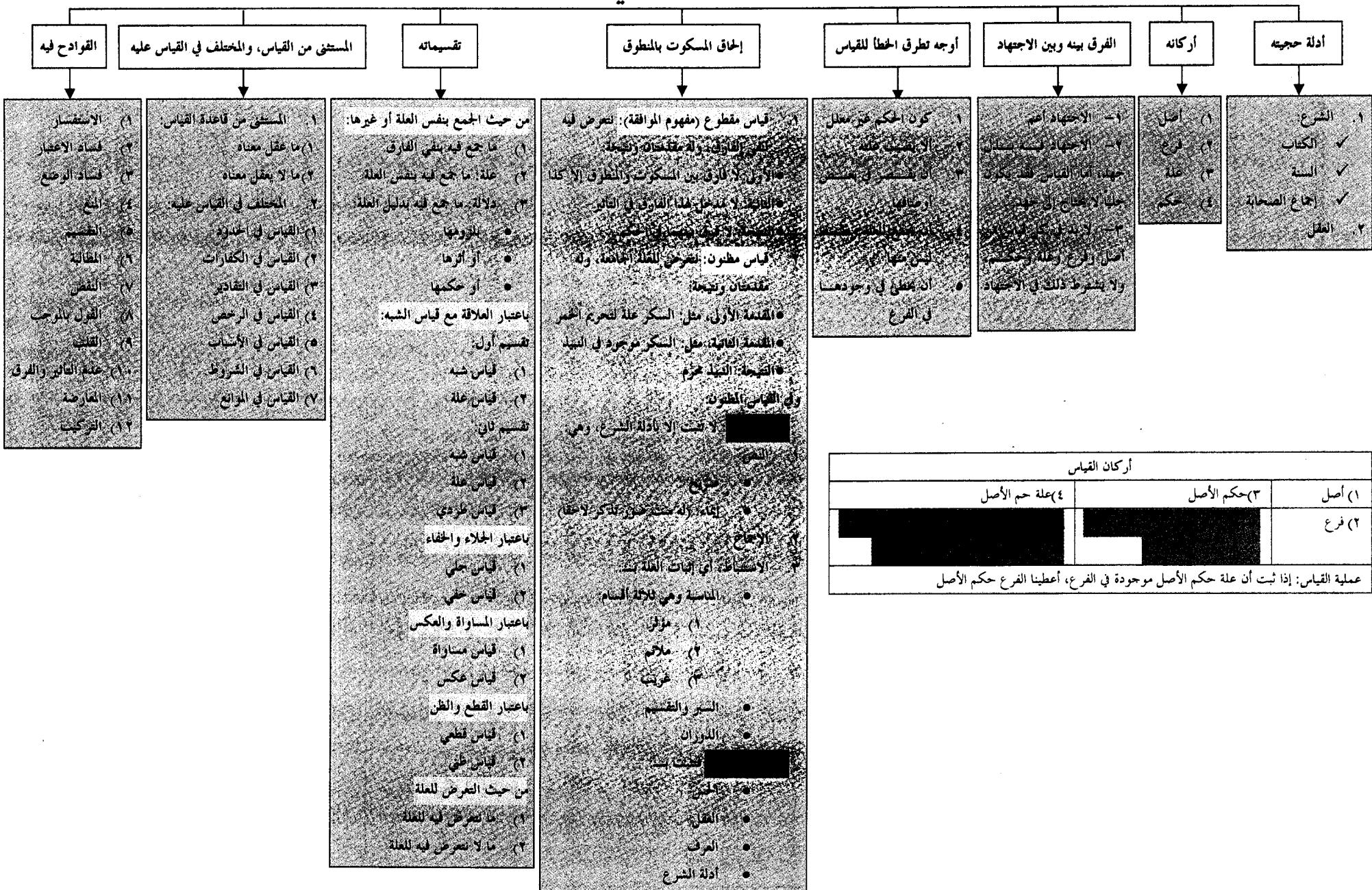


أدلة الإجماع^(١)

الإجماع الصريح حجة قاطعة عند الجمهور، وعلى ذلك ثلاثة أنواع من الأدلة:



الدليل الرابع: القياس، وفيما يلى مباحثه الأساسية

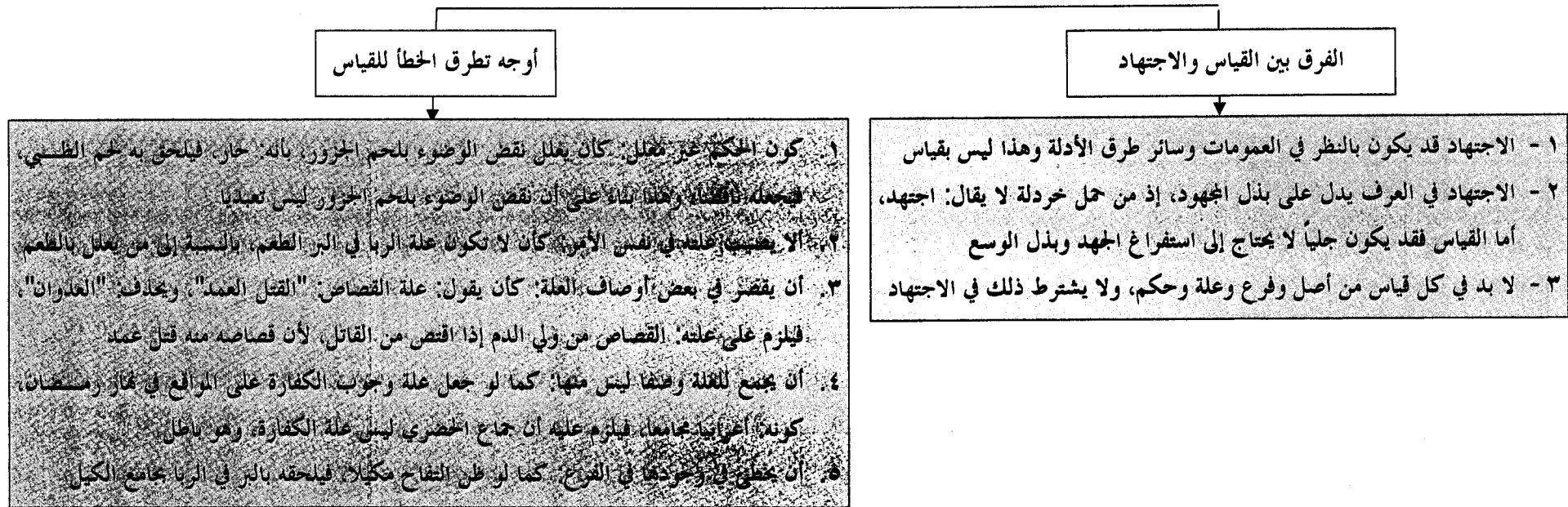


أدلة القياس^(١)

تعريفه: لغة: التقدير أو التسوية، اصطلاحاً: "حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما"، وثبتت حجيته بالكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والمعقول، كما يلي

الكتاب	من السنّة	إجماع الصحابة	المعقول
<p>أ - قوله تعالى: (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ) الحشر:٢، وحقيقة الاعتبار: مقاييس الشيء بغيره.</p> <p>ب - قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا أَطْعَمُوا اللَّهَ وَأَطْعَمُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْتُمْ تَنَازَعُتُمْ فِي شَيْءٍ فَرَدُوهُ إِلَيْهِ وَإِلَيْرَسُولِكُمْ السَّاعَةُ وَإِلَحْقُ مَا لَمْ يَعْلَمُوا بِهِ مَمْلُوكٌ لَهُمْ وَمَا لَمْ يَعْلَمُوا بِهِ مَمْلُوكٌ لِرَسُولِهِمْ إِنَّمَا يُنَزَّلُ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ حِكْمَةٍ فَلَا يَعْلَمُونَ) الروم:٣١، ففي الآية قياس إعادة الخلق بعد الفناء، على بدء الخلق</p> <p>ت - ملاحظة: خالف الظاهريّة والنظاميّة في حجيّة القياس فقالوا: القياس ليس حجة، وتشبّهوا ببعض الشبهات التي لا داعي لإشغال طلبة العلم بها، خاصة أن القياس يعتبر من الأدلة المتفق عليها، وذلك لضعف الخلاف فيه</p>	<p>أ - حديث معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن، قال له "بم تقضي؟" قال: بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: بسنة رسول الله ﷺ، قال: "فإن لم تجد؟" قال: أجهد رأيي، فضرب رسول الله على صدره وقال: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله" ، فالرسول ﷺ أقر معاذًا على أن يجهد إذا لم يجد نصا يقضي به في الكتاب والسنّة، والاجتهد بذل الجهد للوصول إلى الحكم، وهو يشمل القياس، لأنه نوع من الاجتهد والاستدلال، والرسول لم يقره على نوع من الاستدلال دون نوع</p> <p>ب - قوله ﷺ "إذا حكم الحاكم، فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإن أخطأ، فله أجر" مسلم.</p> <p>ت - قوله ﷺ للختمية "أرأيت لو كان على أيك دين فقضيته، أكان يفععه" قالت نعم، قال: "فدين الله أحق أن يقضى" ففي الحديث قياس الدين الله على دين الخلق</p> <p>ث - قوله ﷺ لعمر حين سأله عن القبلة للصائم: "أرأيت لو قضمضت؟" ، فهنا قياس للقبلة على المضمضة بجامع أنهما مقدمة الفطر، ولا يفطر.</p>	<p>أ - فقد أجمع الصحابة ﷺ على الحكم بالرأي في الواقع الحالية عن النص، مثل:</p> <p>أ - قياسهم خلافة أبي بكر على إمامته في الصلاة، فقالوا: رضيه رسول الله ﷺ لدينا، أفلأ نرضاه لدينا؟</p> <p>ب - قول عمر لأبي موسى الأشعري: "ثم الفهم الفهم فيما أدي إليك ما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنّة، ثم قياس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق"</p>	<p>أ - والأدلة من المقول، أظهرها ثلاثة هي:</p> <p>أ - أن الغاية المقصودة من تشرع الأحكام هي مصالح العباد، فإذا ساوت الواقعه التي لا نص فيها، الواقعه المنصوص عليها في علة الحكم، التي هي مظنة المصلحة، فإن الحكم تقتضي تساويهما في الحكم تحقيقاً لمصلحة العباد</p> <p>ب - نصوص القرآن الكريم والسنّة محدودة، وواقع الناس وأقضيتها غير محدودة، وبالقياس يكشف حكم الشريعة فيما لا نص فيه</p> <p>ت - القياس موافق للفطرة والمنطق السليم، فمن نهي عن شراب لأنّه سام، يقيس به كل شراب سام، ولا يعرف بين الناس اختلاف في أن ما جرى على أحد المثليين، يجري على الآخر ما دام لا فارق بينهما</p>

الفرق بين القياس والاجتهاد، وأوجه تطرق الخطأ للقياس^(١)

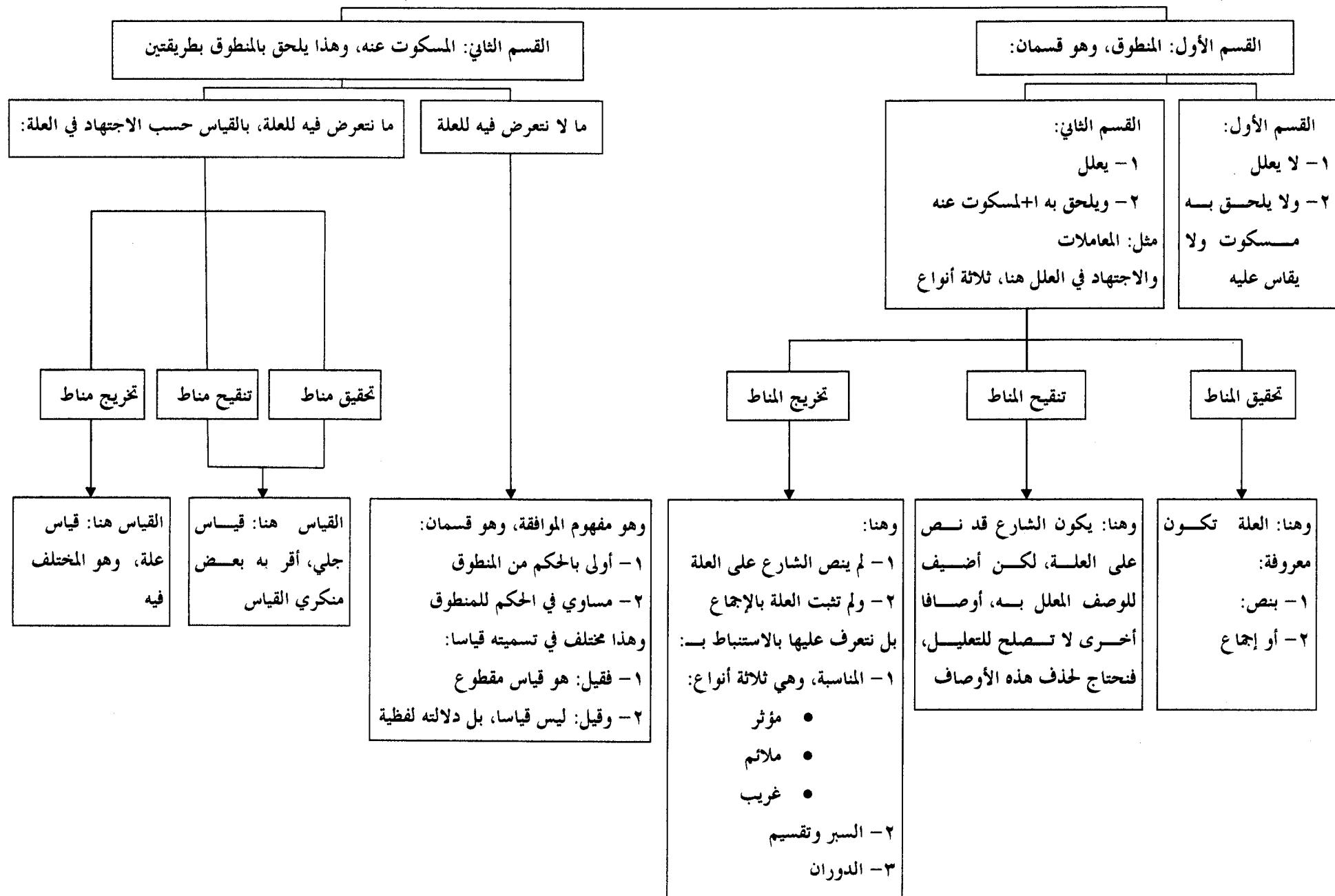


أركان القياس مع التمثيل^(١)

الركن لغة: الجانب الذي يستند إليه الشيء ويقوم به، الركن اصطلاحاً: ما يتم به الشيء، وهو داخل فيه. الفرق بين الركن والشرط: كلاماً يتوقف الشيء عليه، لكن الركن داخل في حقيقة الشيء، كالمكون في الصلاة وهو جزء منها، أما الشرط، فهو خارج عنه، كالطهارة شرط للصلوة، وهي ليست جزء منها، وأركان القياس أربعة هي:

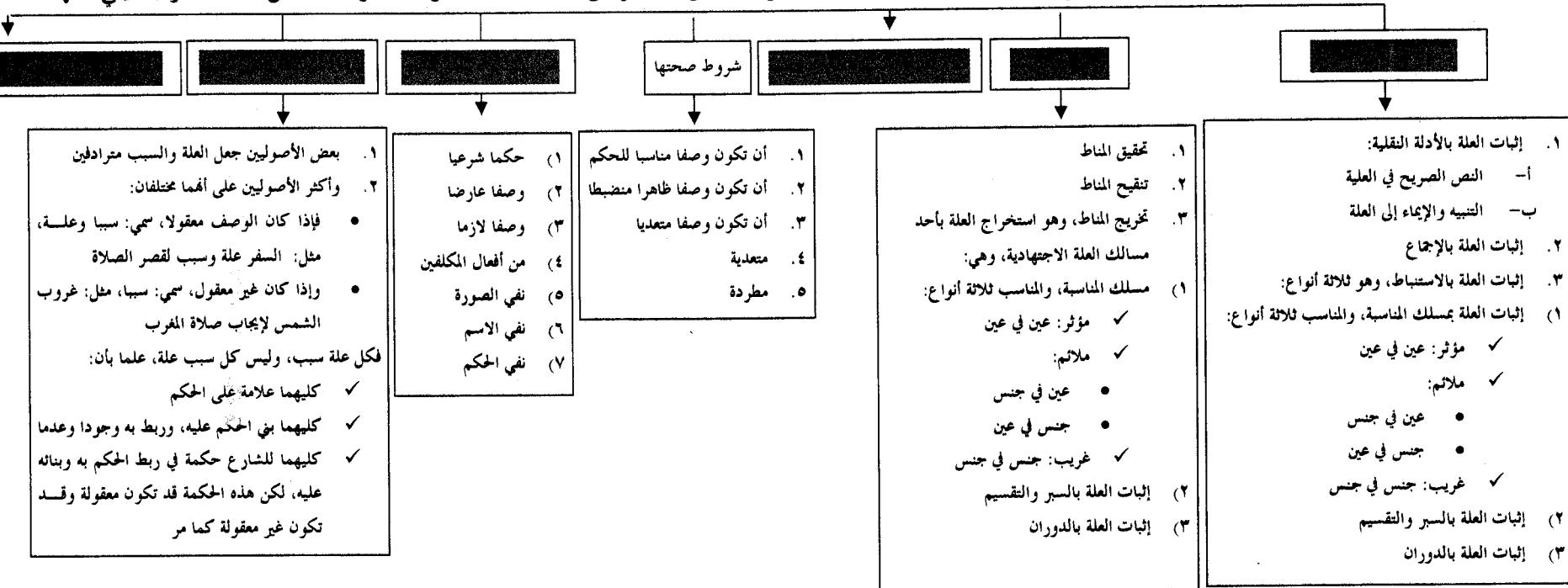
الركن الرابع: العلة	الركن الثالث: حكم الأصل	الركن الثاني: الفرع	الركن الأول: الأصل
<p>تعريفها: وصف في الأصل ببني عليه حكمه، ويعرف به وجود هذا الحكم في الفرع</p> <p>شروطها:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- أن تكون وصفاً ظاهراً ٢- أن تكون وصفاً منصباً ٣- أن تكون وصفاً مناسباً ٤- أن لا تكون وصفاً فاقراً على الأصل <p>أقسامها من حيث اعتبار الشارع إياها:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- مناسب مؤثر ٢- مناسب ملائم ٣- مناسب مرسل ٤- مناسب ملغي <p>مسالكها:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- النص ٢- الإجماع ٣- السير والتقسيم 	<p>تعريفه: الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل</p> <p>شروطه:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- أن يكون حكماً شرعاً عملياً، فلا قياس في العائد ٢- أن يثبت حكم الأصل بالنص، أو اتفاق الخصمين - أما ما ثبت بالإجماع فيه خلاف - ما ثبت بالقياس لا يصح تعديته بلا خلاف ٣- أن يكون معقول المعنى، كأحكام العاملات ٤- أن يكون حكم الفرع مسارياً لحكم الأصل، فلا يقياس واجب على مندوب، أو مندوب على واجب <p>٥- أن يكون حكم الأصل غير مختص به، فلا قياس في:</p> <p>أ- الحكم الذي لا يتصور وجود علته في غير الأصل/ مثل القصر في السفر</p> <p>ب- الأحكام الخاصة بالرسول ﷺ مثل:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. حرمة الزواج من نسائه بعده ٢. الزواج بأكثر من أربع ٣. الوصال في الصوم 	<p>تعريفه: ما لم يرد بحكمه نص ويراد تسويته بالأصل في حكمه</p> <p>من أسمائه: مقياس / محمول / مشبه به</p> <p>شروطه:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. أن لا يثبت حكمه: - بنص - أو إجماع ٢. أن لا يوجد فارق يمنع من تساويه مع الأصل في الحكم 	<p>تعريفه: ما ورد بحكمه نص</p> <p>من أسمائه: مقيس عليه / محمول عليه / مشبه به</p> <p>شروطه:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. أن يثبت حكمه: بنص أو اتفاق الخصمين ٢. أن يكون حكم الأصل معقول المعنى، كتحريم الخمر، بعكس العبادات
<p>مثال على القياس</p>			
<ol style="list-style-type: none"> ١. الأصل: شرب الخمر ٢. حكم الأصل: حرمة شربه ٣. الفرع: أي شراب مسكر من غير العنبر ٤. العلة: الإسكار، وهي موجودة في الأصل والفرع <p>النتيجة: يعطي الفرع حكم الأصل، فيحرم شربه</p>			

الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين من حيث النطق بها، والسكوت عنها، وطرق إلهاق المskوت عنه بالمنطق به



الركن الرابع من أركان القياس: العلة

تعريفها، هي: الوصف الجامع بين الأصل والفرع، وسميت علة لأنها غيرت حال الحال أخذاً من حالة المريض، لأنها اقتضت تغير حالة، ولها عدد من المباحث، وفيما يلي أهمها:



أركان القياس		
١) أصل	٢) فرع	٣) حكم الأصل
٤) علة حكم الأصل		

عملية القياس: إذا ثبت أن علة حكم الأصل موجودة في الفرع، أعطينا الفرع حكم الأصل

الاجتهاد في العلة^(١)

تخيير المناط

حقيقة: هو أن ينص الشارع على حكم في محل ولا يتعرض لمناطه أصلاً، كتحريم شرب الخمر، والربا في البر، فيستحب المتجه المناط بالرأي والنظر فيقول:

- ✓ حرم الخمر لكونه مسكراً، فيقيس عليه النبذ.
- ✓ حرم الربا في البر لأنه مكيل جنس، فيقيس عليه الأرز وهذا هو الاجتهاد القياسي الذي وقع الخلاف فيه

تنقيح المناط

حقيقة: هو أن يضيف الشارع الحكم إلى سببه فيقترن به أوصاف لا مدخل لها في الإضافة فيجب حذفها عن الاعتبار ليتبعد الحكم مثاله: قوله ﷺ للأعرابي الذي قال: "هلكت يا رسول الله. قال: ما صنعت؟" قال: "وَقَعَتْ عَلَى أَهْلِي فِي حَارِ رَمَضَانَ، قَالَ: "أَعْنَقْ رَقَبَةَ مَخَارِي وَسَلَمَ فَنَقَولُ: كونه أعرابياً لا أثر له وقوع الأعرابي، إذ التكاليف تعم الأشخاص

ويلحق به: من أفتر بوقاع في رمضان آخر، لعلمنا أن المناط: حرمة رمضان لا حرمة ذلك رمضان

المقصود: أن هذا نظر في تنقيح المناط بعد معرفته بالنص لا بالاستبطاط، وقد أقر به أكثر منكري القياس وأجراء أبو حنيفة في الكفارات مع أنه لا قياس فيها عنده

تحقيق المناط

حقيقة: ما عرفت علة الحكم فيه بنص أو إجماع، فيبين المتجه وجودها في الفرع باجتهاده

مثاله: قول النبي ﷺ في الهر: "إِنَّمَا لِيَسْتَ بِنْجِسٍ إِنَّمَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ" أبو داود والنسائي، ابن ماجه

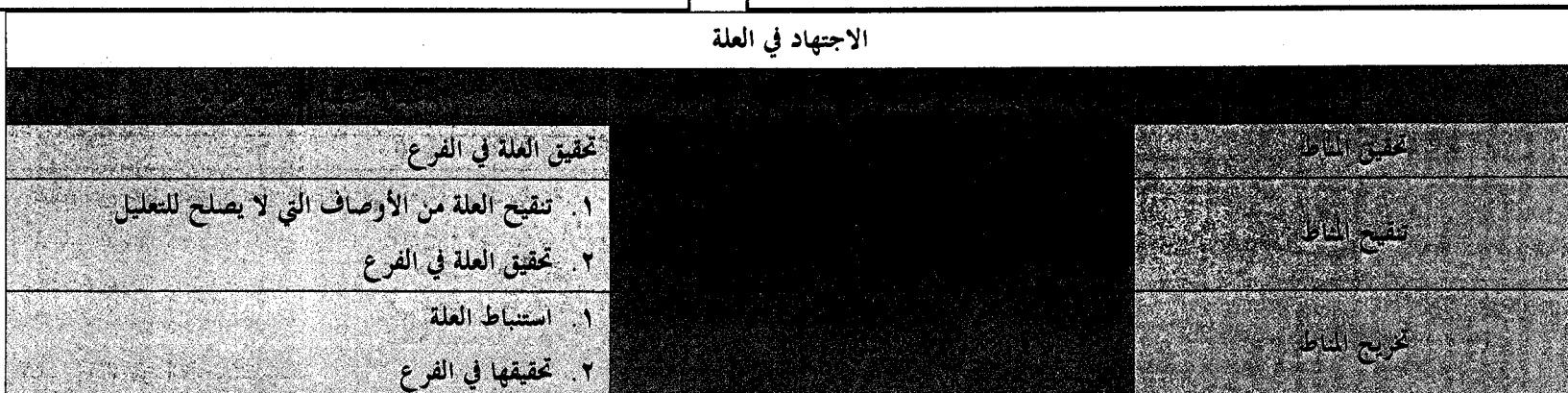
ملاحظة: هناك نوع آخر من تحقيق المناط، متفق عليه بين العلماء، ولا يدخل في موضوع القياس، وهو: أن تكون القاعدة الكلية متفقة عليها أو منصوصاً عليها، ويتجه في تحقيقها في الفرع حكمه: جائز بلا خلاف

مثاله: "قولنا في حمار الوحش: بقرة"، لقوله تعالى: "فِجزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمَ" ^{٩٥} المائدة، فنقول: المثل واجب، والبقرة مثل، فتكون هي الواجب، فالأول معلوم بالنص والإجماع وهو وجوب المثلية ومنه: الاجتهاد في القبلة، فنقول: وجوب التوجه إلى القبلة معلوم بالنص أما أن هذه جهة القبلة فيعلم بالاجتهاد

أنواع الاجتهاد في العلة



أنواع الاجتهاد في العلة (العلة هي نفسها: المناظر أو الوصف المعلل به)^(١)

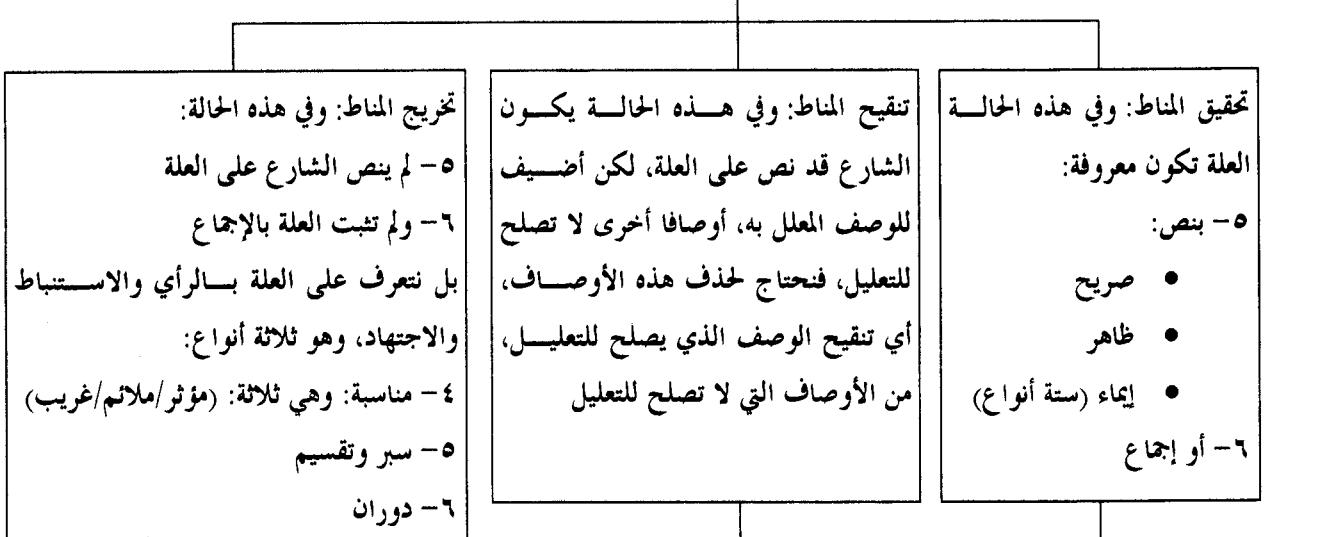


أقسام الأحكام الشرعية لفعال المكلفين من حيث النطق بها والسكوت عنها، وطرق إلهاق المskوت عنه بالمنطق به



إحاق المskوت بالمنطق قسمان^(١)

ما تحتاج فيه للتعرض للعلة، علماً بأن الاجتهاد في العلة ثلاثة أنواع هي:



ويكون الاجتهاد في العلة هنا بـ:

استباط العلة المعلل بها، ثم:

وأخيراً: تحقيقها في الفرع

وهذا هو قياس العلة المتعذر فيه

ويكون الاجتهاد في العلة هنا بـ:

وأخيراً: تحقيقها في الفرع

وأخيراً: تحقيقها في الفرع

القياس في هذه الحالات يسمى القياس العلوي وذلك أقرب به بعض مذكرى القياس

ما لا تحتاج فيه للتعرض للعلة مطلقاً

ضابط هذا الجنس: ما لا يحتاج فيه إلى التعرض للعلة
الجامعة، بل بنفي الفارق المؤثر، ويعلم أن ليس ثم فارق
مؤثر قطعاً، وهو قسمان:

- ١- ما كان المskوت أولى بالحكم من المنطق
- ٢- ما كان المskوت مساوي في الحكم للمنطق
وهذا هو مفهوم الموافقة، واختلف في تسميته قياساً:
 - ١- فقيل: هذا قياس، وهو قياس مقطوع به
 - ٢- وقيل: هذا ليس قياساً، فدلالة مفهوم الموافقة، دلالة
لفظية، أي أنها تحصل بطريق الفهم من اللفظ في غير محل
النطق

القياس هنا عند من يقول به هو قياس حس

الإحاق المskوت بالمنطق قسمان^(١)

ما تحتاج فيه للتعرض للعلة، وهو قياس باتفاق، وهذا القياس مقدمةان ونتيجة

ما لا تحتاج فيه للتعرض للعلة مطلقاً، في هذا الإحاق مقدمةان ونتيجة، مثل:

المقدمة الأولى: أن السكر علة التحرير في الخمر، وهذه المقدمة لا تثبت إلا بدليل شرعى:

١- ثبوتاً بأدلة نقلية، نص: (نص صريح في العلة، نص ظاهر في العلية، وإيماء للعلة)

٢- أو إجماع

٣- أو استباط: (مناسبة: -مؤثر/ ملائم/ غريب-، وسبر وتقسيم، ودوران)

المقدمة الثانية: أن السكر موجود في النبيذ، وهذه المقدمة ثبتت بالحس ودليل العقل والعرف وأدلة الشرع

النتيجة: النبيذ حرم

والاجتهاد في العلة التي ثبتت بالنص أو الإجماع أو الاستباط، ثلاثة أنواع:

المقدمة الأولى: لا فارق بين المskوت والمنطق، إلا كذا

المقدمة الثانية: لا مدخل لهذا الفارق في التأثير

النتيجة: لا فرق في الحكم بين المskوت عنه والمنطق به

تغريغ المناط: هنا يجتهد المجتهد في استخراج ومعرفة علة الأصل، لأنها لم ثبت العلة بنص أو إجماع

تغريغ المناط: هنا يجتهد المجتهد في تقيية العلة المنصوص عليها، من الأوصاف الأخرى التي لا تصلح للتعليل، فيحذف ما لا يصلح للتعليل

تحقيق المناط: هنا يجتهد المجتهد في تحقيق علة الأصل المعروفة: بالنص أو الإجماع: في الفرع

ضابط هذا الجنس: ما لا يحتاج فيه إلى التعرض للعلة الجامعية، بل بنفي الفارق المؤثر، ويعلم أن ليس ثم فارق مؤثر قطعاً، وهذا هو مفهوم الماقفة، وهو قسمان:

١- ما كان المskوت أولى بالحكم من المنطق

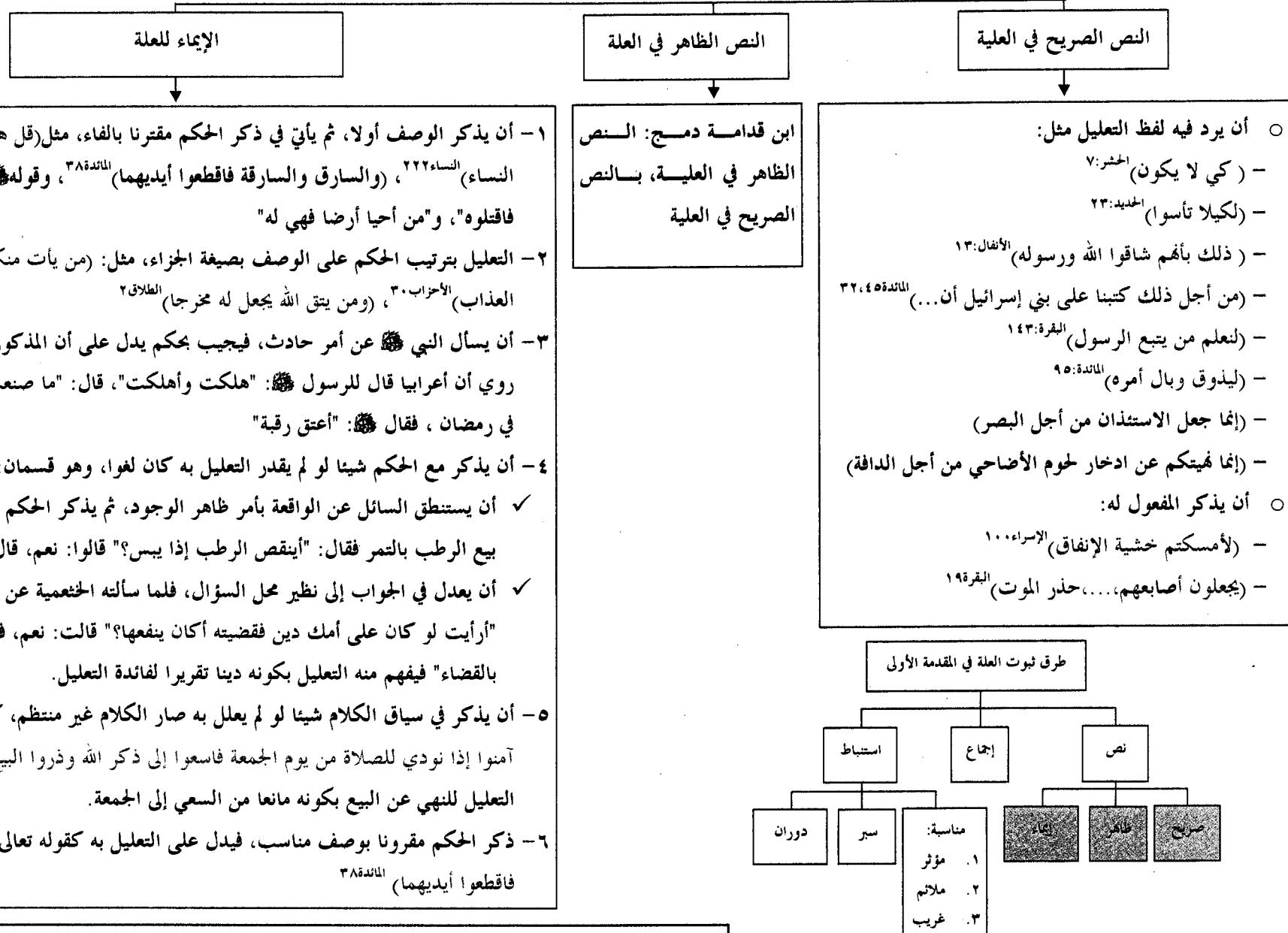
٢- ما كان المskوت مساوي في الحكم للمنطق

القياس هنا قياس مظون

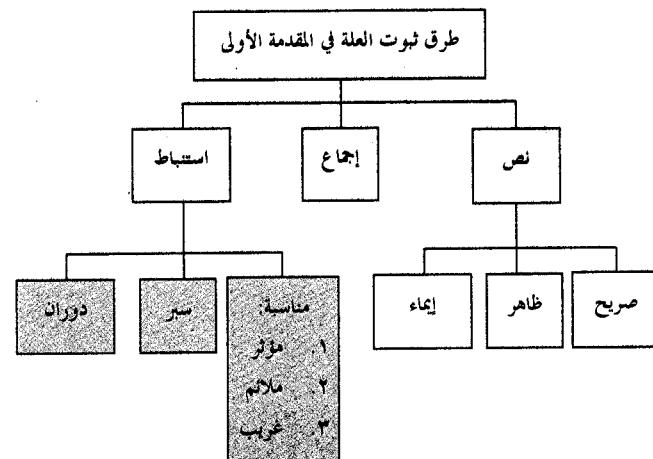
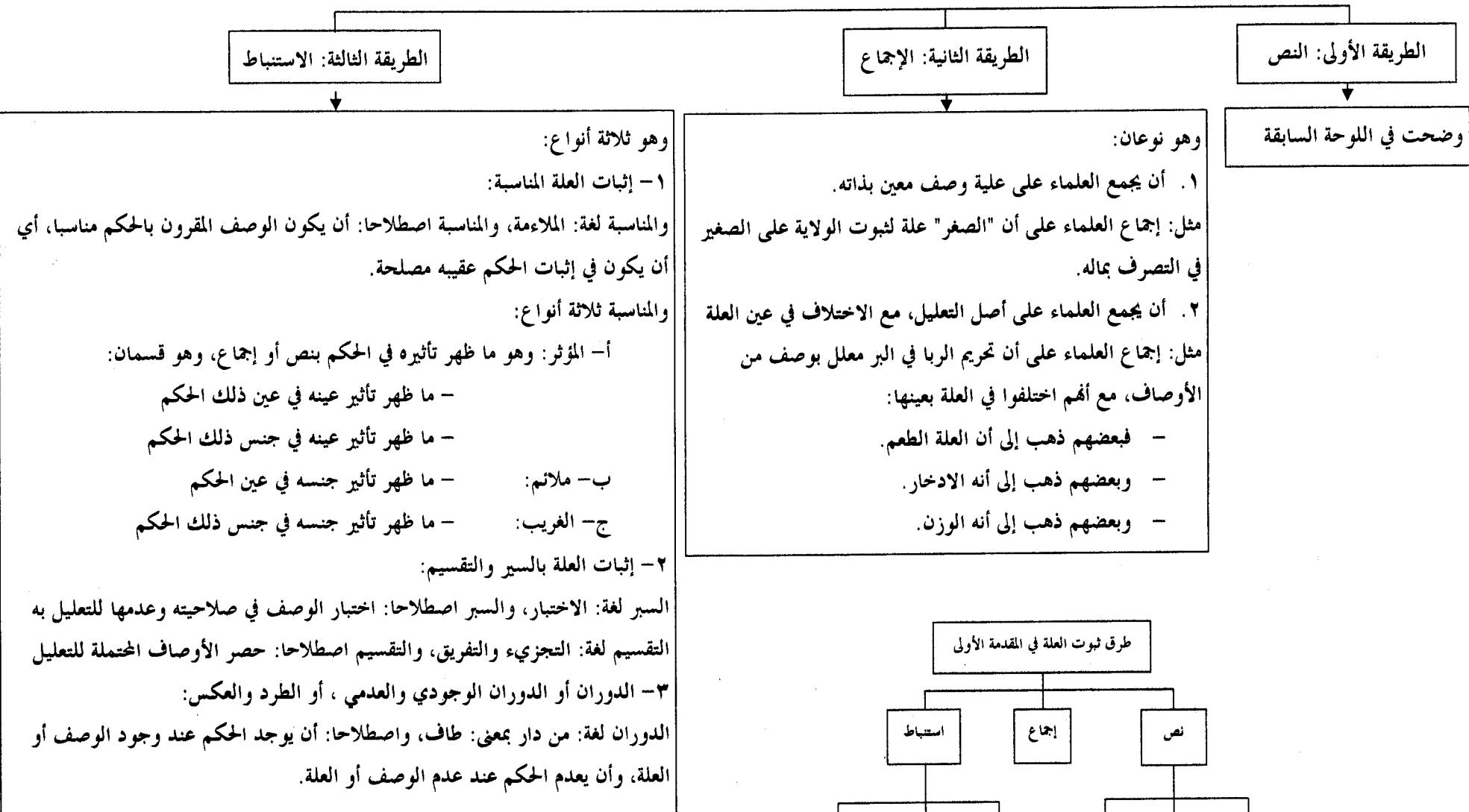
اختلاف في تسميتها قياساً، ومن قال هو قياس قال هو: قياس مقطوع

في الصفحتين التاليتين ستبحث أدلة ثبوت المقدمة الأولى، بالنص أو الإجماع أو الاستباط

الطريقة الأولى من طرق ثبوت العلة في المقدمة الأولى، وهي ثبوتها بأدلة نقلية، أي: بالنص، وهو ثلاثة أنواع



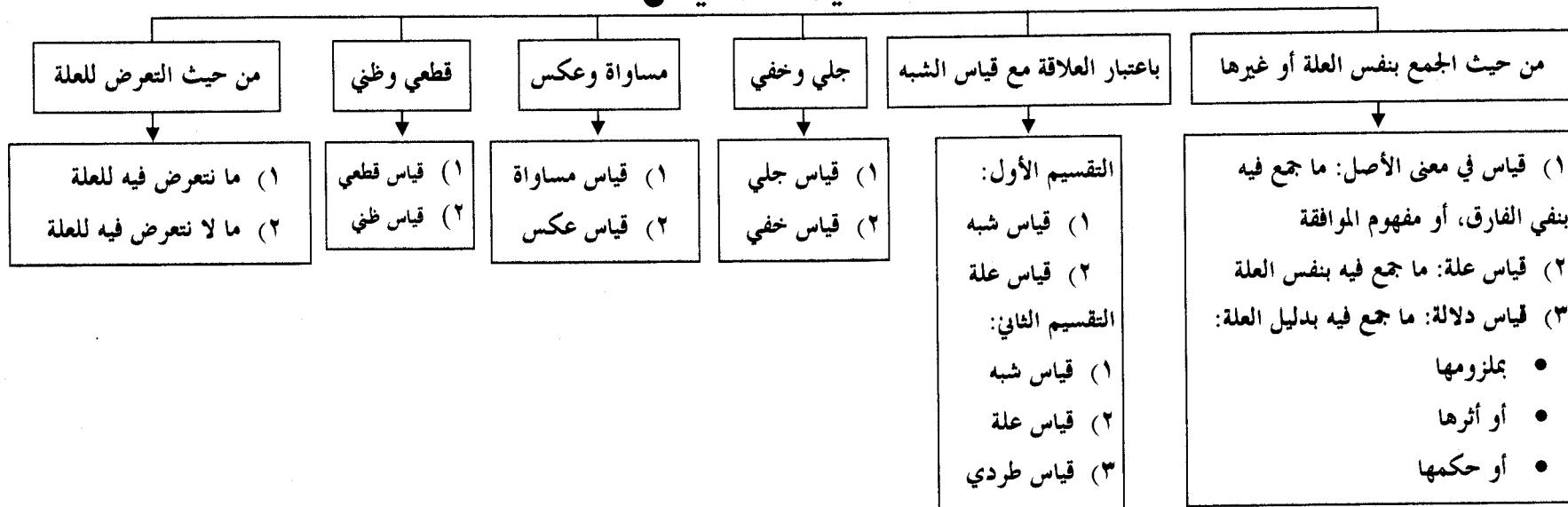
توضيح الطريقة الثانية والثالثة من طرق ثبوت العلة في المقدمة الأولى وهي ثبوتها بالإجماع والاستنباط



الأشياء التي يمكن التعيل بها

صور تعيل الحكم بعلتين، وحكمه	تعليق الحكم الشبوي والحكم العدمي بالنفي والإثبات	يجوز أن تكون العلة مما يلي
الصورة الأولى: أن يعلل الحكم الواحد بعلتين أو أكثر، بأن يثبت الحكم بكل واحدة منفردة ، كالبول والغائط والتقبيل بالنسبة إلى نقض الوضوء حكمها:	١. تعليل الحكم العدمي بالوصف الوجودي حكمه: جائز بالاتفاق مثاله: عدم نفاذ تصرف المحجور عليه، بعلة الحجر	١) حكما شرعا، مثل: بطل بيع الخمر لأنه يحرم الانتفاع به، فحرمة الانتفاع حكم شرعي، قاس عليه بطلان بيعه وهو حكم شرعي
١. في العلل المنصوصة: لا خلاف فيها	٢. تعليل الحكم العدمي بالوصف العدمي حكمه: جائز عند الجمهور مثاله: تعليل عدم نفاذ التصرف بالنسبة للمجنون، بعلة عدم العقل	٢) وصفا عارضا، مثل: الشدة في الخمر، فإن اشتد الشراب صار حمرا فحرم، وإن لا يكون حمرا
٢. في العلل المستبطة: مختلف فيها الصورة الثانية: أن يكون الحكم معللا بمجموع العلتين، لا إحداها بعينها، كمن بال وليس في وقت واحد، فعلة نقض وصوئه بمجموعهما، لا أحداها بعينها حكمها: الجمهور على جواز ذلك بشرط: أن تكون منصوصة لا مستبطة	٣. تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي حكمه: جائز عند الجمهور مثاله: عدم السبب الشرعي الناقل للملك، موجب حرمة الانتفاع بما وضعت اليد عليه	٣) وصفا لازما، مثل: تعليل إجبار الصغيرة على الكاح بالصغر، وتعليق تحريم الربا في البر بالطعم، وفي الذهب بالنقدية
		٤) من أفعال المكلفين، مثل: قطعت يده لأنه سرق، واقص منه لأنه قتل عمدا عدوا
		٥) وصفا مجردا: الكيل علة لحرم الربا في البر
		٦) وصفا مركبا من أوصاف كثيرة:
		• علة وجوب القصاص بالقتل كونه: قتل، عمدا، عدوا
		• الاقتباس والإدخار علة لحرم الربا في البر
		٧) نفي الصورة، مثل: ليس بمكيل فلا يمتنع فيه ربا الفضل
		٨) نفي الاسم، مثل: ليس بتراب، فلا يجوز التيمم به
		٩) نفي الحكم، مثل قولهم في الخمر: لا يجوز بيعه، فلا يجوز رهنه

تقسيمات القياس



تقسيم القياس من حيث الجمع بين الأصل والفرع بنفس العلة أو غيرها

يقسم القياس من حيث الجمع بين الأصل والفرع، إلى ثلاثة أقسام هي:



تقسيمات القياس، من حيث كونه قياس شبه أو غير ذلك

الشبه لغة: المثل

الشبه اصطلاحاً: اختلف في قياس الشبه على معينين، ومن كل معنى من هذين المعينين، نصل إلى تقسيم من تقسيمات القياس، كما يتضح مما يلي:



معنى الثاني لقياس الشبه: الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتتماله على حكمه الحكم من جلب المصلحة، أو دفع المفسدة

وقياس الشبه في هذه الحالة: قسم لـ: قياس العلة وقياس الطرد:

فقياس العلة يراد به: أن نعلم الوصف، ويغلب على ظننا اشتتمال ذلك الوصف على مناسبته للحكم، وذلك لأن تلك المناسبة ثابتة ووقفنا عليها بالأدلة والإمارات مثل: مناسبة الزنا للحد، السرقة للقطع، والشدة لحرم الحمر

وقياس الطرد يراد به: وهو ما لا يتوهم فيه مناسبة أصلاً، لعدم الوقوف عليها بعد البحث التام من إلفنا من الشارع أنه لا يلتفت إليه في حكم ما

مثل: الطول، القصر، البياض، السواد، الخ

وقياس الشبه، وهو بين القسمين الأولين، ويراد به: "الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتتماله على حكمه الحكم من جلب المصلحة، أو دفع المفسدة"، ففي هذا القياس نتوهم اشتتماله على مصلحة الحكم، ويظن أنه مظنته و قالها من غير اطلاع على عين المصلحة، مع عهدهنا اعتبار

الشارع له في بعض الأحكام

مثل: الجمع بين مسح الرأس ومسح الخلف في نفي التكرار بوصف كونه مسحاً، والجمع بينه وبين الأعضاء المغسولة في التكرار بكونه أصلاً في الطهارة

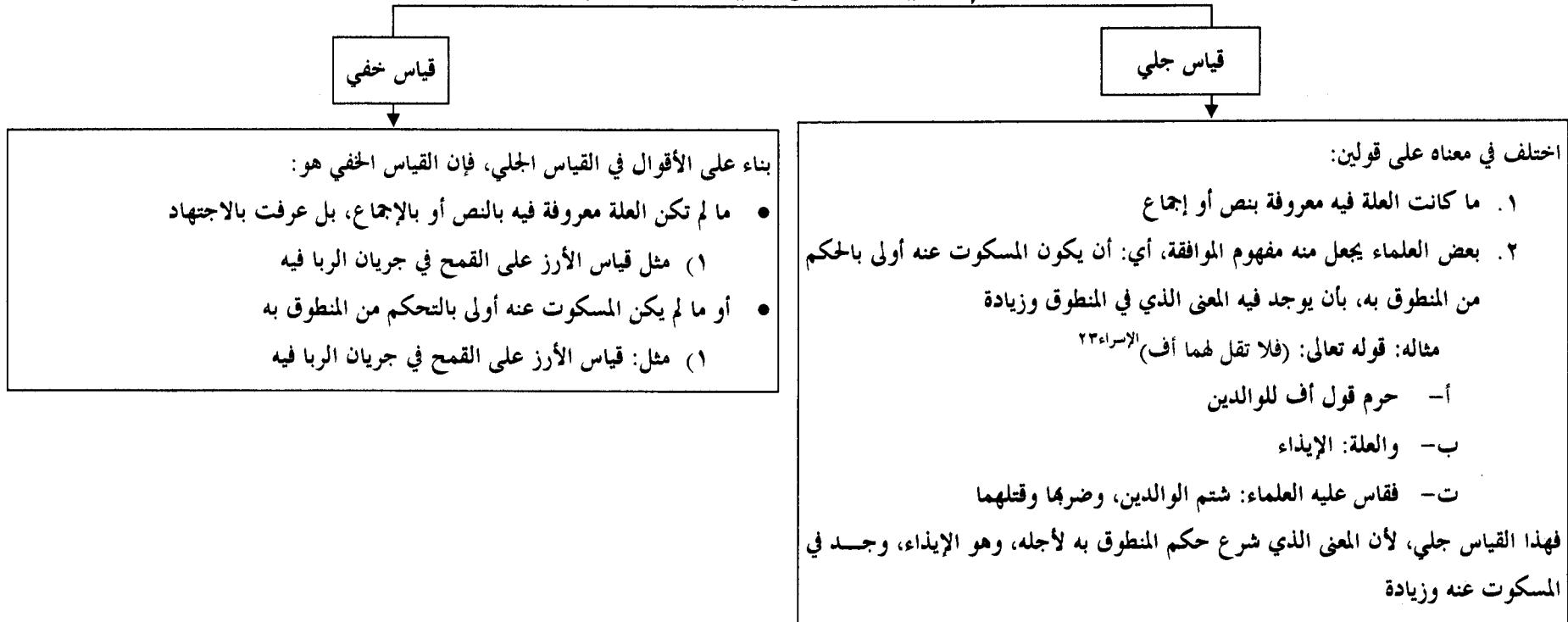
معنى الأول لقياس الشبه: أن يتعدد الفرع بين أصلين: حاضر ومبيح، ويكون شبهه بأحد هما أكثراً، نحو: أن يشبه المبيح في ثلاثة أوصاف، ويشبه الحاضر في أربعة، فللحقة بأشبههما به مثاله: تردد العبد بين الحر والبهيمة، في قضية التملك:

فمن لا يملكه قال: حيوان يجوز بيعه، ورهنه، وهبته، وإجارته، وأرثه، أشبه الدابة

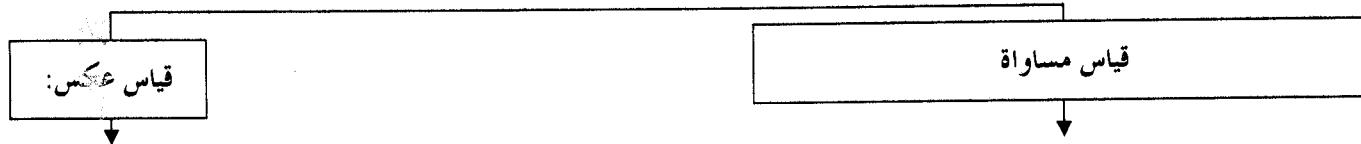
ومن يملكه قال: يثاب، ويعاقب وينكح ويطلق وكلف، أشبه الحر

وقياس الشبه في هذه الحالة: قسم لـ: قياس العلة، الذي يقصد به هنا: عدم تردد الفرع بين أصلين، بل شبهه بأصل واحد فقط يلحق به

تقسيم القياس، من حيث الجلاء والخفاء



تقسيم القياس من حيث: المساواة والعكس، أو من حيث: إثبات الحكم أو إثبات نقيضه



حقيقة: إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع، لافتراهمما في علة الحكم، مثل قوله ﷺ: "وفي بضع أحدكم له صدقة"، قالوا: يا رسول الله، أياتي أحدهما شهوته ويؤجر؟ قال: "رأيتم لو وضعها في حرام؟" قالوا: نعم، قال: "فمهما" أي كما أنه إذا وضعها في حرام يأثم، كذلك إذا وضعها في حلال يؤجر

حقيقة: إثبات مثل حكم الأصل في الفرع، سواء كان:
 على جهة الإيجاب، مثل: قياس الضرب على التألف، في التحرير بجامع الإيذاء في كل منهما
 أم على جهة النفي، مثل: قياس الكلب على الخنزير في حرمة البيع، بجامع التجاسة في كل منهما
 أو كان على سبيل العلم، مثل: قياس الضرب على التألف، في التحرير بجامع الإيذاء في كل منهما
 أو كان على سبيل الظن، مثل: قياس التفاح على البر في حرمة الربا، بجامع الطعم

تقسيم القياس، من حيث القطع والظن

قياس ظني

- تعريفه: ما كانت مساواة الفرع للأصل غير مقطوع بها
- وفي هذا القياس يتعرض للجامع، فبينه، وبين وجوده في الفرع، وهذا متفق على تسميته قياساً
- مثاله: قياس النبذ على الخمر في التحرم لعنة الإسكار

قياس قطعي

- تعريفه: ما كانت مساواة الفرع للأصل مقطوع بها
- أقسامه:
 - أن يكون المskوت عنه أولى بالحكم من المطوق به (مفهوم الموافقة)، ولا يكون مقطوعاً به حتى يوجد فيه المعنى الذي في المطوق وزيادة، مثاله: قوله تعالى: (فلا تقل لهما أَنْ) ^{الإسراء٢٣}، حرم قول أَنْ للوالدين، والعلة: الإيذاء، فقياس عله العلماء: شتم الوالدين، وضرها وقتلهم، فهذا القياس قطعي، لأن المعنى الذي شرع حكم المطوق به لأجله، وهو الإيذاء، وجد في المskوت عنه وزيادة
 - أن يكون المskوت عنه مثل المطوق، مثل: قياس العبد على الأمة في عقوبة الزنا التي ثبتت بقوله تعالى: (فعليهم نصف ما على الخصنات من العذاب) ^{السادس٥}، فلا دخل للذكورة والأئنة في ذلك، وهذا يسمى: قياساً مساوياً

تقسيم القياس من حيث التعرض للعلة

ما يتعرض فيه للعلة

- حقيقة: ما كانت مساواة الفرع للأصل غير مقطوع بها، بل تغلب على الظن
- وفي هذا القياس يتعرض للجامع، فبينه، وبين وجوده في الفرع، وهذا متفق على تسميته قياساً
- مثاله: قياس النبذ على الخمر في التحرم لعنة الإسكار

ما لا يتعرض فيه للعلة

- حقيقة: ما كانت مساواة الفرع للأصل مقطوع بها
- أقسامه:
 - أن يكون المskوت عنه أولى بالحكم من المطوق به (مفهوم الموافقة)، ولا يكون مقطوعاً به حتى يوجد فيه المعنى الذي في المطوق وزيادة، مثاله: قوله تعالى: (فلا تقل لهما أَنْ) ^{الإسراء٢٣}، حرم قول أَنْ للوالدين، والعلة: الإيذاء، فقياس عله العلماء: شتم الوالدين، وضرها وقتلهم، فهذا القياس قطعي، لأن المعنى الذي شرع حكم المطوق به لأجله، وهو الإيذاء، وجد في المskوت عنه وزيادة
 - أن يكون المskوت عنه مثل المطوق، مثل: قياس العبد على الأمة في عقوبة الزنا التي ثبتت بقوله تعالى: (فعليهم نصف ما على الخصنات من العذاب) ^{السادس٥}، فلا دخل للذكورة والأئنة في ذلك، وهذا يسمى: قياساً مساوياً

أقسام المستثنى من قاعدة القياس، والأقيسة السبعة المختلفة فيها

سبعة أقيسة مختلفة في جريان القياس فيها

أقسام المستثنى من قاعدة القياس

- القياس في الحدود، مثل: قياس اللائط على الزاني في وجوب الحد، بجماع إيلاج فرح محروم في فرج مشتهي طبعاً محراً شرعاً
- القياس في الكفارات، مثل: اشتراط الإعان في رقبة كفارة الظهار واليمين قياساً على كفارة القتل الخطأ، بجماع أن الكل كفارة.
- القياس في التقادير، مثل: جعل أقل الصداق ربع دينار عند من اشترط ذلك، قياساً على قطع اليد في السرقة، بجماع أن كلاًًاً منهما في استباحة عضو
- القياس في الرخص، مثل: يرخص في بيع العرايا للحاجة، فيقياس العنبر على الرابط إذا كان في معناه
- القياس في الأسباب، مثل: النبي ﷺ جعل الغصب سبباً لمنع القاضي من القضاء، فيقياس عليه الجوع، فيجعل سبباً لمنع القضاء
- القياس في الشروط، مثل: قياس استقصاء الأوصاف في بيع الغائب، على الرؤية عند من يقول بذلك
- القياس في الموانع، مثل: قياس نسيان الماء في الرحل على المانع من استخدامه حسماً كالسبع واللص في صحة الصلة باليتم عند من يقول بذلك

✓ ما عقل معناه:

○ حكمه: يصح القياس عليه إذا وجدت العلة فيه

○ مثاله:

- استثناء العرايا للحاجة، فقد يقياس العنبر على الرابط في ذلك إذا ثبت أن له في معناه
- إباحة أكل الميتة للمضطرب صيانة حياته، يقياس عليه بقية المحرمات إذا اضطر إليها

✓ ما لا يعقل معناه:

○ حكمه: لا يصح في القياس

○ مثاله:

- شهادة خزيقة.
- وقوله ﷺ لأبي بردة: "اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعده" بخاري ٩٥٥، مسلم ١٩٦١

قواعد القياس

المقصود بالقواعد: جمع قادح، وهو: ما يقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها، وهي عبارة عن مجموعة من الاعتراضات على دليل القياس، وهي ليست موجهة لمشروعية القياس، بل هي اعتراض محدد على الاستدلال بالقياس في مسألة محددة، من يرى عدم صحة الاستدلال في تلك المسألة خاصة فقط، وقد يعترض بعضها على غير دليل القياس المأهوج في مراجعتها: هناك منهاجان: الأول للجمهور، والثاني للحنفية، وما يعرض تاليها هو وفق مذهب الجمهور عدد القوادح على منهج الجمهور: اختلف فيه، فقيل: أربعة، وقيل: ستة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: خمسة وعشرون، وفيما يلي تعريف موجز لأشهرها:

السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر

الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس



- ٧) النقض، ويقدح في العلة فقط، وهو: وجود الوصف المعلل به دون الحكم
- ٨) القول بالموجب، يقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: تسليم المعترض دليل الخصم، مع بقاء التزاع في الحكم، وذلك بجعل الدليل الذي سلمه ليس محل التزاع
- ٩) القلب، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يثبت المعترض نقيض حكم المستدل بعين دليل المستدل، فينقلب دليله حجة عليه لا له
- ١٠) عدم التأثير والفرق وهو: عدم تأثير الوصف في الحكم، وضابطه: أن يذكر في الدليل ما يستغنى عنه
- ١١) المعارضة، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهي: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه دليله
- ١٢) التركيب، ويقدح في العلة فقط: والقياس المركب هو مركب الأصل ومركب الوصف، ولهما دخالان في المنع، لأن مركب الأصل يمنع المعترض فيه كون الوصف علة، ومركب الوصف يمنع فيه وجود الوصف

١) الاستفسار وهو: طلب تفسير اللفظ إذا كان فيه إيجاز أو غرابة

٢) فساد الاعتبار، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: مخالفة الدليل لنص أو إجماع

٣) فساد الوضع، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يكون الدليل على غير الهيئة الصالحة لأخذ الحكم منه

٤) المنع ومواقعه أربعة:

a. منع حكم الأصل

b. منع وجود ما يدعى علة في الأصل

c. منع كونه علة

d. منع وجوده في الفرع

٥) التقسيم، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يحتمل لفظ مورد في الدليل معينين أو أكثر بحيث يكون متعددًا بين تلك المعايير

٦) المطالبة وهي: منع كون الوصف علة الحكم

ترتيب الأدلة^(١)

قواعد في الاستدلال

- ١- إذا اتفقت الأدلة من كتاب وسنة وإجماع وقياس، على حكم، وجب إثباته
- ٢- إذا انفرد أحد الأدلة من كتاب وسنة وإجماع وقياس، في حكم وجب إثباته
- ٣- إذا تعارضت الأدلة، وكانت متساوية في القوة، فإن على الجتهد أن يتبع الخطوات التالية:
 - ١) الجمع بين الدليلين
 - ٢) نسخ أحد الدليلين بالآخر
 - ٣) ترجيح أحد الدليلين على الآخر
 - ٤) التوقف أو التخيير (خلاف بين العلماء)
 - ٥- لا يمكن أن يحصل تعارض بين دليلين قطعيين
 - ٦- لا يمكن أن يحصل تعارض بين دليل قطعى وظنى
 - ٧- القرآن الكريم هو أعظم الأدلة، ولا يعني البحث عن حكم لمسألة في الإجماع قبل القرآن وفق رأي ابن قدامة وغيره من العلماء، أن الإجماع مقدم على القرآن، إنما يشير ذلك إلى أن الآية قد نسخت، أو أن معناها مؤول، وبالتالي فالإجماع المقدم هو الإجماع القطعى، لا الإجماع الظنى، ولا فلو أجمع الخلق من إنس وجن وسواهم على مخالفة كتاب الله، لقدم كتاب الله تعالى

ترتيب الأدلة

إذا عرض مجتهد مسألة، عليه أن يبحث عن دليلها وفق الترتيب التالي:

- أ- رأي ابن قدامة في الروضة:
- ١- الإجماع، فإن وجده لم يحتاج إلى النظر في سواه، فإن خالفه كتاب أو سنة علم أن ذلك منسوخ أو متأول
- ٢- الكتاب والسنة المتوترة، وهما رتبة واحدة، لأن ثبوهما قطعى
- ٣- أخبار الآحاد
- ٤- القياس

ب-رأي ابن تيمية، وغيره من العلماء أن ترتيب الأدلة كما يلي:

- ١- القرآن الكريم
- ٢- السنة المطهرة
- ٣- الإجماع
- ٤- القياس

الأصل في ترتيب الأدلة

حديث معاذ لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، وقال له: "إذا عرض لك قضاة فهم تقض؟" قال: بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: بسنة رسول الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: أجهتهد رأيي ولا آلو

تعارض الأدلة

تعريف التعارض: - لغة: التمانع - اصطلاحاً: أن يقتضي أحد الدليلين خلاف ما يقتضيه الآخر

مثال التعارض، وشروطه	العمل عند التعارض ^(٢)	عدد المرجحات ^(٣)
<p>مثاله: ما رواه ابن عباس "أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محروم"، يتعارض مع حديث أبي رافع وحديث ميمونة "أن النبي ﷺ تزوج وهو حلال" شروطه^(١):</p> <ol style="list-style-type: none"> أن يكون الدليلان متصادين تمام التضاد، كأن يكون أحدهما يحمل والآخر يحرم أن يساوى الدليلان في القوة، فلا تعارض بين متواتر وآحاد، ولا بين ما دلالته قطعية وما دلالته ظنية أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد، لأن اختلاف الزمن ينفي التعارض أن يكون تقابل الدليلين في محل واحد، لأن التضاد لا يتحقق بين الشيئين في محلين 	<p>إذا تعارض دليلان في مسألة واحدة وكان كل منهما صحيحاً، فإن على المجتهد أن يتخذ الخطوات التالية بالترتيب:</p> <ol style="list-style-type: none"> الجمع بين الدليلين نسخ أحد الدليلين بالآخر ترجيح أحد الدليلين على الآخر التوقف أو التخيير (خلاف بين العلماء) والترجح أنواع: <ul style="list-style-type: none"> ترجح بين آيات القرآن الكريم ظنية الدلالة، فيرجح في ذلك: النص على الظاهر الظاهر على المؤول المنطوق على المفهوم المثبت على النافي ترجح بين الأحاديث، وله ثلاثة أوجه ستوضح في لوحات تالية، وهي: <ol style="list-style-type: none"> الترجح لأمر يتعلق بالسند الترجح لأمر يتعلق بالمتن الترجح لأمر خارج عن السند والمتن ترجح بين الإجماعات: فيقدم الإجماع القطعي على الظني ترجح بين الأقىسة: ويكون بترجح العلل على بعضها، وترجح العلة بما يرجح به الخبر، وسيكون للترجح بين العلل صفة لاحقة مستقلة 	<p>١ - المرجحات كثيرة، فكل إمارة ثانية، قد يرجع لها، إذا رأى المجتهد تغليبها لأحد الدليلين، على وجه موافق للأصول المعتبرة</p> <p>٢ - كما أن ضبط هذه المرجحات صعب، يقول الشنقيطي في مذkerته على روضة الناظر، عن المرجحات: "يستحيل ضبطها، ومن رام ضبطها رام شططاً"</p> <p>٣ - لكن يمكن القول: إن هناك قاعدة في الترجح هي أنه: إذا اقترن بأحد دليلين متعارضين:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أمر نقله كافية أو حديث - أو أمر اصطلاحي كعرف وعادة - أو قرينة عقلية - أو قرينة لفظية - أو قرينة حالية <p>وأفاد ذلك الاقتران زيادة ظن، رجح به</p>

(١) الروضة الناظر: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الإتحاف للنملة: ٢٥٥/٨

(٢) الإتحاف للنملة: ٢٥٥ - ٢٠٥/٨

(٣) الإتحاف للنملة: ٢٥٥/٨

العمل عند تعارض الأدلة^(١)

التوقف أو التخيير	الترجح بين الدليلين	النسخ	الجمع بين الدليلين
<p>عند العجز عن:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الجمع - والنسخ - والترجح <p>فللعلماء قولان فيما يجب فعله:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- التوقف: عن العمل بالدليلين معاً ٢- التخيير: بين أحد الدليلين 	<p>أ- إذا كان التعارض بين آيات ظنية الدلالة، فالترجح:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ يكون للنص على الظاهر ✓ وللظاهر على المؤول ✓ وللمنطق على المفهوم ✓ وللمثبت على النافي <p>ب- إذا كان الدليلان خبرين، فالترجح له ثلات جهات:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- ترجح من جهة السند ٢- ترجح من جهة المتن ٣- ترجح لأمر خارج عن السند والمتن <p>ت- إذا كان التعارض بين إجماعين، فالترجح يكون:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ للإجماع القطعي على الإجماع الظني <p>ث- إذا كان الدليلان قياسين، فالترجح يكون بين العلل</p>	<p>وله شروط:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. معرفة المقدم والمؤخر ٢. مساواة الدليلين في القوة <p>وقد بحث النسخ بالتفصيل في</p> <p>مبحث خاص فليراجع هناك</p>	<p>والجمع بين الدليلين أولى من غيره، لأن فيه عمل</p> <p>باليدليلين معاً، بعكس النسخ والترجح الذي لا</p> <p>بد فيه من إلغاء العمل بأحد الدليلين، ولا يجوز</p> <p>إبطال الدليل إذا أمكن إعماله</p> <p>طرق الجمع بين الأدلة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- التخصيص: فإن كان أحد الدليلين عاماً والثاني خاصاً، حمل الخاص على العام ٢- حل الدليلين على حالين: وإن كان كل دليل متعلق بحالة متميزة، أعمل كل دليل بحالة، مثل: القبلة في رمضان ٣- حل الدليلين على زمانين، فإن كان كل دليل خاص بزمان معين، أعمل كل في زمانه ٤- حل الدليلين على مكائن، فإن كان كل دليل خاص بمكان معين، أعمل كل في مكانه

جاهات الترجيح بين الأحاديث المتعارضة^(١)

معنى الترجيح: أن يقرن أحد الدليلين المتعارضين بما يوجب العمل به، وإهمال الآخر، ويحصل الترجيح بين الأحاديث من ثلاثة أوجه:

٣- الترجيح لأمر خارج عن السند والمتن

٢- الترجيح لأمر يعود إلى المتن

١- الترجيح لأمر يعود إلى السند

وهو في أمور منها:

١- يرجع الأكثرون رواة على الأقل

٢- ترجيح الأضيق

٣- ترجح رواية الأورع والأنقى

٤- ترجح رواية الصحابي صاحب الواقعة

٥- ترجح رواية من باشر القصة، كتعارض رواية أبي رافع: "تروج النبي

ﷺ ميمونة وهو حلال، و كنت السفير بينهما" ، مع رواية ابن عباس،

فالمباشر أحق بالمعرفة من الأجنبي، ولذلك قدم الصحابة أخبار النبي ﷺ،

في صحة صوم من أصبح جنبا، وفي وجوب الفسل من التقاء الخمسين

بدون الإنزال، على خبر من روى خلاف ذلك

٦- ترجح الخبر المتفق على رفعه، إذا كان الثاني مختلفاً في وقفه على

الراوي

٧- يرجح المتصل، على المرسل

٨- ترجح ما سلم سنه على ما في سنته اضطراب

٩- ترجح ما له شواهد، على ما لا شاهد له

ويكون ذلك بأمر:

١- أن يشهد القرآن بوجوب العمل وفق الخبر

مثلا: حديث التغليس بالصيام، وهو "أن نساء مؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن، ثم ينقلن إلى بيوقن حيث يقضين الصلاة، لا يعرفن أحد من الغلس" ، فهذا الحديث قدم على حديث الإسفار بصلاة الفجر، وهو قوله ﷺ "أسفروا بالصيام فإنه أعظم للأجر" ، لأن الأول يوافق قوله تعالى: (وَسَارُوا إِلَى مغفرةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ آتَى عِزَّةٍ ١٣٣)

٢- أن تشهد السنة بوجوب العمل على وفق الخبر

٣- أن يشهد الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر

٤- أن يعتمد الخبر قياس

٥- أن يعمل بالخبر الخلفاء

٦- أن يوافق الخبر قول صحابي

٧- أن يكون الخبر سليماً عن التعارض، والثاني نقل عن الراوي خلافه، فتتعارض رواياته

ويكون ذلك بأمر هي:

١- ترجح الخبر الناقل عن حكم

الأصل، فالموجب للعبادة أولى من النافي
ها

٢- يقدم المثبت على النافي

٣- تقديم الخبر الذي يحروم على المبيح

٤- يقدم النهي على الأمر

٥- يقدم الأقرب إلى الاحتياط

٦- يقدم النص على الظاهر

٧- يقدم الظاهر على المزول

٨- يقدم المطريق على المفهوم

٩- يقدم العام الذي لم يختص، على

العام المخصوص

١٠- تقدم الحقيقة على المجاز

١١- يقدم القول على الفعل

(١) روضة الناظر لابن قدامة: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الواضح للأشرف: ١٩٣، الإتحاف للنملة: ٢٠٥/٨

جهات الترجيح بين الأقيسة المتعارضة^(١)

وجوه الترجيح بين الأقيسة

١- موافقة العلة لدليل آخر من: - كتاب - أو سنة - أو قول صحابي

٢- أو تكون إحدى العلتين ناقلة عن الأصل (كما قيل في ترجيح الخبر)

٣- أن تقتضي إحدى العلتين الحظر، والعلة الأخرى تقتضي الإباحة

٤- إذا كانت إحدى العلتين مسقطة للحد، والأخرى تثبته

٥- إذا كانت إحدى العلتين تقتضي العتق، والأخرى تقتضي الرق

٦- إذا كانت إحدى العلتين تقتضي خفة حكمها والأخرى تقتضي عدم خفته

٧- إذا كانت إحدى العلتين حكماً والأخر وصفاً حسياً، ككونه قوتاً أو مسکراً

٨- ترجيح العلة إذا كانت أقرب أو أصافاً

٩- ترجيح العلة بكثرة فروعها

١٠- ترجيح العلة بعمومها

١١- ترجيح العلة المنتزعة من أصول، على المنتزعة من أصل واحد

١٢- ترجيح العلة المطردة الممعكسة على ما لا ينعكس

١٣- ترجيح العلة المتعدية على القاصرة

١٤- ترجيح العلة إذا كانت وصفاً، على ما كانت أسماء، لأنها متفق على الوصف، ومختلف في الاسم

١٥- ترجيح ما كان إثباتاً على ما كان نفياً

١٦- ترجيح العلة المردودة إلى أصل قاس الشارع عليه، كقياس الحج على الدين في أنه لا يسقط بالمو قياسهم على الصلاة، لتشبيه النبي ﷺ، الحج بالدين، في حديث الخثعمية

١٧- ترجيح العلة المتفق على أصلها، على العلة المختلف في أصلها

١٨- ترجيح كل علة قوي أصلها:

أ- كأن يكون أصلها لا يتحمل النسخ، والأخر يحتمل

ب- أو يكون أصلها ثبت بروايات كثيرة، والأخر برواية واحدة

ج- أو يكون أصلها ثبت بنص صريح، والأخر بتقدير أو إضمار

د- أو يكون أصلها أصلاً بنفسه، والأخر أصلاً لأخر

هـ- أو يكون أصلها انقق على تعليله، والأخر اختلف فيه

و- أو يكون أصل إحدى العلتين واضحاً جلياً معيناً ومفسراً، والأخر ليس معيناً

ز- أو يكون أصل إحدى العلتين مغيراً للنفي الأصلي، والأخر مبقياً عليه

١٩- ترجح العلة المؤثرة على الملائمة، والملائمة على الغريب، والمناسبة على الشبهية

مقدمة في الترجيح بين الأقيسة

١- يرجح القياس بما يرجح به الخبر، ومن المعلوم أن القياس له أربعة أركان هي:

- ١) الأصل
- ٢) الفرع
- ٣) حكم الأصل
- ٤) العلة

٢- ركن القياس المعتبر في عملية الترجيح: هو العلة، وهي الركن الرابع من أركان القياس (علمًا بأن بعض الأصوليين يرى الترجح بين الأقوية من خلال بقية أركان القياس)

٣- الترجح بين علل الأقوية يكون: بما يرجح به الخبر

٤- معنى الترجح هنا: تقوية إحدى العلتين على الأخرى، ويكون ذلك من وجوهه، كما يظهر في القائمة المعاوقة

١) روضة الناظر لابن قدامة: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الإتحاف للنملة: ٢٠٥/٨

ثانياً، الأدلة الشرعية المختلف فيها:

- المبحوثة في هذا الكتاب:

١. الدليل الخامس: شرع من قبلنا
٢. الدليل السادس: مذهب الصحابي
٣. الدليل السابع: المصالح المرسلة (الاستصلاح)
٤. الدليل الثامن: الاستحسان
٥. الدليل التاسع: العرف
٦. الدليل العاشر: الاستصحاب

- غير المبحوثة في هذا الكتاب:

١. سد الذرائع للمحرمات
٢. فتح الذرائع للواجبات
٣. إجماع أهل المدينة
٤. إجماع العشرة
٥. إجماع الخلفاء الأربع
٦. قياس العكس
٧. الأخذ بأخف الضرر
٨. فقد الشرط
٩. وجود المانع، ...، وغيرها

الدليل الخامس: شرع من قبلنا وهو ثلاثة أنواع^(١)

المقصود بشرع من قبلنا: الأحكام التي شرعها الله عز وجل للأمم السابقة وقصها علينا القرآن الكريم والسنة المطهرة

ما لم يقم دليل على اعتباره أو إلغائه

ما قام الدليل على نسخه عنا

ما نص القرآن أو السنة على أنه شرع لنا

مثاله: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" النائدة: ٤٥

حكمه: مختلف فيه على قولين:

١- الحفيفة، وبعض المالكية، والشافعية: شرع لنا

٢- أكثر الشافعية ورواية عن أ Ahmad: ليس شرعاً لنا

أدلة من قال إنه شرع لنا:

أ- قوله تعالى: (أولئك الذين هدى الله بهم اقتدحه)، فقد أمر الله

تعالى، نبيه باتباع جميع الأنبياء، فيكون متبعاً بشرع من قبله.

ب- قوله تعالى: (شرع لكم من الدين ما صرّب به نوح)، فهذه الآية

تدل على أن شرع نبينا محمد مثل شرع غيره من الأنبياء.

ت- قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)،

وما حكم به النبيون مما أنزله الله تعالى فيجب العمل به.

مثاله: طهارة الثوب إن تنجس، تكون

قطع موضع النجاسة.

حكمه: لا خلاف في أنه ليس شرعاً لنا

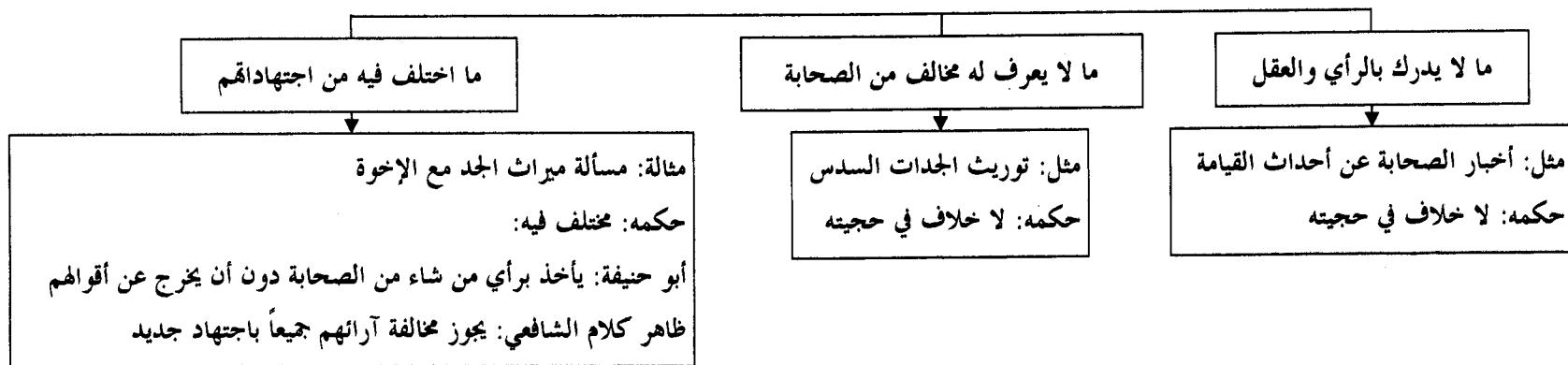
مثاله: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ" البقرة: ١٨٣

حكمه: لا خلاف في أنه شرع لنا

الدليل السادس: مذهب الصحابي

المقصود به: ما يذكره الصحابي من أحكام وآراء دون أن ينسبها للرسول ﷺ، وهي ثلاثة أنواع:



الدليل السابع: المصالح المرسلة (الاستصلاح)^(١)

أصطلاحاً: هي المصلحة التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها
فما طلب الشارع تحقيقه من مصالح يسمى: مصالح ملحة مثل الربا، والمصالح التي لم يأمر بها ولم ينه عنها: مصالح مرسلة

شروط الاحتجاج بها	حجيتها	أنواع المصالح وأمثلتها
<p>١- أن تكون مصلحة حقيقة، فإن كانت مصلحة وهمية مثل: سلب الرجل حق تطليق زوجته، فلا</p> <p>٢- أن تكون مصلحة عامة وليس خاصة</p> <p>٣- أن لا يعارض التشريع هذه المصلحة حكماً أو مبدأ ثبت بالنص أو الإجماع</p> <p>أمثلة على مصالح تتحقق فيها هذه الشروط:</p> <p>١. المرأة البكر لا تغرب إذا زنت، لأن في تغريتها تعريضاً لها للفساد.</p> <p>٢. قتل الجماعة بالواحد، لأنه لو سقط القصاص بالاشتراك لأدى ذلك إلى اتساع القتل به.</p>	<p>الجمهور: حجة أدلة: ١- مصالح الناس متعددة ولو لم يعمل بالمصلحة المرسلة لتعطلت مصالح الناس ٢- من تبع تاريخ الصحابة والتابعين يتبع له أئمماً اعتمدواها مصدراً من مصادر التشريع بعض العلماء: ليس حجة أدلة: ٣- الشريعة راعت كل مصالح الناس بالنص والقياس وما خرج عنهم فهو مصالح وهمية فتح باب المصلحة المرسلة يفتح الباب لأصحاب الأهواء من الولاة وغيرهم</p>	<p>١- المعتبرة: اعتبارها الشارع مثلاً: إيجاب القصاص من القاتل المعتمد</p> <p>٢- الملحة: إلغاؤها الشارع مثلاً: الربا</p> <p>٣- المرسلة: لم يعتبر الشارع ولم يلغها: مثلاً: - ضرب النقود - اتخاذ السجون</p>

الدليل الثامن: الاستحسان^(١)

- لغة: عد الشيء حسناً

- اصطلاحاً، عدول المحتهد بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص أقوى من الأول.

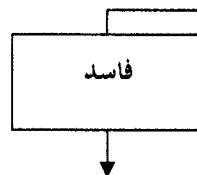
أنواعه



١. الاستحسان بالنص، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة، مثل: لا يجوز بيع العرايا قياساً، لأنَّه بيع قر بربط، وهو داخل تحت النهي عن بيع المزاينة، لكنَّ عدل عن هذا الحكم، وجاز بيع العرايا، لدليل ثبت بالسنة وهو قول الراوي: "ورخص بالعرايا"، فترك القياس لهذا الخبر استحساناً.
٢. الاستحسان بالإجماع، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالإجماع، مثل: الاستصناع لا يجوز قياساً، لأنَّه بيع معدوم، لكنَّ عدل عن هذا، فجاز الاستصناع لأنَّ الأمة تعامل به من غير نكير، فصار إجماعاً.
٣. الاستحسان بالعرف والعادة، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم آخر يخالفه، بجريان العرف بذلك، مثل: لو حلف شخص وقال: "والله لا أدخل بيتي"، فالقياس يقتضي أنه يجتى إذا دخل المسجد، لأنَّه يسمى بيت لغة، ولكنَّ عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر يخالفه، وهو عدم الحجت إذا دخل المسجد، لتعارف الناس على عدم إطلاق هذا اللفظ على المسجد.
٤. الاستحسان بالضرورة، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم آخر مخالف له ضرورة، مثل: جواز الشهادة في النكاح والدخول، لأنَّ الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم، ولم يحصل في هذه الأمور، لكنَّ عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر، وهو جواز الشهادة في النكاح والدخول ضرورة، لأنَّه لو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامح لأدى إلى الخرج وتعطيل الأحكام.
٥. الاستحسان بالقياس الخفي، وهو العدول عن حكم القياس الظاهر المبادر فيها إلى حكم آخر بقياس آخر، وهو أدق وأخفى من الأول، لكنَّه أقوى حجة وأسد نظراً، وأصبح استثناجاً منه، مثل: أنَّ من له على آخر دين حال، فسرق منه مثله قبل أن يستوفيه، فلا تقطع يده، لكنَّ إذا كان الدين مؤجل، فالقياس يقتضي قطع يده، إذا سرق مثلها قبل حلول الأجل، لكنَّ عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر، وهو أن يده لا تقطع، لأنَّ ثبوت الحق، وإن تأخرت المطالبة به، يشير شبهة دارئة، وإن كان لا يلزم الإعطاء الآن، فعدم قطع اليد هنا ثبت استحساناً.

الدليل التاسع: العرف

هو ما تعارفه الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك، وهو، نوعان:



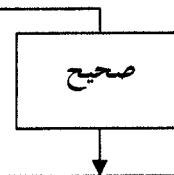
تعريفه: ما تعارفه الناس ولكنه يخالف الشرع أو يحل الحرم أو يبطل الواجب

أمثلة:

- منكرات المأتم
- منكرات الموالد
- الميسير
- أكل الربا

حكمه: لا يجب مراعاته في:

١. التشريع من قبل: المجتهد
٢. القضاء من قبل: القاضي



تعريفه: ما تعارفه الناس ولا يخالف دليلاً شرعياً ولا يحل حرماً ولا يبطل واجباً

أمثلة:

- تقسيم المهر إلى مقدم ومؤخر
- عقد الاستصناع
- هدية الخطاب ليست من المهر

حكمه: يجب مراعاته في:

١. التشريع من قبل: المجتهد
٢. القضاء من قبل: القاضي

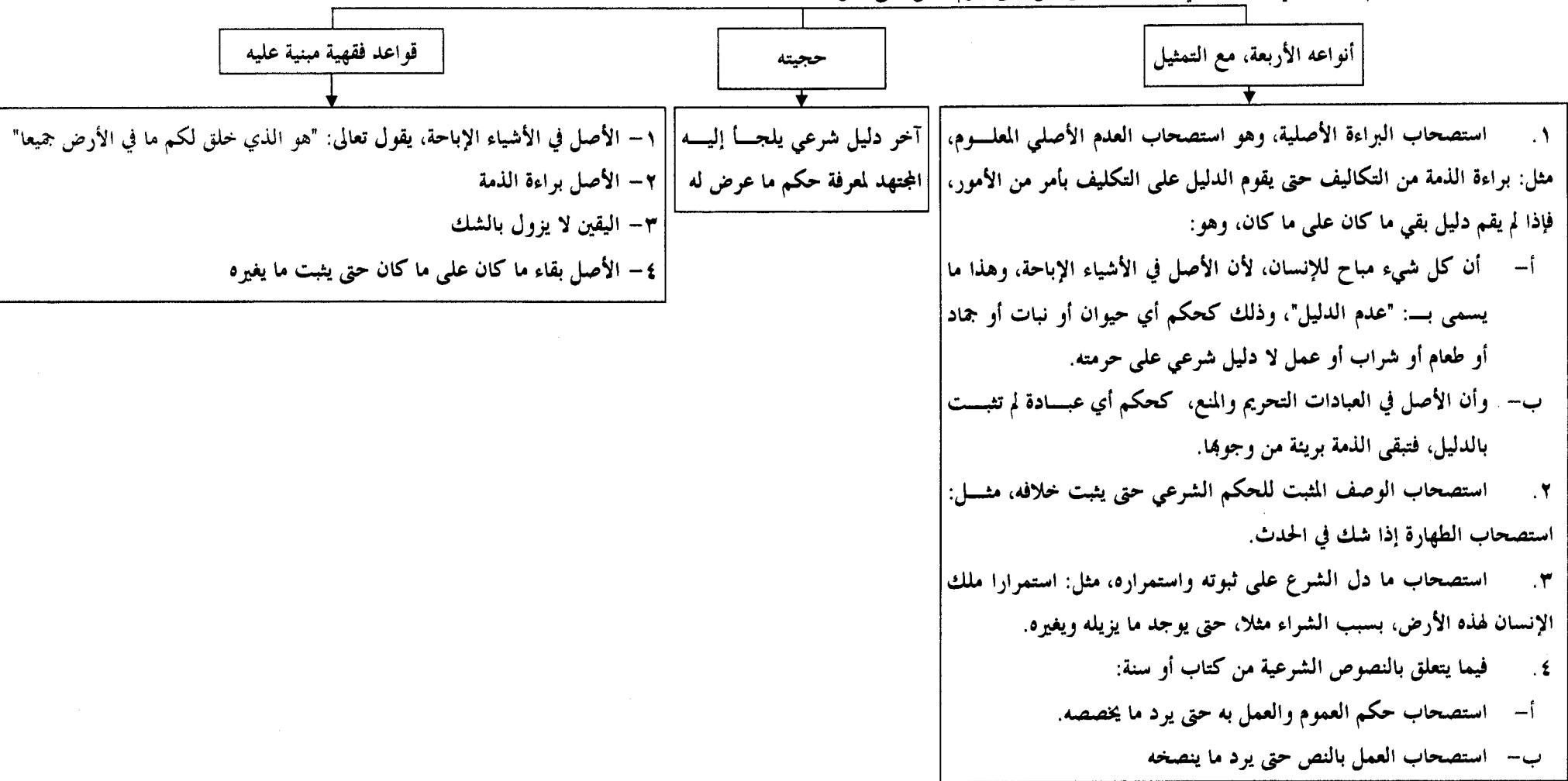
شروط اعتبار العرف حجة تثبت به الأحكام الشرعية:

١. أن يكون العرف عاماً أو غالباً.
٢. أن يكون العرف مطرياً أو أغلبياً.
٣. أن يكون موجوداً عند إنشاء التصرف.
٤. أن يكون ملزماً، أي يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس.
٥. أن يكون غير مخالف لدليل شرعي.
٦. أن يكون غير معارض بعرف آخر في نفس البلد.

الدليل العاشر: الاستصحاب^(١)

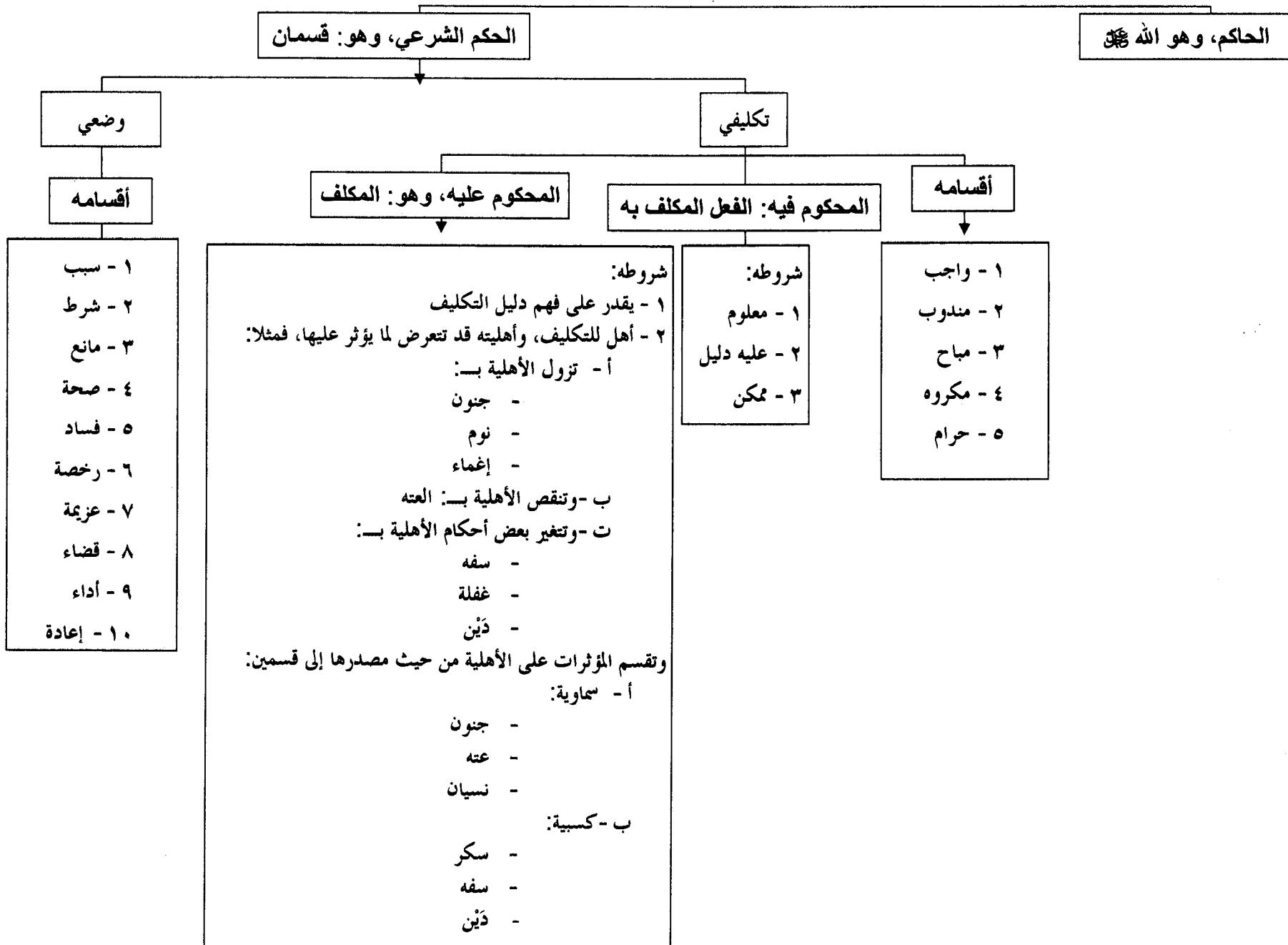
تعريفه لغة: اعتبار المصاحبة

اصطلاحاً: الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال



الأحكام الشرعية

الأحكام الشرعية، ويبحث فيها:



أولاً، الحكم وهو الله ﷺ

لا خلاف بين علماء المسلمين في أن مصدر الأحكام الشرعية جميع أفعال المكلفين هو الله سبحانه وتعالى، سواء أظهر حكمه في فعل المكلف:

- مباشرة من النصوص التي أوحى بها إلى رسوله ﷺ.

- أم اهتدى المجتهدون إلى حكمه سبحانه وتعالى في فعل المكلف، بواسطة الدلائل والإمارات التي شرعها لاستنباط أحكامه.

ولهذا اتفقت كلامتهم على تعريف الحكم الشرعي بأنه: "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً أو وضعاً"، واشتهر من أصولهم: "لا حكم إلا لله" ، وهذا مصدق قوله تعالى: (إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين) الأنعام: ٥٧

انظر: علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف: ٩٦

ثانياً، الحكم الشرعي، تعريفه وأقسامه^(١)

- تعريف الحكم الشرعي: اصطلاحاً، هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين: طلباً أو تخيراً أو وضعاً، والعلماء يجعلونه قسمين:

- تعريف الحكم لغة: المع

تعريفه: ما اقتضى وضع شيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو كون الفعل صحيحاً، أو فاسداً، أو رخصة، أو عزيمة، أو أداء، أو إعادة، أو قضاء، وفيما يلي أمثلة للتوضيح:

١. السبب، مثل: غروب الشمس سبب لإنفطار في رمضان
٢. الشرط، مثل: الاستطاعة شرط لوجوب الحج
٣. المانع، مثل: القتل مانع من الميراث
٤. الرخصة، مثل: التيمم عند فقدان الماء
٥. العزيمة، مثل: الوضوء عند وجود الماء، وعدم وجود مانع من الوضوء كالمرض وسبب اعتبار الرخصة والعزيمة أحکاماً وضعيّة هو: أن الحكم المنشور هو: جعل الضرورة سبباً في إباحة المظور، أو طروء العذر سبباً في التخفيف بترك الواجب، أو دفع المخرج عن الناس سبباً في تصحيح بعض عقود المعاملات بينهم، فهو في الحقيقة: وضع أسباب لسببيات
٦. الصحة، مثل: أداء الصلاة بشروطها وصفتها الشرعية
٧. البطلان، مثل: أداء الصلاة بغير صفتها الشرعية

سبب اعتبار الصحة والبطلان أحکاماً وضعيّة:

- ٠ أن الصحة هي ترتيب الآثار الشرعية على الأفعال والأسباب أو الشروط التي باشرها المكلف
- ٠ والبطلان هو: عدم ترتيب شيء من تلك الآثار، فالحكم بصحّة اليع: حكم بسيبيته شرعاً لأحكامه
- ٨. الأداء، مثل: أداء الصلاة في وقتها
- ٩. الإعادة، مثل: من صلى الظهر مرة أخرى، بعد أن صلاة مرة سابقة
- ١٠. القضاء، مثل: أداء الصلاة بعد انقضاء وقتها الشرعي

حكم تكليفي

تعريفه: ما اقتضى طلب فعل من المكلف أو كفه عن فعل أو تخيره بين فعل والكف عنه
مثال طلب فعل، وهو قسمان:

- ٠ طلب فعل جازم: (أوفوا بالعقود)^(١)
- ٠ طلب فعل غير جازم: صلاة السنن الرواتب واستخدام السواك الخ

مثال طلب ترك، وهو قسمان:

- ٠ طلب ترك جازم: (لا يسخر قوم من قوم)^(١)
- ٠ طلب ترك غير جازم: التهلي عن البول قائماً

مثال التخير بين الفعل والكف عنه: تناول هذا الطعام أو ذاك، ومعظم أنواع المعاملات وبالتالي فإن أنواع الحكم التكليفي تفصيلاً:

- المطلوب فعله قسمان:

١ - واجب

٢ - مندوب

٣ - مباح

٤ - مكروه

٥ - حرام

- المخير بين فعله وتركه:

- المطلوب تركه:

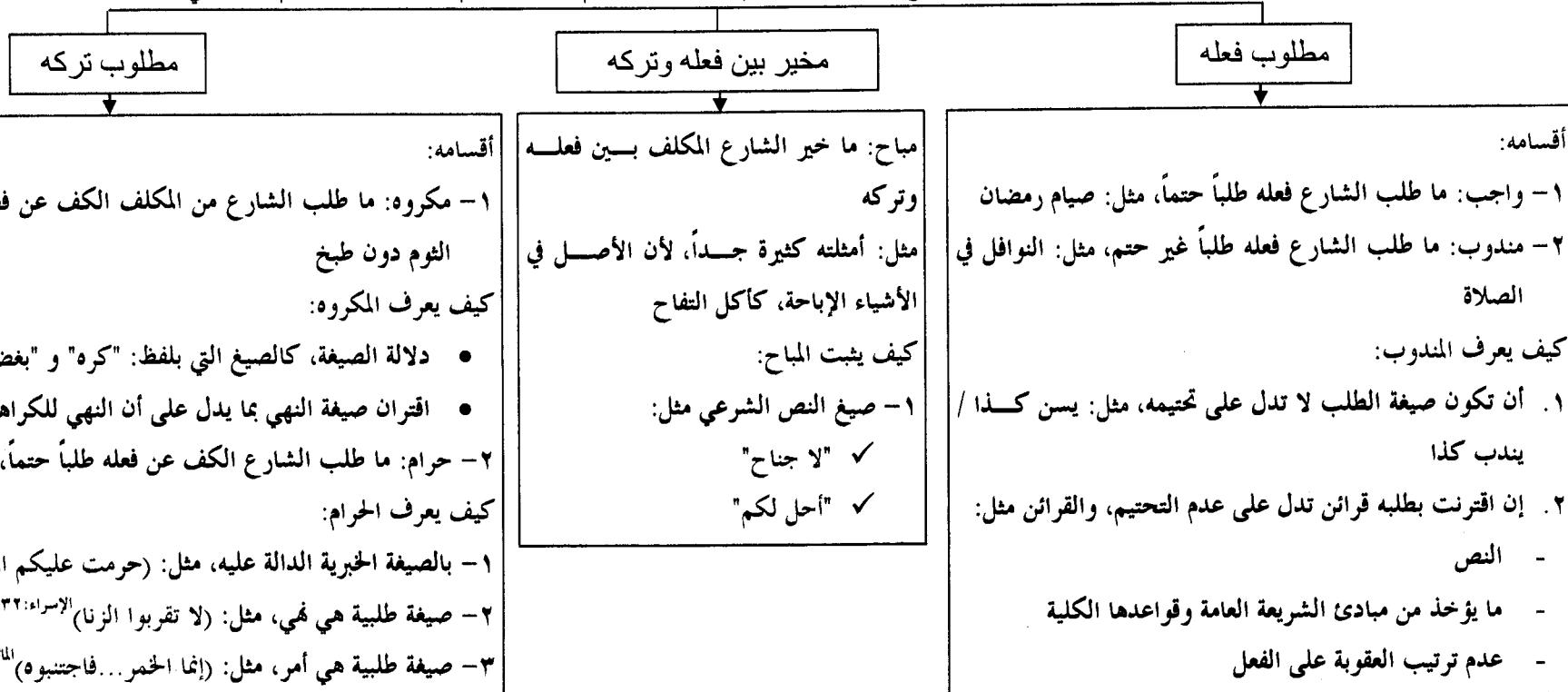
الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي^(١)

الفرق بشكل عام: أن الحكم الوضعي هو الوصف المتعلق بالحكم التكليفي، وهذا الوصف قد يكون سبباً كأوقات الصلاة سبب لوجوها، أو يكون شرطاً، كالحول شرط لوجوب الزكوة، أو مانعاً، كالنجاسة تمنع الصلاة، أو وقوع الفعل من المكلف صحيحاً أو فاسداً، أو رخصة أو عزيمة أو أداء، أو إعادة، أو قضاء، وفيما يلي بعض الفروق التفصيلية:

الحكم الوضعي	الحكم التكليفي
١. الخطاب في الحكم الوضعي: خطاب إخبار وإعلام، جعله الشارع علامة على حكمه، وربط فيه بين أمرين بحيث يكون أحدهما سبباً للأخر، أو شرطاً له أو مانعاً منه	١. الخطاب في الحكم التكليفي: خطاب طلب الفعل أو طلب الترک، أو التخيير بينهما، فيكون خطاب التكليف هو: طلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط
٢. الحكم الوضعي لا يشترط فيه قدرة المكلف على فعل السبب أو الشرط أو المانع أو الرخصة أو العزيمة أو الصحة أو الفساد:	٢. الحكم التكليفي يشترط فيه قدرة المكلف على فعل الشيء المكلف به
• فقد يكون مقدوراً للمكلف، كالقتل المانع من الإرث	٣. الحكم التكليفي يتعلق بالكسب وال مباشرة للفعل من الشخص نفسه:
• وقد يكون غير مقدور للمكلف كدلوك الشمس الذي هو سبب لوجوب الصلاة، وحولان الحول الذي هو شرط لوجوب الزكوة	• فإن عمل شيئاً يوافق أمر الشارع يؤجر عليه
٣. في الحكم الوضعي، قد يعاقب أشخاص بفعل غيرهم، وهذا وجبت الدية على العاقلة	• وإذا عمل شيئاً مخالفًا لأمر الله عز وجل، فإنه يأثم
٤. لا يشترط في الحكم الوضعي أن يكون معلوماً للمكلف، وبالتالي فقد يرث الإنسان دون علمه، وتحل المرأة بعقد أبيها عليها، ويضمن الناسي والنائم ما أتلفوه، الخ	٤. يشترط في الحكم التكليفي أن يكون معلوماً للمكلف، وأن يعلم أن هذا التكليف صادر من الله تعالى
٥. الحكم الوضعي يتعلق بالمكلف وغير المكلف:	٥. الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بفعل المكلف الذي توافرت فيه شروط التكليف وهي: البلوغ والعقل والفهم
• فمما تعلق بالمكلف: المكلف تجب عليه الزكوة ويضمن ما أتلفه لغيره	
• وما يتعلق بغير المكلف:	
١) المجنون والصبي: تجب الزكوة في ما هما	
٢) يضمن الناسي والنائم: ما أتلفوه لغيرهم	

أقسام الحكم التكليفي إجمالاً^(١)

أقسام الحكم التكليفي بشكل عام هي: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، وحرام، ويمكن أن نقسم هذه الأحكام الخمسة ثلاثة أقسام، كما يلي:



ملاحظات:

١- أقسام الحكم التكليفي الخمسة أعلاه عند الجمهور، أما الحنفية فيقسموها إلى سبعة أقسام:

فالواجب قسمان: ما طلب بدليل قطعي فهو فرض وما طلب بدليل ظني فهو الواجب

والحرام قسمان: ما في عنه بدليل قطعي فهو حرام وما في عنه بدليل ظني فهو مكروه تحريراً

٢- قد تتعري الفعل الأحكام الخمسة، وذلك بحسب ما يلبسه كالزواج فقد يكون فرضاً أو مندوباً أو مباحاً أو مكروهاً أو حرماً

أقسام الحكم التكاليفي تفصيلاً

حرام	مكروه	مباح	مندوب	واجب
هو: ما طلب الشارع الكف عن فعله طلباً حسماً مثلاً: شرب الحمر	هو: ما طلب الشارع من المكلف الكف عن فعله طلباً غير حسم مثلاً: أكل الثوم دون طبع	هو: ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه مثلاً: أمثلة كثيرة، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، كأكل النفاح	هو: ما طلب الشارع فعله طلباً غير حسم مثلاً: التوافل في الصلاة	هو: ما طلب الشارع فعله طلباً حسماً مثلاً: صيام رمضان
<p>طبع الواجب:</p> <ol style="list-style-type: none"> فعل الأمر، (وأقيموا الصلوة وأسلوا الركابة) المضارع المجزوم سلام الأمر، (وليظفوا بالبيت العين) اسم فعل الأمر، (عليكم بحسبكم) المصدر النائب عن فعل الأمر، (فصرب الرقاب) التصريح بمقتضى الأمر، (إن الله يأمركم) التصريح بمقتضى الإيجاب أو الفرض أو الكف، (فريضه من الله)، (نكت علىكم) كل أسلوب يفيد الوجوب لغة، (ولله على الناس حج البيت) ترتيب الدم والعقاب على الشرك، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) 				

تقسيمات الواجب^(١)

من حيث التعيين وعدمه	من حيث المقدار المطلوب من المكلف	من حيث المطالب بأدائه	من حيث وقت أدائه
<p>أولاً، معين: ما طلبه الشارع بعينه، ومثاله: الصلاة</p> <p>ثانياً، غير معين: ما طلبه الشارع واحداً من أمور معينة، ومثاله: أحد خصال الكفارة</p>	<p>أولاً، محدد: ما عين الشارع له مقداراً معلوماً بحيث لا تبرأ ذمة المكلف من هذا الواجب إلا إذا أداه على ما عينه الشارع، ومثاله: الصلاة/ الزكاة</p> <p>ثانياً، غير محدد: ما لم يعين الشارع مقداره بل طلبه من المكلف بغير تحديد، مثاله: التعاون على البر</p>	<p>أولاً، عيني: ما طلب الشارع فعله من فرد من أفراد المكلفين، ولا يجزي قيام مكلف به عن آخر، ومثاله: الصلاة/ الزكاة</p> <p>ثانياً، كفائي: ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين، لا من كل فرد منهم بحيث إذا قام به بعض المكلفين سقط الإثم عن الباقين، ومثاله: صلاة الجنازة</p> <p>أيهما أهم فرض العين أم فرض الكفاية: فرض العين أهم، لأنها مفروض حقاً للنفس، فهو أهم وأكثر مشقة، بخلاف فرض الكفاية، فإنه مفروض حقاً للكافلة، والأمر إذا عم خف، وإذا خص ثقل، وقيل: من اشتغل بفرض الكفاية وعليه فرض عين، وزعم أن مقصوده الحق، فهو كذاب، مثل من ترك الصلاة، واشتغل في نسج الثياب فصداً لستر العورات</p>	<p>أولاً، مؤقت: ما طلب الشارع فعله حتماً في وقت معين، وهو قسمان:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. ماضي: وهو ما حدد وقت أدائه، بحيث لا يسع غيره مثل: صوم رمضان ٢. موسع: وهو ما حدد وقت أدائه، بحيث يسعه ويسع غيره من جنسه، مثل: صلاة الظهر، والواجب الموسع يضيق بطريقين: <ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء إلى آخر الوقت بحيث لا ينفصل زمانه عنه • بغلبة الظن بعدم البقاء إلى آخر الوقت، كما لو كانت المرأة تعرف أن الح稗ن يأتيها في ساعة معينة من الوقت، فيجب عليها الفعل

أقسام الحكم الوضعي^(١)

الأداء والقضاء والإعادة	الصحة وعكسها البطلان	العزيمة وعكسها الرخصة	الشرط وعكسه المانع	السبب
<p>تعريف الأداء: فعل الشيء في وقته، مثل: أداء صلاة الظهر في وقتها</p> <p>تعريف القضاء: فعل الشيء بعد خروج وقته العين شرعاً، مثل: من صلى الظهر بعد خروج وقت الظهر، ودخول وقت العصر</p> <p>تعريف الإعادة: فعل الشيء مرة أخرى، مثل: إعادة صلاة الظهر التي كان قد صلاتها</p>	<p>تعريف الصحة: اعتبار الشرع الشيء في حق حكمه، فصحة الشيء: استجمامه جميع شروطه وأركانه وارتفاع موانعه، سواء كان عبادة أو معاملة:</p> <p>مثال العبادات: وقوع الصلاة صحيحة</p> <p>مثال المعاملات: وقوع البيع صحيح</p> <p>تعريف البطلان: عدم اعتبار الشيء في حق حكمه، يعني عدم استجمامه شروطه وأركانه، وعدم انتفاء موانعه</p> <p>مثاله في العبادات: الصلاة بلا طهارة</p> <p>مثال المعاملات: بيع ما لا يملك</p>	<p>تعريف العزيمة: ما شرعه الله أصالة من الأحكام العامة التي لا تختص بحال دون حال ولا يكلف دون مكلف</p> <p>مثل: صيام رمضان لمن وجب عليه، ولا عذر له في الإفطار</p> <p>تعريف الرخصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ما شرعه الله من الأحكام تخفيفاً على المكلف في حالات تقضي هذا التخفيف وأقول: ما شرع لعذر شاق في حالات خاصة وأقول: استباحة المحظور بدليل مع قيام دليل المحظوظ <p>مثل: السفر سبب للفطر في رمضان</p>	<p>تعريف الشرط: أمر خارج عن حقيقة المشروط، ويلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجوده</p> <ul style="list-style-type: none"> يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود مثل: الطهارة شرط للصلاحة <p>تعريف المانع: ما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب</p> <ul style="list-style-type: none"> مثل: القتل مانع من الإرث يلزم من وجوده عدم 	<p>تعريفه: ما جعله الشارع علامه على مسببه، وربط وجود المسبب بوجوده وعدمه بعده</p> <p>وقيل، هو: أمر ظاهر منضبط جعله الشارع علامه على حكم شرعى هو: مسببه</p> <p>مثل: دخول الوقت سبب لوجوب الصلاة</p> <ul style="list-style-type: none"> * يلزم من وجوده وجود المسبب * ويلزم من عدمه عدم المسبب * كل علة للحكم تسمى سببه، وليس كل سبب للحكم يسمى علته * يلزم من وجوده وجود ومن عدمه عدم

الحكم الوضعي الأول: السبب، وتقسيماته^(١)

من حيث القول والفعل

- أ- سبب قولي لفظي، وهو: ما كان معتمداً على القول واللفظ، كصيغ العقود
- ب- سبب فعلي، وهو: ما كان ناشتاً عن الفعل، كالقتل سبب للفحاص، وشرب الخمر للحد الفرق بينهما:
الأسباب القولية: لا تصح من السفيه والمحجور عليه، كما لو أعتق عبده أو وهبه أو باع الأسباب الفعلية: تصح من السفيه والمحجور عليه، كما لو وطأ المحجور عليه أمته، فإنما تصرير أم ولد

من حيث فعل المكلف وقدرته

- أ- سبب من فعل المكلف مقدوراً له، أمثلة:
 - القتل العمد سبب لوجوب القصاص
 - عقد البيع سبب لإثبات الملك
 - عقد الإجارة سبب جواز الانتفاع بالمؤجر
 - عقد الزواج سبب لإثبات حل الوطء
 - ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة
- ب- سبب ليس من فعل المكلف ولا مقدوراً له، أمثلة:
 - دخول الوقت سبب لإيجاب الصلاة
 - القرابة سبب للإرث
 - الصغر سبب لثبوت الولاية على الصغير

من حيث المسبب

- أ- سبب حكم تكليفي، مثل:
- دخول الوقت سبب لإيجاب إقامة الصلاة
- شهود رمضان سبب لإيجاب صومه
- ملك النصاب سبب لإيجاب الزكاة
- السرقة سبب لإيجاب القطع
- المرض سبب لإباحة الفطر في رمضان، ... الخ
- ب- سبب لإثبات ملك أو حل، أو لإزالة ملك أو حل، مثل:
- البيع سبب لإثبات الملك/ للمشتري
- البيع سبب لإزالة الملك/ للبائع
- العقد سبب لإنقاذ الملك
- الوقف سبب لإنقاذ الملك
- عقد الزواج سبب لإثبات الحل
- الطلاق سبب لإزالة الحل
- القرابة سبب لاستحقاق الإرث
- المصاهرة سبب لاستحقاق الإرث
- الولاء سبب لاستحقاق الإرث
- إتلاف مال الغير سبب لاستحقاق الضمان على المتلف
- الشركة سبب لاستحقاق الشفعة

إذا وجد السبب سواء أكان من فعل المكلف أم لا:

- وتوافرت شروطه

- وانتفت موانعه

ترتب عليه حكمه سواء:

- أكان مسببه حكماً تكليفياً

- أم إثبات ملك أو حل أو إزالتها

السبب، وعلاقته ببعض الأحكام الوضعية

السبب والأداء والإعادة والقضاء	السبب والصحة والفساد	السبب والعلة
<p>الأداء هو فعل أو لامع وفعال فهو المطرد عن الأداء.</p> <p>والإعادة هو فعل ذات الأداء على في الأول والفت.</p> <p>والفساد هو فعل غير عريض أو غير أخدم شرعاً وعده كلية ومحضة تضر المصلحة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • لأن الآخرين الرؤس سبب الأداء • وحرج الرؤس سبب المفسدة • وفساد المفسدة سبب المفسدة 	<p>الصحة، هي: موافقة الفعل ذي الوجيه لأمر الشارع.</p> <p>والفساد، هو: خالفة الفعل ذي الوجيه لأمر الشارع.</p> <p>والصحة والفساد داخلان في السبب، لأن حقيقة السبب قد وجدت فيما، حيث إن الفعل</p> <ul style="list-style-type: none"> • إذا استوفى أركانه وشروطه، فإن هذا سبب لصححة، وترتب آثاره عليه • وإذا لم يسْرُفْ أركانه وشروطه، فإن هذا سبب لفساده، وعدم ترتب آثاره عليه 	<p>العلة هي: الوصف المعرف للحكم، وتغير السبب من أقسام السبب</p> <p>للسبب أعم من العلة حيث أن السبب ينبع إلى العلة.</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- سبب معلوم المعنى، أي أن الفعل يدرك ارتباط الحكم به، فيتم إسْرُوفْ العلة على المعرفة فهي سبب المعرفة، وعلة المعرفة ٢- سبب غير معلوم المعنى، وهو الذي لا يدرك الفعل ارتباط الحكم به، فهذا سبب لا يدركه، كالمجهول الرؤس، يسمى سبب بمحضه المجهول، ولا يسمى بذلك أعدم، لأن كذا يكتفى به، فيتم إسْرُوفْ العلة، وترجح المعرفة، حيث

الحكم الوضعي الثاني: الشرط^(١)

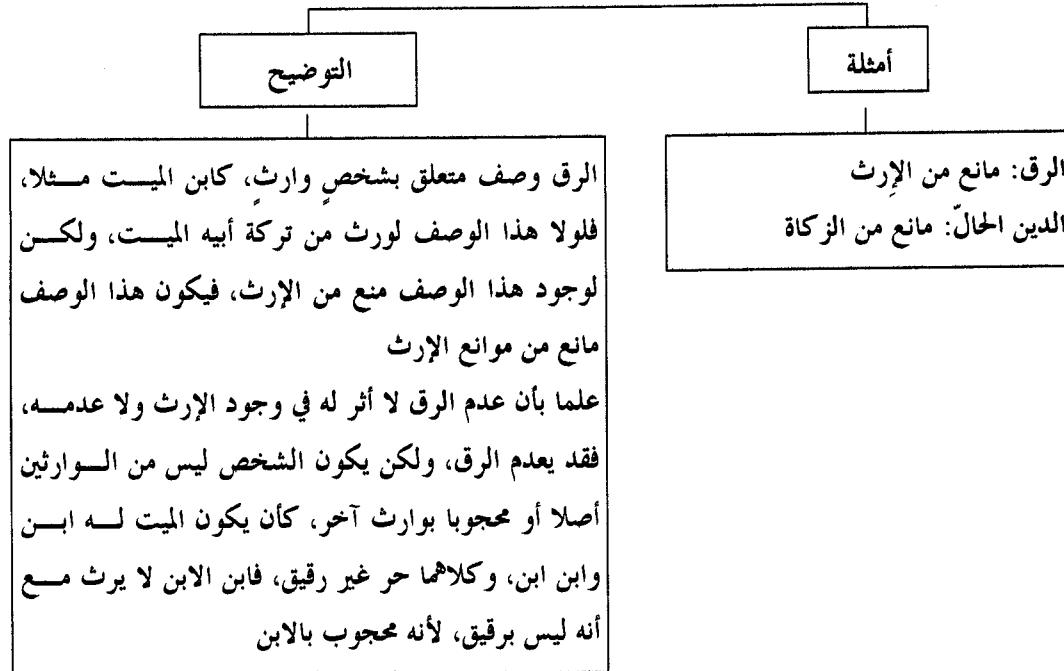
تعريفه: أمر خارج عن حقيقة المشروط يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجوده

أقسامه مع التمثيل	الفرق بينه وبين الركن	علاقته بالسبب	أمثلة
<p>١- شرعي: يشترط بحكم الشرع مثل: جميع الشروط التي اشترطها الشارع في الزواج والبيع والهبة والوصية والعبادات والحدود، الخ.</p> <p>٢- جعلـي: يشترط من المكلف مثل: ما يشترطه الزوج لطلاق زوجته وما يشترطه السيد ليعق عبده ويشترط في هذا النوع: أن يكون الشرط غير مناف حكم العقد أو التصرف، فإذا كان منافيـاً حـكم العـقد بـطـلـ العـقد، لأن الشرط مـكـملـ لـلـسـبـبـ.</p> <p>مثال ذلك: العقود التي تفـيدـ المـلـكـ التـامـ أوـ الـخـلـ التـامـ، كـعـقدـ الـبـيعـ وـعـقدـ الـرـواـجـ.</p> <p>حكمـهاـ الشـرـعيـ: أنـ الأـثـرـ المـتـرـبـ عـلـيـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـاـ لاـ يـتـرـاـخـيـ عـنـ صـيـغـتـهـ، فـإـذـاـ عـقـدـ الـمـكـلـفـ بـيـعـاـ أوـ زـوـاجـاـ، وـعـلـقـ وـاحـدـاـ مـنـهـاـ عـلـيـ أـنـ يـوـجـدـ شـرـطـهـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ، فـإـنـ مـقـتـضـيـ هـذـاـ الـاـشـتـرـاطـ أـنـ لـاـ يـوـجـدـ أـثـرـ الـعـقـدـ إـلـاـ إـذـاـ وـجـدـ الـشـرـطـ، وـهـذـاـ يـنـافـيـ مـقـتـضـيـ الـعـقـدـ وـهـوـ: أـنـ حـكـمـهـ لـاـ يـتـرـاـخـيـ عـنـهـ، وـلـذـاـ بـطـلـ الـبـيعـ الـمـلـقـ عـلـيـ شـرـطـ، وـالـرـواـجـ الـمـلـقـ عـلـيـ شـرـطـ، فـالـشـرـطـ الـجـعـلـيـ إـذـاـ اـعـتـرـهـ الشـارـعـ صـارـ كـالـشـرـطـ الـشـرـعيـ</p>	<p>معـ أـنـ كـلـ مـنـهـاـ يـتـرـقـفـ وـجـودـ الـحـكـمـ عـلـيـ وـجـودـ إـلـاـ أـنـ:</p> <p>ـ الرـكـنـ جـزـءـ مـنـ حـقـيـقـةـ الشـيـءـ مـثـلـ: الـرـكـوـعـ رـكـنـ الـصـلـاـةـ لـأـنـ جـزـءـ مـنـ حـقـيـقـةـ الشـيـءـ،</p> <p>ـ الشـرـطـ أـمـرـ خـارـجـ عـنـ حـقـيـقـةـ الشـيـءـ، وـلـيـسـ مـنـ أـجـزـائـهـ، مـثـلـ: الـطـهـارـةـ شـرـطـ الـصـلـاـةـ، لـأـنـاـ أـمـرـ خـارـجـ عـنـ حـقـيـقـةـهاـ</p>	<p>الـشـرـوـطـ الـشـرـعـيـةـ تـكـمـلـ السـبـبـ وـتـجـعـلـ أـثـرـهـ يـتـرـبـ عـلـيـ مـثـالـ:</p> <p>١ـ الـقـتـلـ سـبـبـ لـإـيجـابـ الـقـصـاصـ وـلـكـنـ بـشـرـطـ أـنـ يـكـونـ عـمـدـاـ عـدـرـانـاـ</p> <p>٢ـ عـقـدـ الـرـواـجـ سـبـبـ مـلـكـ الـمـتـعـةـ، وـلـكـنـ بـشـرـطـ أـنـ يـمـضـرـهـ شـاهـدـانـ وـهـكـذـاـ كـلـ</p> <p>ـ عـقـدـ</p> <p>ـ أـوـ تـصـرـفـ</p> <p>ـ لـاـ يـتـرـبـ أـثـرـهـ عـلـيـهـ إـلـاـ إـذـاـ تـسـفـرـتـ شـرـوـطـهـ</p>	<p>١ـ الـرـوـجـيـةـ شـرـطـ لـإـيقـاعـ الـطـلاقـ:</p> <p>ـ فـإـذـاـ لـمـ تـوـجـدـ لـمـ يـوـجـدـ طـلاقـ</p> <p>ـ وـإـذـاـ وـجـدـتـ لـاـ يـلـزـمـ وـجـودـ الـطـلاقـ</p> <p>٢ـ الـوـضـوـءـ شـرـطـ لـصـحـةـ إـقـامـةـ الـصـلـاـةـ:</p> <p>ـ فـإـذـاـ لـمـ يـوـجـدـ لـاـ تـصـحـ الـصـلـاـةـ</p> <p>ـ وـلـاـ يـلـزـمـ مـنـ وـجـرـدـ إـقـامـةـ الـصـلـاـةـ</p>

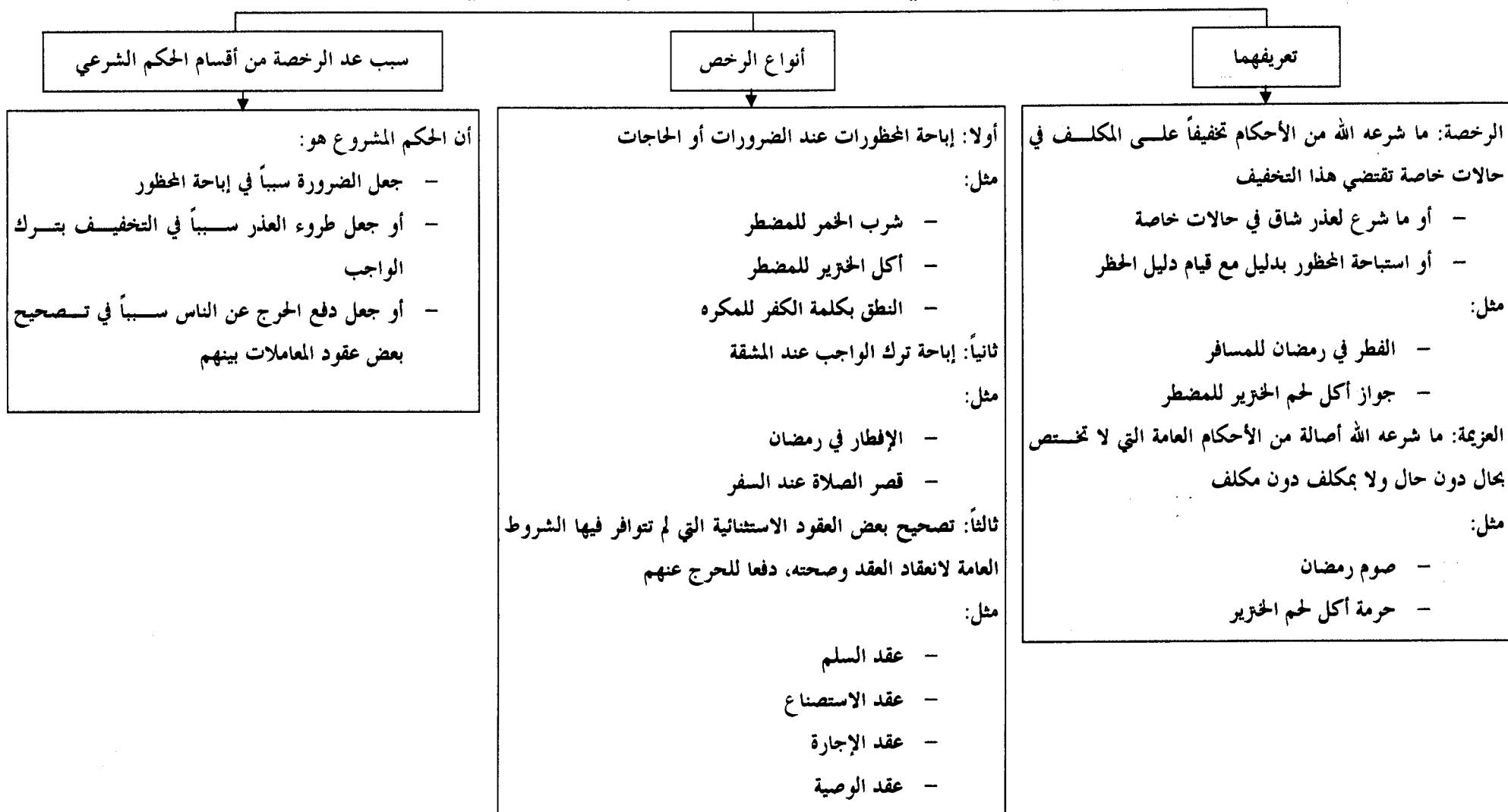
الحكم الوضعي الثالث: المانع^(١)

المانع لغة: الحاجز أو الحائل

المانع اصطلاحاً: وصف يلزم من وجوده عدم متعلقه، ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدمه



الحكمين الوضعيين الرابع والخامس: الرخصة والعزيمة^(١)



الحكمين الوضعيين السادس والسابع: الصحة والبطلان^(١)

سبب اعتبار الصحة والبطلان من أقسام الحكم الوضعي

- ١- أن الصحة هي ترتيب الآثار الشرعية على الأفعال والأسباب والشروط التي باشرها المكلف
- ٢- والبطلان هو عدم ترتيب الآثار الشرعية على الأفعال والأسباب والشروط التي باشرها المكلف

مثال: الحكم بصحة البيع حكم بـ: سبيته شرعاً لأحكامه

الصحة والبطلان يتعلقان بـ:

أولاً، أفعال مطلوبة من المكلفين، مثل:

- صلاة	- صيام	- زكاة
معنى صحتها: أن تترتب آثارها الشرعية عليها		
كيف تقع صحيحة؟ بأن تؤدي مستكملة لـ:		
- أركانها		
ثانياً، أسباب شرعاً الشارع، مثل:		
- زواج	- طلاق	- بيع
معنى صحتها: أن تترتب آثارها الشرعية عليها		
كيف تقع صحيحة؟ أن تؤدي مستكملة:		
- أركانها		
ثالثاً، شروط شرعاً الشارع، مثل: الطهارة للصلوة		
معنى صحتها: أن تترتب آثارها الشرعية عليها		
كيف تقع صحيحة؟ أن تؤدي مستكملة:		
- وشروطها		

معناهما

معنى الصحة: ترتيب الآثار الشرعية على:

- ١- ما طلبه الشارع من المكلفين من أفعال

- ٢- ما شرعه الشارع للمكلفين من أسباب

- ٣- ما شرعه الشارع للمكلفين من شروط

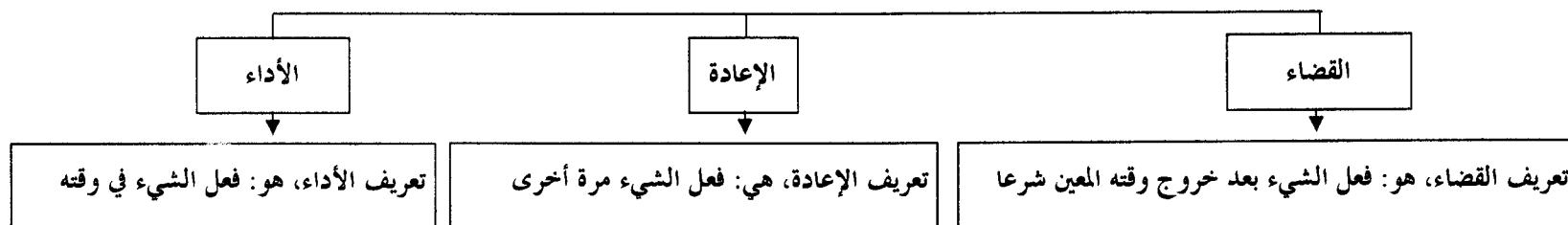
معنى البطلان: عدم ترتيب الآثار الشرعية على:

- ١- ما طلبه الشارع من المكلفين من أفعال

- ٢- ما شرعه الشارع للمكلفين من أسباب

- ٣- ما شرعه الشارع للمكلفين من شروط

الأحكام الوضعية الثامن والتاسع والعاشر: القضاء والإعادة والأداء



ثالثاً: المحكوم فيه^(١)

هو فعل المكلف الذي تعلق به حكم الشارع

شروطه

أمثلة

يشترط في الفعل المكلف به أن يكون:

- ١ - معلوماً للمكلف علماً تاماً، حتى يستطيع المكلف القيام به كما طلب منه
- ٢ - معلوماً أن التكليف به صادر من له سلطان التكليف ومن يجب على المكلف إتباع أحكامه
- ٣ - معذوماً
- ٤ - ممكناً، أو أن يكون في قدرة المكلف أن يفعله أو يكف عنه، ويترفع عن هذا الشرط أمران:

الأول: أنه لا يصح شرعاً التكليف بالمستحيل ب نوعيه:

١. المستحيل لذاته: أي المستحيل عقلاً، مثل: أن يوجد الإنسان في مكانين مختلفين في نفس الوقت
٢. المستحيل لغيره: أي المستحيل عادة، مثل: أن يحمل الإنسان جبلًا

الثاني: لا يصح شرعاً تكليف المكلف:

١. بأن يفعل غيره فعلاً أو يكف غيره عن فعل، مثل: أن يكلف عمرو، أن يصلي زيد
٢. أو تكليفه بأمر جبلي للإنسان مثل: الغضب والخوف والطول والقصر واللون الخ

وهذا الشرط لا يعني عدم وجود مشقة في الأفعال والتکاليف الشرعية، فالمشقة نوعان:

١. معتادة: كمشقة الأعمال الحياتية المختلفة وهذه لا تخلو منها التکاليف الشرعية
٢. غير معتادة: كمشقة الرهبة والوصال في الصوم، لذا شرع الله لنا الرخص عند وجود الأعذار
لصرف هذا النوع من المشقة

٥ - فعل واجب: الوفاء بالعقد، وهذا الوجوب مستفاد من قوله تعالى:

أوفوا بالعقود "المائدة ١٩"

- ١ - فعل مندوب، صلاة الضحى
- ٢ - فعل مباح، أكل الفواكه
- ٣ - فعل مكروه، الشرب واقفا
- ٤ - فعل حرام، قتل النفس التي حرم الله، بغير حق، وهذه الحرمـة مستفادـة من قوله تعالى "ولا تقتلوا النفسـ التي حرمـ الله" الإسراء ٣٣،

الخ

رابعاً، المحكوم عليه (المكلف)^(١)

تعريفه: هو المكلف الذي تعلق حكم الشارع بفعله، وله شرطان:

أن يكون أهلاً لما كلف به

القدرة على فهم دليل التكليف

معنى الأهلية لغة: الصلاحية، يقال: أهل لكتذا، أي: صالح لكتذا
 معنى الأهلية اصطلاحاً: يتضح من خلال تعريف قسميها فيما يلي:
 أ- أهلية وجوب وهي: صلاحية لإنسان لأن ثبت له حقوق وتحب عليه واجبات
 ب- أهلية أداء وهي: صلاحية المكلف لأن تعتبر شرعاً أقواله وأفعاله، بحيث إذا صدر
 منه عقد أو تصرف، كان معتبراً شرعاً وترتبت عليه أحكامه

والقدرة على فهم أدلة التكليف تتحقق بـ:

أ- العقل

و بما أن العقل أمر خفي فقد ربط الشارع التكليف بأمر ظاهر يدرك بالحس هو
 مظنة العقل وهو: البلوغ

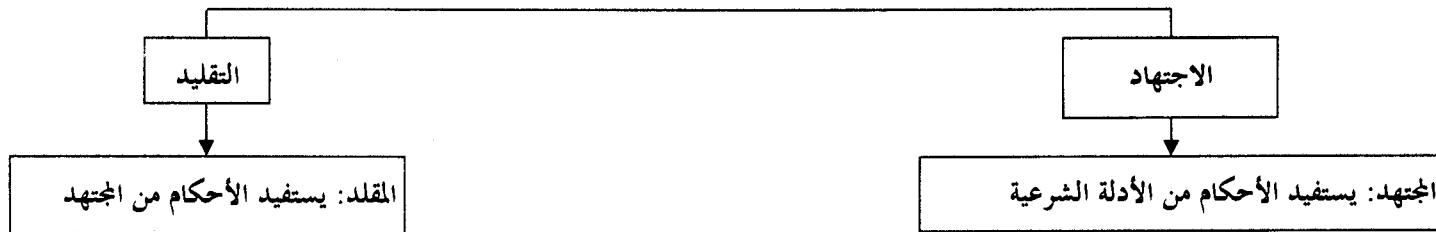
وبالتالي فلا تكليف على: الجنون والصبي والغافل والنائم والمسكران
 قال رسول الله ﷺ "رفع القلم عن ثلاثة ..."
 وقال ﷺ "من نام عن صلاة ..."

ب- كون النصوص التي يكلف بها العقلاء في متناول عقوفهم

أقسام الأهلية، وحالات الإنسان بالنسبة لأهلية الأداء^(١)



الاجتهاد والتقليد



بعض الأحكام التي تم التوصل إليها ثلاثة أقسام		
يقدر أن استبطاط الحكم من الدليل	يعرف الدليل	مجتهد
	يعرف الدليل	متبع
	لا يعرف الدليل	مقلد

الاجتهاد: تعريفه، وأهميته، وحكمه، وأركانه

لغة: بذل الجهد، والجهد هو الوسع والطاقة

اصطلاحاً: بذل الوسع في إدراك حكم شرعي بطريق الاستنباط من هو أهل له



أنواع الاجتهاد من حيث من يقوم به، وموضوعه ومجاله

موضوع و مجال الاجتهاد

موضوع و مجال الاجتهاد، هو: الأحكام الشرعية الظنية، التي لم ينص عليها، ولم يجمع عليها، وبالتالي فلا اجتهاد في:

١. النص الشرعي القطعي الواضح الدلالة، لأنه لا مجال للاستباط فيه، فلا خلاف أنه لا اجتهاد مع النص
٢. المسائل المجمع عليها إجماعاً معتبراً

أنواع الاجتهاد من حيث من يقوم به

الاجتهاد الجماعي: أن يصدر الاجتهاد عن ثلة من العلماء والفقهاء الشرعيين، وثلة من الخبراء والمتخصصين في مجالات العلوم الأخرى، كالطب والاقتصاد الخ، وفي العادة يتم هذا الاجتهاد ضمن مؤسسات وهيئات، مثل: مجتمع الفقه و هيئات كبار العلماء و مراكز البحث والإفتاء، ومن أشهر هذه المؤسسات المعاصرة:

١. مجتمع الفقه الإسلامي في جدة
٢. مجتمع الفقه الإسلامي في الهند
٣. هيئة كبار العلماء في السعودية
٤. مجتمع البحوث الإسلامية في القاهرة
٥. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في القارة الأوروبية

وهذا النوع من الاجتهاد من ضرورات العصر الحاضر، ولعل أهم أسباب وجوده:

١. كثرة المستجدات والمكتشفات وتشعب العلوم وتفرعها وتدخلها، مما يعقد إمكانية أن يحيط بها شخص واحد، فكيف مثلاً يستطيع شخص ما أن يمتلك كل شروط الاجتهاد، ثم بعد ذلك يعرف كل ما يتعلق بالأحكام الطبية التخصصية المتعلقة بالهندسة الوراثية والجينات وأطفال الأنابيب، الخ من فروع المواريثة الطبية التي يتطلب معرفتها الدقيقة عشرات السنين في الدراسات الطبية التخصصية

٢. لعل هناك سبباً آخر يتمثل في عدم وصول العلماء المعاصرين، لمستوى علماء السلف في القدرة العلمية، والمعرفة المتكاملة في فروع العلوم المختلفة الالزامية للمجتهد، مثل معرفة قدر كافٍ من علوم القرآن والسنّة واللغة العربية وأصول الفقه، وغير ذلك من شروط الاجتهاد

الاجتهاد الفردي: هو الاجتهاد الصادر من أحد علماء الشريعة منفرداً، سواءً من السلف، مثل: الخلفاء الأربعة والأنمة الأربعة، أبي حنيفة والشافعي وأبي حمزة وأبي الأسود وأبي عبد الله عائشة، أو الخلف، وهذا النوع من الاجتهاد هو الأقدم والأصل، والذي كان على مر العصور مصدر الأحكام الاجتهادية للنوازل

شروط الاجتهاد^(١)



شروط تتعلق بأدلة الأحكام

شروط شخصية في المحدث

١- شروط تتعلق بالقرآن الكريم:

★ معرفة الآيات الدالة على الأحكام

٢- شروط تتعلق بالسنة المطهرة:

★ معرفة الأحاديث الدالة على الأحكام

٣- شروط تتعلق بالقرآن والسنة معاً:

★ أن يكون عارفاً بدلائل ألفاظهما، خبيراً بما يصح من الأساليب وما لا يصح

٤- شرط يتعلق بالإجماع: معرفة مواطن الإجماع حتى لا يخالفها

٥- شروط تتعلق بكل طرق الاستدلال، سواء المتفق عليه أو المختلف فيه:

★ أن يعرف حقيقتها

★ أن يعرف شروط الاستدلال بها

★ أن يعرف كيفية الاستدلال بها

★ أن يكون عارفاً بمراتبها، من حيث أولوية الاستدلال بها

★ أن يكون عارفاً بطرق الجمع بينها عند التعارض

★ أن يكون عارفاً بطرق الترجيح بينها عند التعارض، إذا لم يستطع الجمع

١- الإسلام

٢- العقل

٣- البلوغ

٤- العدالة

تجزؤ الاجتهاد، وهل كل مجتهد مصيّب وما مأجور؟^(١)

المقصود بتجزؤ الاجتهاد: أن يكون الفقيه مجتهداً في باب من أبواب الفقه دون غيره، أو في مسألة دون مسألة

هل كل مجتهد مصيّب وما مأجور

تجزؤ الاجتهاد

- أولاً، هل كل مجتهد مصيّب؟ في الأمر تفصيل:
 - ★ في المسائل الاعتقادية ليس كل مجتهد مصيّب
 - ★ في المسائل العملية القطعية ليس كل مجتهد مصيّب
 - ★ في المسائل العملية الظنية، اختلف العلماء:
 - فقيل: الجميع مصيّبون
 - وقيل: المصيّب واحد، وأدلة هذا القول:
 - ✓ قوله **ﷺ**: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر" متفق عليه، فسمى الرسول **ﷺ** أحد المجتهدين مصيّباً والآخر خطئاً
 - ✓ لو كان الحق يتعدد للزم اجتماع الضدين في بعض صور الاجتهاد
 - ✓ إجماع الصحابة على وصف بعض الاجتهادات بالخطأ، كقول ابن مسعود **رض**: "أقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان" أحد والساني
 - ثانياً، هل كل مجتهد مأجور؟ الجمهور متّفقوّن، بل نقل بعضهم الإجماع على أن كل مجتهد من المسلمين مأجور:
 - ★ إن أصاب فله أجران، أجر على الاجتهاد وأجر على الإصابة
 - ★ وإن أخطأ فله أجر واحد على الاجتهاد
 - الدليل: حديث "إذا حكم الحاكم" المذكور أعلاه

- ★ ليس من محل التراعي أن يجتهد في مسألة فقهية من لم تتوافر فيه شروط الاجتهاد العامة مثل:
 - ١- معرفة اللغة العربية
 - ٢- معرفة دلالات الألفاظ
 - ٣- القدرة على الاستنباط
 - ٤- معرفة ما يحتاج إليه في المسألة من أصول الفقه
- ★ موضع التراعي أن من له قدرة على النظر في الأدلة والاستنباط منها، وحصل الشروط العامة للاجتهاد، إذا لم يحيط بأدلة الفقه كلها، هل له أن يجتهد في المسائل التي أحاط علمًا بأدتها؟
- ١- جمهور العلماء: له أن يجتهد في المسائل التي أحاط بأدتها، وقدر على النظر فيها، ولو لم يستطع الاجتهاد في مسألة أخرى لقصوره عن الإحاطة بأدتها
- الدليل: أكثر العلماء كانوا يتعوّدون في بعض المسائل، مما يدل على أنهم لم يحيطوا بأدتها، ويغتّون في غيرها لاحاطتهم بأدتها
- ٢- الشوكاني وبعض العلماء: ليس له أن يجتهد في باب أو مسألة، لأن الاجتهاد لا يتجزأ
- الدليل: مسائل الفقه متصلة بعضها بسلسلة متصلة الحلقات، ولا يمكن أن يحيط بأدلة مسألة ما لم يحيط بأدلة المسائل الأخرى
- ٣- فريق آخر: قالوا أنه يتجزأ بالنسبة للأبواب لا بالنسبة للمسائل في الباب الواحد
- الدليل: أن المسائل في الباب الواحد مدار كها متصلة بعضها وأما الأبواب فليست كذلك
- الراجح: يجوز أن يتجزأ الاجتهاد، بالنسبة للمسائل التي تكلم فيها الفقهاء السابقون دون النوازل
- الدليل: أن المسائل التي اشتهر كلام الفقهاء فيها قد حصرت أدتها أو أغلبها، فامكّن أن يطلع عليها من لم يحيط بأدلة الفقه كلها أو أغلبها، وأن يرجع ما يراه راجحًا منها
- أما مسائل النوازل فلم يشتهر البحث فيها، ولا يمكن من لم يحيط بأدلة الأحكام في جميع الأبواب أن يجتهد فيها، كما أن كثير من النوازل لا يعرف حكمها من لم تكون عنده ملحة فقهية كاملة، وهي لا تحصل بمعرفة بعض المسائل أو الأبواب

اجتهاد الرسول ﷺ واجتهاد صحابته ﷺ^(١)

اجتهاد التابعين رحمة الله

اجتهاد الصحابة ﷺ

اجتهاد الرسول ﷺ

ازدادت الحاجة لاجتهاد، لكثرة الواقع، واحتلاط المسلمين بغيرهم من الأمم، التي أسلم بعضها، ويقي الآخر على دينه، وقد تأثر اجتهاد التابعين، باجتهاد من تفهوا عليه من الصحابة، فتأثر أهل العراق بمنهج ابن مسعود، وعلى، وتأثر أهل المدينة بمنهج ابن عمر، ونشأ على إثر ذلك:

١. مدرسة أهل الحديث في الحجاز

٢. مدرسة أهل الرأي في العراق

وفي عهد كبار الأئمة: كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أخذت المذاهب يتميز بعضها على بعض، وظهر أكثر من مذهب في مدرسة أهل الحديث، وأكثر من مذهب في مدرسة أهل الرأي، ولم يبق أهل الحديث معزولين رافضين للرأي كله، وكذلك لم يكن أهل الرأي معزولين عن الحديث

أولاً، اجتهاد الصحابة ﷺ في عهد النبي ﷺ، له ثلاث صور:

الأولى: اجتهادهم حال غيابهم عن النبي ﷺ، الراجح أنه جائز وواقع، والدليل: ★ اجتهاد الصحابة الذين بعثهم النبي ﷺ إلى بني قريظة، وقال لهم: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"

★ اجتهاد علي رضي الله عنهما بعثه إلى اليمن قاضياً في وقائع حدثت له

★ اجتهاد عمارة في التيمم للحجابة

الثانية: اجتهادهم حال حضوره ياذنه ﷺ: الراجح أنه جائز وواقع، والدليل:

★ اجتهاد سعد بن معاذ رضي الله عنه في الحكم على بني قريظة

★ واجتهاد عمرو بن العاص رضي الله عنه ياذنه

الثالثة: اجتهادهم حال حضور الرسول ﷺ، دون إذنه، ممتنع، والدليل: قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله" المجرات^١، والاجتهاد في مسألة شرعية بحضرته بلا إذن من التقدم بين يديه، وأما قول أبي بكر رضي الله عنه من طلب سلب القتيل الذي قتله أبو قتادة: "لا ها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه"، فليس اجتهاداً بل أخذها بالنص، فإن الرسول ﷺ كان قد قال: "من قل قيلاً له عليه بينة فله سلبه"، وهو وعد من الرسول ﷺ وليس من عادته إخلاف وعده، أو هو قضاء سابق ولم ينقضه

ثانياً، اجتهاد الصحابة بعد عهد النبي ﷺ: اشتهر اجتهادهم، ونقل أكثره، خاصة الخلفاء الأربعة، وابن عباس، وغيره، وساهم فتح كثير من والأقاليم، ودخول كثير من القوميات في الإسلام، في ازدياد الواقع الجديدة التي تحتاج لاجتهادهم

الجمهور على أن الرسول ﷺ:

١- قد يجتهد، إذا لم يأته وحي

٢- وقد يتوقف إلى نزول الوحي

وإذا اجتهد:

★ فمنهم من يقول: إنه مسد للحق لا يمكن أن يخطئ في اجتهاده

★ ومنهم من يقول: إنه قد يخطئ في إصابة الحق، ولكن الله يصوبه حالاً ويبين له الحق

والنصوص التي تدل على القول الأخير أصرح، مثل:

★ قوله تعالى: "عفا الله عنك لم أذنت لهم" العريبة^٢

★ وقوله تعالى: "عيس وتولى. أن جاءه الأعمى. وما يدريك لعله يتذكر" عيس^٣

وليس في هذا انتقاد لمرأة الرسول ﷺ، وإنما فيها دليل على بشريته، وعلى صدقه وأمانته، حيث بلغ الأمة خطأه وتصويب الله له

★ وأما قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى" السجدة^٤ فإن المفهي المطلق عن هوى، والاجتهاد ليس كذلك

★ وقوله تعالى: "إن هو إلا وحي يوحى" السجدة^٥ يرجع إلى القرآن

تجديد الاجتهاد وتغييره^(١)

تغير الاجتهاد

المقصود به: ما ينشأ أحياناً، من تغيير لاجتهاد السابق:

١. فما يراه جائز، قد يراه غير جائز فيما بعد
٢. وما يراه غير جائز، قد يراه جائز فيما بعد

أسباب تغيير الاجتهاد: كثيرة، ومن أشهرها:

١. الإطلاع على دليل لم يكن قد اطلع عليه المجتهد من قبل
٢. التباهي إلى دلالة دليل على الحكم، لم يكن المجتهد قد تبه لها قبل ذلك، سواء تباه هو نفسه أو نبهه غيره
٣. تغير العرف والعادة في مسألة مبنية على العرف والعادة
٤. تغير المصالح والمفاسد المرتبة على الفعل، وذلك في الأحكام المبنية على المصالح والمفاسد
٥. عدم تحقق المغاظ في الواقع الجديدة، لفوات شرط أو وجود مانع، كإيقاف عمر حد السرقة عام المجاعة، لغبة الاضطرار على الناس، والحمد يمنعه الاضطرار إلى الفعل الموجب له

قواعد أصولية مبنية على تغيير الاجتهاد:

١. الاجتهاد لا ينقطع بالاجتهاد
٢. الاجتهاد ينقض إذا خالف نصاً صريحاً من كتاب أو سنة أو إجماعاً ثابتاً صريحاً
٣. إذا غير المجتهد اجتهاده لمخالفته نصاً صريحاً من كتاب أو سنة، أو لمخالفته إجماعاً صريحاً، فيجب عليه إخبار من أفتاه بتغييره
٤. إذا غير المجتهد اجتهاده دون أن يكون قد خالف نصاً صريحاً من كتاب أو سنة، أو إجماعاً صريحاً، فالأكثر على أنه لا يلزم منه إخبار من أفتاه بتغييره
٥. لا ينكر تغيير الفتوى بتغيير الأزمان

تجديد الاجتهاد

المقصود بتجديد الاجتهاد: إعادة النظر في حكم الواقع، لتجدد وقوعها أو السؤال عنها، مع سبق النظر فيها من المجتهد، والتوصيل فيها إلى حكم يغلب على ظنه أنه الصواب

مثاله: أن يفتى المجتهد بحكم مسألة، فيفتى بحلها أو حرمتها، ثم يسأل عنها بعد عام، فهل:

- ١- يفتى بما أفتى به سابقاً؟
- ٢- أو يجب عليه أن يعاود النظر في المسألة، لاحتمال أن يظهر دليل لم يكن قد ظهر له أولاً؟
- ٣- وهل يكون الحكم واحداً: لو نسي طريق اجتهاده الأول؟ أو ذكر طريق اجتهاده الأول؟

حالات خارجة عن محل التزاع:

✓ إذا وجد ما يستدعي إعادة النظر في المسألة:

- كتغير العرف في مسألة مبنية على العرف
- أو وجود نص يخالف ما أفق به سابقاً

✓ إذا لم يوجد ما يحتمل أنه يؤدي إلى تغيير الاجتهاد، والمجتهد ذاكر طريق اجتهاده السابق محل التزاع: اختلف العلماء في صور ثلاث هي:

- ١- إذا تجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، وهو متذكر لاجتهاده الأول
- ٢- إذا تجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، وهو غير متذكر لاجتهاده الأول
- ٣- إذا لم يتجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، لكنه غير ذاكر لطريق اجتهاده الأول

اختلاف العلماء في الصور الثلاث السابقة، على ثلاثة أقوال هي:

- ١- الحنابلة وأكثر الحنفية والباقلاني وأبو يعلى وابن عقيل: يجب تجديد الاجتهاد في كل الصور
- ٢- بعض الحنابلة وبعض الشافعية وبعض الحنفية وابن الحاجب والمطبي: لا يجب التجديد
- ٣- الراجح وهو قول المحققين من الأصوليين: إذا كان ذاكر لطريق اجتهاده السابق، فلا يجب عليه معاودة النظر، وإن كان ناسياً وجب عليه معاودة الاجتهاد والنظر

التقليد، تعريفه وحكمه وأركانه والواجب على المقلد عند اختلاف المجتهدين

تعريفه لغة: وضع القلادة في العنق، اصطلاحاً: قبول قول الغير من غير معرفة دليله



التقليد، حكم التمذهب، وأقوال الأئمة في النهي عن تقليدهم إذا خالف رأيهم الحق

من أقوال الأئمة في النهي عن تقليدهم إذا خالف رأيهم قول الله عز وجل، أو قول رسوله

حكم التمذهب بمذهب معين

١. قال أبو حنيفة^{ت١٥٠} رحمه الله: "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف من أين أخذناه"، وقال: "حرام على من لم يعرف دليلاً أن يفتى بكلامي، فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً"، وقيل له: إذا قلت قولنا وكتاب الله يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بكتاب الله"، فقيل: "إذا كان خبر رسول الله عز وجل يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بخبر رسول الله عز وجل"، فقيل: إذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بقول الصحابي"
٢. وقال مالك^{ت١٧٩} رحمه الله: "كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر"
٣. وقال الشافعي^{ت٢٠٤} رحمه الله تعالى: "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط"، وقال: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله عز وجل خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني"، وقال: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله عز وجل، عند أهل النقل، بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياني وبعد موئي"
٤. وقال أحمد^{ت٢٤١} رحمه الله: "من قلة علم الرجل أن يقلد دين الرجال"، وقال: "لا تقلدوني، ولا تقلدوا مالكا، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا التوري، وخذلوا من حيث أخذلوا"

في المسألة قولهن، فيما يلي تلخيصهما من كتاب أصول الفقه للدكتور عياض بن نامي الإسلامي، ص ٤٨٣:

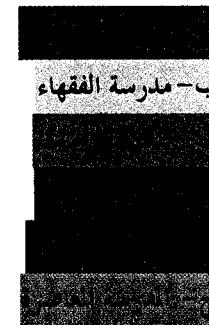
الأول: لا يجوز، وفيما يلي حججهم والرد عليها:
 أنه لم يكن معروفاً في صدر الإسلام، والرد على هذه الحجة: لا دليل على عدم وجوده في صدر الإسلام، فقد يكون بعض العوام التزم بسؤال واحد بعينه من المفتين، ولو سلم عدم وجوده، لما دل ذلك على تحريره، كما أن المفتين في الصدر الأول لم تكن لهم مذاهب معروفة في جميع مسائل الفقه، وهذا يجعل المقلدين يسألون من وجدوه حين تعرض لهم المسألة.
 أنه يؤدي إلى التعصب وترك الحق الثابت بالدليل الشرعي، والرد على هذه الحجة: بأن المتنوع هو التعصب المذهب، وترك الدليل مع معرفته والعلم برجحانه، وهذا غير لازم من التمذهب، ولكنه قد يحدث الثاني: يجوز، وحجتهم: أنه إذا جاز لغير المجتهد تقليد من شاء من العلماء، جاز له أن يختار منهم واحداً فيقلده دون غيره، لفترة في علمه وعadalته وتقواته

المكتبة الأصولية
وأهم ما صنف فيها:

منذ عام: ٤٢٠هـ، وحتى هذا العصر

المكتبة الأصولية

فيما يلي قائمة بأشهر من صنف في علم الأصول، على مختلف المذاهب، وقد رتبت أسماؤهم حسب تاريخ الوفاة، وأشهر مصنفاتهم، وقد ظلل اسم المؤلف بلون يشير للمدرسة الأصولية التي ينتمي إليها، وفق مفتاح الألوان التالي:



خ- كتب غير محددة مبدئيا، ستحدد لاحقا إن شاء الله تعالى، مع مراعاة الملاحظات التالية:

- ✓ القائمة رصدت حركة التصنيف في علم الأصول من بدايتها وحتى نهايتها، متدرجة حسب التسلسل الزمني، بشكل مختصر.
- ✓ تعتبر هذه القائمة مقدمة لكتاب مستقل بعنوان: المكتب الأصولية، سيكون فيه مزيد بيان لما يتعلق بالمؤلفين ومؤلفاتهم والمدارس الأصولية.
- ✓ القائمة تتضمن ملاحظات طلبة العلم، فلا يخلو بكل ما يتعلق بـ:
 - ١) تدقيق أسماء العلماء، وتاريخ وفياهم حتى تكون القائمة معبرة عن التدرج والتطور الزمني بأعلى درجة من الدقة.
 - ٢) تدقيق أسماء الكتب التي قد يكون وقع فيها بعض الأخطاء.
 - ٣) إضافة أسماء كتب جديدة لكل المدارس المذكورة، فإنه مما لا شك فيه أن هناك عددا من الكتب الأصولية غير مدرجة في القائمة.
 - ٤) توضيح المدرسة التي تنتهي لها الكتب غير المحددة في القائمة.
 - ٥) بيان مدى أهمية وجود هذه القائمة في طبعة قادمة، خاصة إذا صدر كتاب المكتبة الأصولية المستقل.

وفيما يلي أهم المصنفات الأصولية القديمة

١- أبو بكر، محمد بن عبد الله: البيان في دلائل الإعلام على أصول الأحكام	-٢٤
٢- كتاب في الإجماع	-٢٥
٣- شرح الرسالة للشافعى ت ٢٠٤٤	-٢٦
٤- ، عمرو بن محمد بن عمرو الليثي: الممع أبو منصور الماتريدي ت ٣٢٣	-٢٧
٥- ، محمد بن محمد بن محمود: مأخذ الشرائع الطبرى ت ٣٢٥	-٢٨
٦- ، أبى إسحاق إبراهيم بن أبى: الفصول في معرفة الأصول المروزى ت ٣٤٠	-٢٩
٧- ، عيد الله بن الحسين: رسالة في الأصول الكورسوي ت ٣٤٣	-٣٠
٨- ، الحوارزمي ت ٣٤٣	-٣١
٩- ، القاضى أبو أحمد محمد بن سعيد: الهدایة	-٣٢
١٠- ، أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء: القياس	-٣٣
١١- ، أصول الفقه	-٣٤
١٢- ، مأخذ الأصول	-٣٥
١٣- ، البروبي ت ٣٥٠	-٣٦
١٤- ، أبو بكر محمد بن عبد الله: الجامع في الأصول الطبرى ت ٣٥٠	-٣٧
١٥- ، أبو علي الحسين بن قاسم: كتاب في الأصول أبو حامد المروزى ت ٣٦٢	-٣٨
١٦- ، أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشى: أصول الفقه	-٣٩
١٧- ، شرح الرسالة للشافعى ت ٢٠٤٤	-٤٠
١٨- ، الجصاص ت ٢٧٠	-٤١
١٩- ، أبو بكر، أبى عبد الله الرازى: الفصول في الأصول الشيازى ت ٣٧١	-٤٢
٢٠- ، أبو عبد الله محمد بن خفيف بن اسكتشاد: الفصول في الأصول الأهمى ت ٣٧٥	-٤٣
٢١- ، أبو بكر إبى حماد بن عبد الله بن محمد: كتاب الأصول الأهمى ت ٣٧٥	-٤٤
٢٢- ، الصيرمى ت ٣٨٦	-٤٥
٢٣- ، أبو بكر عبد الواحد بن الحسين بن محمد: القياس والعمل الهرودى ت ٣٩٠	-٤٦
٢٤- ، أبو بكر الحياط محمد بن محمد بن جعفر: كتاب في الأصول الدفاقى ت ٣٩٢	-٤٧

١- محمد بن إدريس: إبطال الاستحسان	-١
٢- كتاب القياس	-٢
٣- الرسالة	-٣
٤- إثبات القياس	-٤
٥- خبر الواحد	-٥
٦- اجتہاد الرأی	-٦
٧- أصیبغ بن الفرج بن سعید بن نافع: الأصول	-٧
٨- داود بن علي بن خلف الأصبهانى : إبطال القياس	-٨
٩- خبر الواحد	-٩
١٠- الخبر الموجب للعلم	-١٠
١١- الحجة	-١١
١٢- الخصوص والعموم	-١٢
١٣- المفسر والجمل	-١٣
١٤- محمد بن داود الظاهري بن علي الأصبهانى: الوصل إلى معرفة الأصول	-١٤
١٥- أبو بكر محمد بن إسحاق، الرد على إبطال القياس لداود الظاهري ت ٢٧٠	-١٥
١٦- إثبات القياس	-١٦
١٧- أبو العباس، أبى عبد الله عمر: الرد على داود الظاهري ت ٢٧٠ في إبطال القياس	-١٧
١٨- ذكريا بن يحيى: أصول الفقه	-١٨
١٩- محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري: إثبات القياس	-١٩
٢٠- الإجماع	-٢٠
٢١- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق: إثبات القياس	-٢١
٢٢- اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام الشاشى ت ٣٢٥	-٢٢
٢٣- إسحاق بن إبراهيم: أصول الشاشى	-٢٣

<p>٤٨، أبو عثمان سعد بن محمد بن صبح الفساني المالكي: المقالات في الأصول</p> <p>٤٩، أبو عبد الله الحسن بن حامد الوراق بن علي الحنفي: أصول الفقه</p> <p>٥٠، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد: التمهيد</p> <p>٥١، المقنع</p> <p>٥٢، التعريف والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهد</p> <p>٥٣، أبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري: الحدود في الأصول</p> <p>٥٤، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار المعزلي: الفمد</p> <p>٥٥، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران: رسالة في الأصول</p> <p>٥٦، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعبي: الأدلة في مسائل الخلاف</p> <p>٥٧، الإفادة والتلخيص</p> <p>٥٨، أوائل الأدلة والإشراف على مسائل الخلاف</p> <p>٥٩، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله: الوصول إلى معرفة الأصول</p> <p>٦٠، عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي: الفصل في أصول الفقه</p> <p>٦١، التحصل في أصول الفقه</p> <p>٦٢، الدبوسي ت ٤٤٣٥ هـ، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى: تأسيس النظر</p> <p>٦٣، الدبوسي ت ٤٤٣٠ هـ، تقوم الأدلة في تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع</p> <p>٦٤، الدبوسي ت ٤٤٣٠ هـ، الأمد الأقصى</p> <p>٦٥، عبد الجبار ت ٤٤١٥ هـ، محمد بن علي بن الطيب المعزلي: شرح العمد للقاضي عبد الجبار</p> <p>٦٦، المعتمد</p> <p>٦٧، الطبرى ت ٤٤٥٠ هـ، أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر: له مصنفات في الأصول</p> <p>٦٨، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري: مسائل في الأصول</p> <p>٦٩، الإحکام في أصول الأحكام</p>	<p>٧٠، القاضي محمد بن الحسين بن محمد: العدة</p> <p>٧١، مختصر العدة للمصنف</p> <p>٧٢، الكفاية</p> <p>٧٣، مختصر الكفاية للمصنف</p> <p>٧٤، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي: الخلافات</p> <p>٧٥، سليمان بن خلف بن سعد: إحکام الفصول في أحكام الأصول</p> <p>٧٦، تبيين المنهاج في ترتيب الحجاج</p> <p>٧٧، المحدود في الأصول</p> <p>٧٨، الإشارة</p> <p>٧٩، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي: اللمع</p> <p>٨٠، التبصرة</p> <p>٨١، أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد: العدة</p> <p>٨٢، تذكرة العالم والطريق السالم</p> <p>٨٣، عبد الملك بن عبد الله الجوني أبو المعالى: البرهان</p> <p>٨٤، الورقات</p> <p>٨٥، البزدوي ت ٤٤٨٢ هـ، فخر الإسلام على بن محمد بن الحسين: كفر الوصول إلى معرفة الأصول</p> <p>٨٦، السرخسي ت ٤٤٨٣ هـ، شمس الأنمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل: أصول الفقه</p> <p>٨٧، منصور بن محمد بن عبد الجبار: قواطع الأدلة في أصول الفقه</p> <p>٨٨، أحمد بن سليمان بن خلف: سر النظر في علمي الأصول والجمل</p> <p>٨٩، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد: المصنف</p> <p>٩٠، المخول من تعلیقات الأصول</p> <p>٩١، المكتنون</p> <p>٩٢، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل</p>
--	--

-١١٢، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد: مختصر مستصنفي للفرازي ت٥٥٥٥

-١١٣، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد: الناسخ والمنسوخ

-١١٤، منهاج الوصول إلى علم الأصول

-١١٥- الخزرجي ت٥٩٨، أبو الحسن الأنصاري، علي بن عتيق بن عيسى: الأصول

-١١٦، محمد بن عمر بن الحسن التميمي البكري: الحصول على معلم الأصول

-١١٧، معلم الأصول

-١١٨، محمد بن يونس بن حمد بن متعمه: اختصر الحصول للرازي ت٦٠٦

-١١٩، علي بن إسماعيل بن علي بن عطية: شرح البرهان لإمام الحرمين ت٤٧٨

-١٢٠، موفق الدين، عبد الله بن أحمد الجماعيلي المقدسي: روضة الناظر

-١٢١، المظفر بن إسماعيل بن علي السداري: التسقية، اختصار محصل الرازي ت٦٠٦

-١٢٢- الفخر الفارسي ت٦٢٢، محمد بن إبراهيم بن أحمد: مطية النقل وعطية العقل في الأصول

-١٢٣، أبو الحسن سيف الدين، علي بن أبي علي محمد بن سالم التستلبي: الأحكام في أصول الأحكام

-١٢٤، منتهى السول في الأصول

-١٢٥- الخاصي ت٦٣٤، أبو المؤيد صدر الدين، الموفق بن محمد: الفصول في علم الأصول

-١٢٦- الحصري ت٦٣٦، محمود بن أحمد: الطريقة الحصيرية في الخلاف بين الحنفية والشافعية

-١٢٧، سهل بن محمد بن سهل بن مالك: تعلائق على المستصنفي للفرازي ت٥٥٥٥

-١٢٨، الأخصيكي ت٦٤٤، حسام الدين محمد بن عمر الحنفي: المنتخب في أصول المذهب

-٩٣، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن: التمهيد

-٩٤، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي: الواضح

-٩٥، أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان: البسيط

-٩٦، الوسيط

-٩٧، الأوسط

-٩٨، الوجيز

-٩٩، الوصول إلى علم الأصول

-١٠٠- البطليوسى ت٥٢١، عبد الله بن محمد بن السيد: التبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الفقهاء

-١٠١- اليايري ت٥٢٣، أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد: المدخل إلى الأصول

-١٠٢- الزاغوني ت٥٢٧، أبو الحسن، علي بن عبيد الله بن نصر: تحرير البيان

-١٠٣- النسفي ت٥٣٣، عبد العزيز بن عثمان بن إبراهيم: كفاية الفحول

-١٠٤- الصدر الشهيد ت٥٣٦، حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أصول حسام الدين

-١٠٥، محمد بن علي بن عمر: إيضاح الحصول من برهان الأصول لإمام الحرمين ت٤٧٨

-١٠٦- السعمرقدي ت٥٤٩، شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد: ميزان الأصول في نتائج العقول

-١٠٧، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي: الحصول في علم الأصول

-١٠٨، الناسخ والمنسوخ وقانون التأويل

-١٠٩، أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الغزارى: مدارك الحقائق

-١١٠- الكردي ت٥٢٦، أبو المفاخر تاج الدين، عبد الغفور بن لقمان بن محمد: كتاب في الأصول

-١١١- الغزوي ت٥٩٣، أبى بن محمد بن سعيد: الأصول

(١٢) لظهير الدين عبد الصمد بن محمود الفاروقى

(١٣) لور الدين فرج بن محمد بن أبي الفرج

(١٤) الأردبيلي ^{٨٧٤٩}، لقى الدين علي بن عبد الكافي بن قاسم

(١٥) السبكي الشافعى ^{٧٥٦}، وابنه عبد الوهاب بن علي ^{٧٧١}، لجمال الدين عبد الرحيم

(١٦) الأستوى ^{٧٤٢}، لسراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن ^{٨٠٤}

(١٧) الشافعى ^{٨٢٤}، ليوسف بن الحسن السرارى التبريزى

(١٨) لأحد بن عبد الرحيم العراقي ^{٨٢٦}

(١٩) الشافعى ^{٨٢٢}، شرح منهاج البيضاوى ^{٦٨٥}، محمد بن عبد القادر السخاوى المقرى المعروف بابن الساکاكى ^{٦٨٣}

(٢٠) علي الرملى الشافعى ^{٧٧٥}، شهاب الدين أحد بن الحسين بن ابن رسلان ^{٧٧٥}

(٢١) الإشطى ^{٨٧٣}، شهاب الدين أحد بن إسحاق بن أبي يكر

(٢٢) الطراپلسى ^{٨٩٥}، عبد الوهاب بن محمد يحيى الشهير بابن زهرة الشافعى

(٢٣) بن إمام الكاملية ^{٨٧٤}، لكمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحيم

(٢٤) الكاملية ^{٨٧٤}، لابن إمام

(٢٥) للسيد عبد الله بن محمد بن محمد الشهير بالسيد حامد الإيجي ^{٨٩٤}

(٢٦) لركن الدين محمد بن أحد الأردبيلي الشافعى من علماء القرن الناجع ^{٩٣}

(٢٧) لأحد بن إسحاق الشيرازي ^{٩٣}

(٢٨) محمد بن طاهر الفزوي ^{٩٣}

(٢٩) لشمس الدين عبد الرحمن بن عطاء الله المشتهر بشيخ الأردبيلي ^{٩٣}

(٣٠) محمد بن الحسن البدخشى الحنفى ^{٩٣}

(٣١) محمد بن محمود بن السلمانى: شرح محصول الرازى ^{٦٠٦}

(٣٢) عبد الرحمن بن إبراهيم بن مساع الغفارى: شرح ورقات إمام الحرمين ^{٦٤٨٧}

(٣٣) كمال الدين أبو العباس، أحد بن عيسى بن رضوان: منهج الوصول في علم الأصول ^{١٥٤}

(٣٤) الشيرازي ^{٦٩١}: جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخجندى: المغنى في الأصول

(٣٥) ابن الصاعانى ^{٦٩٦}: مظفر الدين، أحد بن علي بن تغلب: نهاية الوصول إلى علم الأصول ^{٦٩٦}

(٣٦) ابن الصاعانى ^{٦٩٦}: البديع في أصول الفقه (جمع طریقی البزدوى ^{٤٨٢})

(٣٧) والأمدى ^{٦٣١}

(٣٨) أبو جعفر أحد بن محمد بن أحد العسمرى: شرح مستصفى الغزالى ^{٥٥٥}

(٣٩) الشيرى، محمد بن علي: مقدمة المطرزى في أصول الفقه ^{٦٦٠}

(٤٠) ضياء الدين أبو محمد، عبد العزيز محمد بن علي: شرح مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦}، في: كاشف الرموز وظاهر الكنز ^{٦٤٦}

-١٧٩، قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاطئ الأنباري: أسوار البروف في تعقب مسائل القواعد والفروق

-١٨٠، أبو العباس بن البناء ^{ت ٧٢٤}، أبُد بن محمد بن عثمان: مُنْتَهِي السُّولُ فِي عِلْمِ الْأَصْوَلِ

-١٨١، الألمني ^{ت ٧٢٥}، يُونس بن عبد الجيد بن علي المذلي: المسائل المهمة في اختلاف الأئمة

-١٨٢، أبو منصور، جمال الدين، حسن بن يوسف بن مطهر ^{ت ٦٤٦}، العرافي: مبادئ الوصول إلى علم الأصول

-١٨٣، غاية الوصول وإيضاح السبل شرح مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٨٤، نقى الدين أبو العباس، أبُد بن عبد الحليم بن عبد السلام: قاعدة في الإجماع، وغير ذلك

-١٨٥، ابن الزيات الكلاعي ^{ت ٧٢٨}، أبُد بن الحسين بن علي: تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة

-١٨٦، القرنوي ^{ت ٧٢٩}، علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف: اختصار العالم

-١٨٧، إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم: تعليقة على مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٨٨، البخاري ^{ت ٧٢٠}، علاء الدين عبد العزيز بن أبُد بن محمد: كشف الأسرار على أصول البزدوي ^{ت ٤٨٢}

-١٨٩، البخاري ^{ت ٧٢٠}، غاية التحقيق/ شرح على أصول الأحسكي ^{ت ٦٤٤}

-١٩٠، بدر الدين محمد بن أسد الشافعي المهدواني ^{ت ٧٢٣}: حل عقد التحصل في الأصول

-١٩١، شرح على مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٩٢، شرح على منهاج البيضاوي ^{ت ٦٨٥}

-١٩٣، أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: اختصر مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٦٢، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم: مختصر فروق القراء ^{ت ٦٨٤}

-١٦٣، أبُد بن إبراهيم: شرح الإشارة للباجي الألب ^{ت ٤٧٣} في الأصول

-١٦٤، البركات حافظ الدين، عبد الله بن أبُد بن محمد: منار الأنوار ^{ت ٧١}، (له شروح كثيرة أحدها للمصنف)

-١٦٥، السفي ^{ت ٧١}، حسام الدين، الحسين بن علي بن الحجاج بن علي: شرح منار الأنوار

-١٦٦، محمود بن مسعود بن مصلح: شرح مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٦٧، البلي ^{ت ٧١٢}، عز الدين، الحسين بن أبي القاسم البغدادي: الإمهار

-١٦٨، السناني ^{ت ٧١١}، حسام الدين، الحسين بن علي بن الحجاج بن علي: الكافي شرح أصول البزدوي ^{ت ٤٨٢}

-١٦٩، السناني ^{ت ٧١٦}، شرح منتخب الأحسكي ^{ت ٦٤٤}

-١٧٠، علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن خطاب: غاية السول، مختصر الحصول الرازي ^{ت ٦٤٦}

-١٧١، ركن الدين أبو محمد، الحسن بن شرف: شرح مختصر ابن الحاجب ^{ت ٦٤٦}

-١٧٢، صفي الدين ^{ت ٧١٥}، محمد بن عبد الرحيم بن محمد: غاية الوصول إلى علم الأصول

-١٧٣، شمس الدين الخطيب أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن عبد الله: شرح على التحصل للأرموي ^{ت ٦٨٢}

-١٧٤، أجوبة على مسائل في الحصول للرازي ^{ت ٦١٦}

-١٧٥، شرح منهاج البيضاوي ^{ت ٦٨٥}

-١٧٦، نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكرم: البلل، مختصر روضة الناظر لابن قدامة ^{ت ٦٢٠}

-١٧٧، شرح مختصره: البلل

-١٧٨، ابن الأسفوي ^{ت ٧٢١}، نور الدين، إبراهيم بن هبة الله بن علي: شرح المختسب في الأصول

-١٩٤ ، مصلح الدين، موسى بن محمد: الرفيع شرح البدع لابن الساعي ت٦٩٤٥

-١٩٥ - ابن الوكيل ت٧٣٨٢ ، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عمر: كتاب في الأصول

-١٩٦ - إسماعيل بن خليل ت٧٣٩٠ ، تاج الدين: مقدمة في الأصول

-١٩٧ ، صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق بن شامل القطيعي البغدادي: تسهيل الوصول في علم الأصول

-١٩٨ ، تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل

-١٩٩ ، قواعد الأصول ومعاقد الفصول / اختصار تحقيق الأمل للمصنف

-٢٠٠ ، فخر الدين أبو عمرو، عثمان بن علي بن إسماعيل المصري الطائي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦١

-٢٠١ ، شرح البدع لابن الساعي ت٦٩٤٥

-٢٠٢ - الفزويي ت٧٣٩٣ ، أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر: كتاب في الأصول

-٢٠٣ ، أبُدَّهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: تقييدات على تنقية القرافي ت٦٨٤

-٢٠٤ - ابن سلمون ت٧٤١٣ ، عبد الله بن علي: الشافي فيما وقع من الخلاف بين التصريحة والكافي

-٢٠٥ ، محمد بن أحمد بن محمد: تقريب الوصول إلى علم الأصول

-٢٠٦ - برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرغاني العبراني ت٧٤٢٣

-٢٠٧ ، في نهاية السول في شرح منهاج الوصول، وهو شرح متوسط الحجم وعلى هذا الشرح رعليه تعليلات محمد بن العماد ت٨٦٦٢ ينقل فيها كثيراً عن والده الشهاب ابن العماد

(١) الحنفي سماها سلم الوصول إلى نهاية السول.

(٢) برهان الدين عبيد الله بن محمد الماشي الحسيني: شرح منهاج

(٣) برهان الدين عبيد الله بن محمد الماشي الحسيني: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥

-٢٠٩ ، القاضي تاج الدين، أحمد بن عثمان بن إبراهيم الماردبي: تعليق على الحصول للرازي ت٦٩٦٥

-٢١٠ ، شرح المختب للباجي

-٢١١ ، شمس الدين محمد بن محمد بن إبراهيم: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦٥

-٢١٢ ، فخر الدين، أحمد بن الحسن بن يوسف: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥٣

-٢١٣ - الجاربردي ت٧٤٦٣ ، شرح أصول البزدوي ت٤٨٢

-٢١٤ - أحمد بن الحسن بن يوسف التبريزي الجاربردي الشافعى ت٧٤٦٣ ، في السراج الوهاب.

-٢١٥ - علاء الدين القدسي ت٧٤٦٣ ، علي بن متصور بن ناصر: شرح المغنى في أصول الفقه

-٢١٦ ، عبد الله بن مسعود بن تاج الشرعية: التسقية

-٢١٧ ، التوضيح شرح من التسقية للمصنف

-٢١٨ ، الكوفي ت٧٤٦٣ ، قيام الدين أبو الفتوح، سعود بن إبراهيم: حاشية على مغني الحجازي ت٦٩١٣

-٢١٩ - الكاككي ت٧٤٩٣ ، قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد السبخاري: جامع الأسرار شرح النار للنسفي ت٦٧١٣

-٢٢٠ ، نور الدين فرج بن محمد بن أحمد الدمشقي: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥٣

-٢٢١ ، الأحسانى ت٦٩٤٣ ، شمس الدين أبو الشاء، محمود بن عبد الرحمن بن محمد: شرح بديع النظام لابن الساعي ت٦٩٤٣

-٢٢٢ ، شرح منهاج الوصول للبيضاوي ت٦٨٥٣

-٢٢٣ ، شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦٣

-٢٢٤ ، القاضي زين الدين: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦٣

-٢٢٥ - ابن الفصيح ت٧٥٥ ، فخر الدين، أحمد بن علي بن أحمد: نظم النار للنسفي ت٦٧١٣

-٢٢٦ ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦٣

-٢٤٢ ، محمد بن أحمد بن علي الإدريسي: مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول

-٢٤٣ ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٤٤ ، الإيماج في شرح منهاج البيضاوي ت١٦٨٥ (بدأ الشرح أبوه السبكي ت١٧٥٦، وأنه هو جع الجوامع) ت١٧٥٦

-٢٤٥ ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي: نهاية السول في شرح منهاج البيضاوي ت١٦٨٥

-٢٤٦ ، منع الموضع شرح جع الجوامع

-٢٤٧ ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي: نهاية السول في شرح منهاج البيضاوي ت١٦٨٥

-٢٤٨ ، التمهيد في ترتيل الفروع على الأصول

-٢٤٩ ، الفزني ت١٧٧٣، سراج الدين أبو حفص، عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي: شرح بديع الأصول

-٢٥٠ ، اللوامع في شرح جع الجوامع للسبكي الأب ت١٧٥٦، والسبكي ابن ت١٧٧١

-٢٥١ ، يحيى بن موسى: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٥٢ ، خوارزمي ت١٧٧٥، أبو محمد منصور بن أحمد مؤيد، ابن القاتمي: شرح المغنى للخازمي ت١٩١٥

-٢٥٣ ، محمد، شمس الدين: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٥٤ ، الحسني اليسابوري ت١٧٧٦، جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد: شرح المدار للنسفي ت١٧١٠

-٢٥٥ ، لسان الدين ابن الخطيب ت١٧٧٦، محمد بن عبد الله بن سعيد: ألفية في الأصول

-٢٥٦ ، محمد بن الحسين بن عبد الله السيد الشريف الحسني: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٥٧ ، شرح تاج الدين السبكي ت١٧٧١

-٢٥٨ ، محمود بن أحمد بن مسعود: شرح المتهى على المغنى في أصول الفقه ت١٧٧٧

-٢٢٧ ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٢٨ ، نقى الدين أبو الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري المزوجي: له آراء ضمنها في كتاب ابنه تاج الدين السبكي ت١٧٧١: جع الجوامع

-٢٢٩ ، أحمد بن علي بن عبد الكافي: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٣٠ ، شرح جزء من منهاج البيضاوي ت١٦٨٥ وأكمله ابنه تاج الدين السبكي ت١٧٧١

-٢٣١ ، شرف الدين أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي بن الحسين الحسني: شرح العالم في أصول الفقه

-٢٣٢ ، محمود بن علي بن إسماعيل: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٣٣ ، أمير كاتب ت١٧٥٨، بن أمير عمر بن أمير غازي الحنفي: التبين شرح منتخب الأحسكي ت١٦٤٤

-٢٣٤ ، أبو العباس، أحمد بن إدريس: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٣٥ ، العلاني ت١٧٦١، صلاح الدين محمد بن كيكلدي بن عبد الله: تلقيح الفهوم في صيغ العموم

-٢٣٦ ، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد الرامي: أصول الفقه

-٢٣٧ ، محمد بن الحسن بن علي: شرح منهاج البيضاوي ت١٦٨٥، أكمله آخره الإسنوبي ت١٧٧٢

-٢٣٨ ، ابن الريبة ت١٧٦٤، محمد بن أحمد بن عبد العزيز القونوي الدمشقي: قدس الأسرار في اختصار المنار للنسفي ت١٧١٠

-٢٣٩ ، ابن الريبة ت١٧٦٤، شرح على المنار للنسفي ت١٧١٠

-٢٤٠ ، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦

-٢٤١ ، شهاب الدين أحمد بن إبراهيم بن أيوب الحلبي: شرح المغنى في الأصول ت١٧٦٧

-٢٥٩، شاهزاد الدين محمد بن عبد البر بن يحيى: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٦٠، ابن أبي العز الحنفي ت٧٨٠هـ، بدر الدين محمد بن الحرانية المارديني: *مختصر في أصول الفقه*

-٢٦١، أكمل الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ، في: *النقد والردود*

-٢٦٢، *الباهري* ت٦٦٦هـ، *شرح على أصول البذوي* ت٤٨٢هـ

-٢٦٣، *الباهري* ت٦٦٦هـ، *الأنوار شرح المثار للنسفي* ت٧١٠هـ

-٢٦٤، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٦٥، الشامكاني ت٧٨٧هـ، سعد الدين، فضل الله بن إبراهيم بن عبد الله: *مصنفات في الأصول*

-٢٦٦، عز الدين علي بن الحسين بن علي: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٦٧، *شرح البديع لابن الساعي* ت٦٩٤هـ

-٢٦٨، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الفرناطي: *الموافقات*

-٢٦٩، *الاعتصام*

-٢٧٠، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن سليمان بن عبد الله: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٧١، *مختصر تهذيد الأستوي* ت٧٧٢هـ

-٢٧٢، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله: *التلويح على التوضيح*

-٢٧٣، *حاشية على: شرح العضد* ت٥٦٥هـ على *مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٧٤، *البناني* ت٧٩٣هـ، جلال الدين جلال بن أحمد بن يوسف بن طوع رسلان البكري: *شرح على المثار للنسفي* ت٧١٩هـ

-٢٧٥، *البناني* ت٧٩٣هـ، *تعليق على أصول البذوي* ت٤٨٢هـ

-٢٧٦، بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن هادر بن عبد الله: *البحر الخيط*

-٢٧٧، شاهزاد الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد: *شرح تلخيص الحصول للرازي* ت٦٠٦هـ

-٢٧٨، أبو زيد ولد الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشيلي: *تلخيص الحصول للرازي* ت٦٠٦هـ

-٢٧٩، ابن خلدون ت٨٠٨هـ، له مؤلفات في الأصول

-٢٨٠، الحضرمي ت٨١٠هـ، شمس الدين محمد: *شرح قدحيب الوصول إلى معرفة الأصول*

-٢٨١، إبراهيم بن علي اليعمرى: *إقليم الأصول*, *مختصر تلخيص القرافي* ت٦٨٤هـ

-٢٨٢، أحمد بن محمد بن عطاء الله بن الشسسى: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٨٣، ابن ملك ت٨٠١هـ، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين: *شرح منار الأنوار للنسفي* ت٦٧١هـ

-٢٨٤، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري: *شرح منهاج البيضاوى* ت٦٨٥هـ

-٢٨٥، شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ

-٢٨٦، عز الدين يوسف بن الحسن بن محمود التبريزى: *شرح منهاج البيضاوى* ت٦٨٥هـ

-٢٨٧، أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصر: *منهج الأصول*

-٢٨٨، تاج الدين برام بن عبد الله: *شرح مختصر ابن الحاجب* ت٦٤٦هـ

-٢٨٩، الحلبى ت٨٠٨هـ، زين الدين أبو العز طاهر بن حسن بن عمر: *مختصر المثار في أصول النسفي* ت٦٧١هـ

-٢٩٠، أبو العباس أحمد بن عماد الدين بن محمد: *شرح منهاج البيضاوى* ت٦٨٥هـ

-٢٩١، أبو زيد ولد الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الحضرمي

-٣١١- ابن السكاكي^{٨٣٨٣}، محمد عبد القادر السحاوي المقربي: شرح منهاج البيضاوي^{٦٨٥٦}

-٣١٢- الفناري الابن^{٨٤٣}، محمد شاه بن محمد بن حنزة: حاشية على فصول البدائع لأبيه^{٨٣٤٣}-

-٣١٣- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن بن علي: شرح منهاج الوصول للبيضاوي^{٦٩٥٦}-

-٣١٤- شرح مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٣١٥- شرح جمع الجوامع للسبكي^{٧٧٧١}-

-٣١٦-، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٣١٧- محمد بن الضياء^{٨٥٤}، باء الدين محمد بن أحمد بن الضياء: شرح أصول البزدري^{٤٨٢}-

-٣١٨-، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي: التحرير، شرحه أمير بادشاه^{٩٨٧}، في تيسير التحرير

-٣١٩-، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم: شرح الورقات لإمام الحرمين^{٤٧٨٣}-

-٣٢٠- شرح جمع الجوامع للسبكي الابن^{٧٧١}-

-٣٢١- ابن معلى^{٨٧٠}، إسماعيل بن علي بن حسن بن هلال: الليث العابس في صدمات المجالس

-٣٢٢-، أبو عبد الله، كمال الدين محمد، بن محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٣٢٣- إقام تيسير الوصول إلى منهاج الأصول للبيضاوي^{٦٨٥٦}-

-٣٢٤- شرح الورقات لإمام الحرمين^{٤٧٨٣}-

-٣٢٥- أبو العباس: أحمد بن عبد الرحمن حلولو: شرحه على أصول السبكي^{٧٧١}-

-٣٢٦- شرح التبيح لصدر الشريعة^{٧٤٧}، والإرشادات للباقي

-٢٩٤-، أحمد بن حسين القسطنطيني ابن الخطيب: شرح مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٢٩٥-، سعيد بن محمد التيجي التلمساني: شرح مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٢٩٦-، الشريف علي بن محمد بن علي: حاشية على مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٢٩٧-، حاشية على شرح الإيجي^{٧٥٦} لختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٢٩٨-، التوضيح على التبيح لصدر الشريعة^{٧٤٧}-

-٢٩٩-، حاشية على التلويح للفتاواي^{٧٩٤}-

-٣٠٠-، أبو عبد الله عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الحموي: شرح جمع الجوامع للسبكي^{٧٧١}-

-٣٠١-، نكت على مختصر ابن الحاجب^{٦٤٦٣}-

-٣٠٢-، حاشية على شرح البيضاوي^{٦٨٥٦}-

-٣٠٣- ابن العراقي^{٨٤٦}، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي: التحرير لما في منهاج الأصول من المعمول والممنوع

-٣٠٤-، شرح جمع الجوامع للسبكي^{٧٧١} / لخص فيه شرح الزركشي ومختصر الكشاف مع تغريب أحاديثه

-٣٠٥- القبيسي^{٨٢٩}، محمد بن محمد بن محمد / أبو بكر بن عاصم: أرجوزة: منيع الوصول إلى علم الأصول

-٣٠٦- القبيسي^{٨٢٩}، أرجوزة صغيرة سماه: مرتفق الوصول في الأصول

-٣٠٧- نيل المني، مختصر موافقات الشاطئي^{٧٩٠}-

-٣٠٨- البرماوي^{٨٣١}، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني: نظم ألفية في أصول الفقه

-٣٠٩- البرماوي^{٨٢١}، شرح ألفيته في أصول الفقه

-٣١٠- الفناري^{٨٣٤}، محمد بن حنزة بن محمد / شمس الدين الرومي: البدائع في أصول الشرائع

-٣٤٣ [] ، محمد محيي الدين بن تاج الدين إبراهيم بن الخطيب: أوائل حاشية السيد على: شرح مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦٣}

-٣٤٤ [] ، محمد بن غيث الدين منصور: تقرير على حاشية الجرجاني، على شرح مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦٣}

-٣٤٥ [] ، محمد بن ناصر الدين: الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع للسبكي ^{٧٧١٣}

-٣٤٦ [] ، سليمان بن شعيب بن خضر القاهري: شرح اللمع للشيرازي ^{٤٧٦٣}

-٣٤٧ [] ، أبو بحري زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنكي: غاية الوصول الأنصاري ^{٩٢٦٣}

-٣٤٨ [] ، لب الأصول اختصار جمع الجوامع للسبكي ^{٧٧١٣}

-٣٤٩ [] ، بدر الدين الحسن بن جعفر بن فخر الدين: العمدة الجليلة/ لم يتم العامل ^{٩٣٣٣}

-٣٥٠ [] ، شمس الدين أحمد بن سليمان: تغير التبيح في أصول الفقه ابن كمال باشا ^{٩٤٠٣}

-٣٥١ [] ، محمد بن إبراهيم بن خليل: حاشية على: شرح المختلي ^{٨٦٤٣}

-٣٥٢ [] ، محمد بن عبد الله: حاشية على التلويح للفتازاني ^{٧٩٣٣}

-٣٥٣ [] ، محمد بن عبد الرحمن: قرة العين شرح ورقات إمام الحرمين ^{٤٧٨٣}

-٣٥٤ [] ، شهاب الدين أحمد البرسي: حاشية على شرح الحلي ^{٨٦٤٣} على: جمع الجوامع للسبكي ^{٧٧١٣}

-٣٥٥ [] ، أبو عبد الله محمد بن حسن: حاشية شرح المختلي ^{٨٦٤٣} على جمع الجوامع للسبكي ^{٧٧١٣}

-٣٥٦ [] ، ابن نحيم ^{٩٧٠٣}، زين الدين إبراهيم بن محمد: الأشباء والنظائر

-٣٥٧ [] ، ابن نحيم ^{٩٧٠٣}، شرح المختار للنسفي ^{٧٧١٣}

-٣٥٨ [] ، لب الأصول مختصر التحرير لابن الهمام ^{٨٦١٣}

-٣٥٩ [] ، محمد بن أحد بن عبد العزيز: مختصر التحرير لعلاء الدين المرداوي ^{٨٨٥٣}

-٣٢٧ [] ، علي بن محمود بن محمد بن مسعود الرازي العمري: حاشية على التلويح للفتازاني ^{٧٩٣٣}

-٣٢٨ [] ، الشاهر وردي مصنفه ^{٨٧٥٣}، شرح بعضاً من أصول البزدوي ^{٤٨٢٣}

-٣٢٩ [] ، الشاهر وردي مصنفه ^{٨٧٥٣}، حاشية على بعض شرح البزدوي ^{٤٨٢٣}

-٣٣٠ [] ، ابن قططوبغا ^{٨٧٩٣}، زين الدين أبو العدل قاسم بن قططوبغا: شرح المختار للنسفي ^{٧١٠٣}

-٣٣١ [] ، أبو بكر بن زيد (جراء قضاة نابلس): شرح مختصر ابن اللحام ^{٨٠٣} في الأصول

-٣٣٢ [] ، أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر بن بريدة: شرح منهاج البيضاوي ^{٦٨٥٣}

-٣٣٣ [] ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله: مرقة الوصول إلى علم الأصول

-٣٣٤ [] ، ملا عيسى و شاهزاده ^{٦٨٦٣}، محمد بن فراموز: مرقة الوصول في علم الأصول

-٣٣٥ [] ، مرآة الأصول شرح مرقة الوصول

-٣٣٦ [] ، حواشى على التلويح للفتازاني ^{٧٩٣٣}

-٣٣٧ [] ، علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد الدمشقي: تحرير المقوول في أصول الفقه

-٣٣٨ [] ، المداوي ^{٨٦٩٣}، التحرير في شرح التحرير لابن الهمام ^{٨٦١٣}

-٣٣٩ [] ، شمس الدين حسن جلبي بن محمد شاه: حواشى على التلويح للفتازاني ^{٧٩٣٣}

-٣٤٠ [] ، الدهلوى ^{٨٩١٣}، عبد الله بن عبد الكريم: إضافة الأنوار في إضافة أصول المختار للنسفي ^{٧١٠٣}

-٣٤١ [] ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم: شرح مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦٣}

-٣٤٢ [] ، الكرماسي ^{٨٩٩٣}، يوسف بن حسين: الوجيز في الأصول

٣٧٤- الصديقي ^{١٠٥٧٣}، محمد بن علي بن محمد البكري: النطاف في الوصول إلى التعرف

٣٧٥- الحبر العاملبي ^{١٠٧٩٣}، محمد بن الحسين بن علي بن محمد: المهمة في أصول الأئمة

٣٧٦- ابن الغازي ^{١٠٨٩٣}، خليل بن الغازي القزويني: شرح العمدة

٣٧٧- محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر: المعارج المرقيات في معانٍ الورقات للجويني ^{٤٧٨٥}

٣٧٨- محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر الروادي المغربي: مختصر التحرير لابن الهمام ^{٨٦١٣}

٣٧٩- الفاسي السوسي ^{١٠٩٤٣}، شرح مختصر التحرير لابن الهمام ^{٨٦١٣}

٣٨٠- الفاسي السوسي ^{١٠٩٤٣}، حاشية على التوضيح لصدر الشريعة ^{٧٤٧٣}

٣٨١- الفاسي السوسي ^{١٠٩٤٣}، حاشية على التسهيل

٣٨٢- الكواكبي ^{١٠٩٦٣}، محمد بن حسن بن أحد الحلي: نظم النار للنسفي ^{٧٧١٣}

٣٨٣- الكواكبي ^{١٠٩٦٣}، إرشاد الطالب

٣٨٤- الحموي ^{١٠٩٨٣}، أحد بن محمد: الدر الفريد في حكم التقليد

٣٨٥- ابن بيري ^{١٠٩٩٣}، إبراهيم بن حسين بن أحد: غاية التحقيق في عدم جواز التلقيق

٣٨٦- الأزمربي ^{١١١٣}، سليمان: حاشية على مرأة الأصول ملا خسرو ^{٨٨٥٣}

٣٨٧- أبو علي الحسن بن مسعود: الكوكب الساطع شرح جمع الجوامع للسيكي ^{٧٧١٣}

٣٨٨- محمد الطيب ^{١١١٣}، محمد الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي: شرح مقدمة جده في الأصول

٣٨٩- أحد بن محمد ^{١١١٧٣}، أحد بن محمد بن أحد: حاشية على شرح الجلال الحلي

٣٩٠- ملا جيرن ^{١١٣٠}، أحد بن أبي سعيد بن عبد الله الحنفي اللكنو: الأنوار شرح النار للنسفي ^{٧١٠٣}

٣٩١- الولي ^{١١٢٨٣}، أبو العباس أحد بن محمد بن محمد: حاشية على الحلي ^{٨٦٤٣}

٣٩٢- محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي: مسلم الثبوت

٣٦٠- شرح الكوكب المنير، وهو شرح مختصر التحرير للمنير

٣٦١- أبو الشفاء ^{٩٧٤}، أحد بن محمد الزيلي السيواسي: زينة الأسرار شرح (مختصر النار للنسفي) للحلي ^{٨٠٨٣}

٣٦٢- محمد أمين بن محمود البخاري: تيسير التحرير لابن الهمام ^{٨٩١٣}

٣٦٣- شهاب الدين أحد بن قاسم الصياغ: الآيات البينات، حاشية على جمع الجوامع للسيكي ^{٧٧١٣}

٣٦٤- شرح الورقات لإمام الحرمين ^{٤٧٨٣}

٣٦٥- محمد بن محمد بن حزنة الشافعى الصغير: حاشية على شرح التحرير

٣٦٦- الخطيب التميمي ^{١٠٤٤}، محمد بن عبد الله بن أحد: الوصول إلى قواعد الأصول

٣٦٧- محمد بن يحيى بن عمر بن أحد بن يونس: تعليق على مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦٣}

٣٦٨- ابن الشهيد الثاني ^{١٠١١}، أبو منصور الحسن بن زين الدين بن علي: معالم الدين، جرآن، أحد هما: أصول والثاني: فقه

٣٦٩- علي بن سلطان محمد الهروي: توضيح المباني شرح مختصر النار لأبي العز

٣٧٠- العاملبي ^{١٠٣١}، هاء الدين محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي: الربدة في الأصول

٣٧١- عزبي زادة ^{١٠٤٠}، مصطفى بن محمد: حاشية على شرح منار النسفي ^{٧١٠} لابن ملك ^{٨٠١}

٣٧٢- أبو العباس الحارثي بن الشيخ أبي بكر: شرح مختصر ابن الحاجب ^{٦٤٦٣}

٣٧٣- السلمجامي ^{١٠٥٧٣}، علي بن عبد الواحد بن محمد: مسالك الوصول في مدارك الأصول

-٣٩٣ - **السلجماسي** ^{١١٥٥ت}، أبو العباس أحمد بن مبارك بن محمد بن علي البكري الصديقي: رسالة في دلالة العام على بعض أفراده

-٣٩٤ - **السلجماسي** ^{١١٥٥ت}، شرح على جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٣٩٥ - **الشواوي** ^{١١٦٧ت}، عمر بن محمد بن عبد الله الحسني: صارم الحق القسام لظاهر من أدعى أن الإباحة ليست من الأحكام

-٣٩٦ - **الخادمي** ^{١١٦٨ت}، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان: مجامع الحقائق

-٣٩٧ - **البلدي** ^{١١٧٦ت}، محمد بن محمد التونسي: رسالة في دلالة العام على بعض أفراده

-٣٩٨ - **النهلوي** ^{١١٧٦ت}، ولی الله أبو عبد العزیز أحد شاه بن عبد الرحيم العمري: الإنصاف في بيان سبب الاختلاف

-٣٩٩ - **النهلوي** ^{١١٧٦ت}، عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد

-٤٠٠ - **أبو العباس عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري**: فوائق الرحموت شرح مسلم الثبوت للبهاري ^{١١١٩ت}

-٤٠١ - **النکحوي** ^{١١٦٩ت}، توبير المنار، شرح على: مinar الأنوار للنسفي ^{٦٧١٠ت}

-٤٠٢ - **محمد بن عبادة بن بري**: حاشية على جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٤٠٣ - **محمد بن عبادة بن بري**: تقييدات على ورقات إمام الحرمين ^{٦٤٧٨ت}

-٤٠٤ - **محمد بن عبادة بن بري**: حسین بن علي بن حسین بن محمد: تعليقات على جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٤٠٥ - **عبد الرحمن جاد الله**: حاشية على شرح المخلي ^{٦٨٦٤ت} - جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٤٠٦ - **الجوهري الصغير** ^{١٢١٥م}، محمد بن أبى الحسن: رسالة في الأصول والأصول

-٤٠٧ - **عبد الله بن حجازي بن إبراهيم**: رسالة في مسألة أصولية على جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٤٠٨ - **الشفشاوني** ^{١٢٣٣ت}، أبو عبد الله محمد بن محمد: حاشية على المخلي ^{٦٨٦٤ت}

-٤٠٩ - **الشفشاري** ^{١٢٣٢ت}، حاشية على شرح البناي ^{١١٩٨١ت}

-٤١٠ - **سیدی عبد الله بن ابراهیم العلوی**: نشر النسود على مراقي السعد

-٤١١ - **القرزوني** ^{١٢٤٠ت}، محمد حسن بن محمد معمصون: تفريح المقاصد الأصولي

-٤١٢ - **بدر الدين عثمان بن سند**: نظم الورقات لإمام الحرمين ^{٦٤٧٨ت}

-٤١٣ - **محمد بن علي بن محمد بن عبد الله**: إرشاد الفحول

-٤١٤ - **حسن بن محمد**: حاشية على شرح الجلال الخلي ^{٦٨٦٤ت} على جمع الجوامع للسبكي ^{٦٧٧١ت}

-٤١٥ - **ابن عابدين** ^{١٢٥٢ت}، محمد بن عمر بن عبد العزيز: سمات الأصحاب على شرح المدار للنسفي ^{٦٧١٠ت}

-٤١٦ - **الطهري** ^{١٢٦١ت}، محمد حسين بن عبد الرحيم الترازي: الفصول في علم الأصول

-٤١٧ - **الطهري** ^{١٢٦١ت}، الفصول الغرورية الفقهية/أصول شيعة

-٤١٨ - **النجفي** ^{١٢٦٢ت}، حسن بن جعفر: شرح أصول كشف الغطاء

-٤١٩ - **محمد بشير الدين بن محمد كريم الدين العثماني**: كشف المبهم مما في المسلم، على: مسلم الثبوت للبهاري ^{١١١٩ت}

-٤٢٠ - **السلجماسي** ^{١٢٧١ت}، عبد المادي بن عبد الله بن النهامي: تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الشيابي

-٤٢١ - **النکحوي** ^{١٢٤٥م}، محمد عبد الحليم بن محمد: قمر الأقمار، حاشية على نور الأنوار، شرح المنار للنسفي ^{٦٧١٠ت}

-٤٢٢ - **التعيسي** ^{١٢٨٩ت}، محمد بن علي المغربي التونسي: تعديل المرقاة وجلاء المرأة لمن خسرت ^{٦٨٨٥ت}

-٤٢٣ - **التعيسي** ^{١٢٨٩ت}، حاشية على مرأة الأصول لمن لا خسرت ^{٦٨٨٥ت}

-٤٢٤ - **منة الله الشيابي** ^{١٢٩٢ت}، أبو العباس أحمد بن أحد: رسالة في الرد على من نفى تقليد الأئمة الأربع

-٤٢٥ - **القتوبي** ^{١٢٠٧ت}، محمد صديق خان بن حسن القتوبي: حصول المأمول من علم الأصول

٤٤٣- []، محمد الخضر: تعلیقات على كتاب المواقف للشاطئي
٤٤٤- []، مصطفى بن محمد بن أحمد: صفة الكلام في أصول الأحكام
٤٤٥- []، أبو النجا، محمد عبد الله: أصول الفقه
٤٤٦- []، الكوفي ت ١٩٤٣، الملا محمد جلي زاده: المصقول في علم الأصول

٤٤٧- []، محمود عمر بن أحمد: الفصول البدعة، اختصار جمع الجوامع للسبكي ت ٧٧١٣-٤٤٦

٤٤٨- []، عبد الرحمن: تقرير على جمع الجوامع للسبكي ت ٧٧١٣-٤٤٧

٤٤٩- []، محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله: بلوغ السول على مرتبى الوصول

٤٥٠- []، محمد بن عثمان: تقرير على شرح الجلال الخلي ت ٨٦٤-٤٤٩

٤٥١- []، الحسيني ت ١٣٣٢، أحمد بن عبد الله بن يوسف: تحفة الرأي السديدة في الاجتهد والتقليد

٤٥٢- []، القاسمي ت ١٣٣٢، محمد بن محمد بن قاسم: تبيين الطالب إلى معرفة الفرض الواجب

٤٥٣- []، السالمي ت ١٣٣٢، أبو محمد عبد الله بن حميد بن سالم السالمي: طلعة الشمس/ الفيضة في أصول الفقه

٤٥٤- []، السالمي ت ١٣٣٢، شرح طلعة الشمس ٤، للمصنف

٤٥٥- []، بن محمد علي عبد القادر: لطائف الإرشادات شرح الورقات لإمام الحرمين ت ٤٧٨٥-٤٥٤

٤٥٦- []، علي بن محمد بن عامر: حاشية على شرح الأستوري ت ٧٧٢٣-٤٥٥

٤٥٧- []، ليهاج البيضاوي ت ٦٨٥-٤٥٦

٤٥٨- []، المطيعي ت ١٣٥١، نهاية السول في علم الأصول

٤٥٩- []، محمد حسين: حاشية على جمع الجوامع للسبكي ت ٧٧١٣-٤٥٨

٤٦٠- []، العدوى المالكي ت ١٣٥٦، بلوغ السول في مدخل علم الأصول

٤٦١- []، البسيوني ت ١٣٦٢، أمين بن محمد بن سليمان: إزالة الالتباس عن مسائل القياس

٤٦٢- []، أبو الفتح ت ١٣٦٥، أحمد أبو الفتح بك بن حسين: المختارات الفتحية في تاريخ التشريع وأصول الفقه

٤٦٣- []، المراغي، أحمد بن مصطفى بن محمد بن عبد المعن القاضي: الموجز في علم الأصول

المكتبة الأصولية المعاصرة

-٢٥، د. عبد الكريم النملة

-٢٦، ابن قدامة ت ٦٢٠، عبد القادر شيبة الأحمد

-٢٧، عبد الوهاب خلاف

-٢٨، مصطفى بن محمد بن سالم

-٢٩، د. عبد الكريم نملة

-٣٠، ابن حلوان المalki، د. عبد الكريم نملة

-٣١، ابن قدامة ت ٦٢٠، د. عبد الكريم النملة

-٣٢، محمد عطية السالم ت ١٤١٩

-٣٣، محمد مصطفى شلي

-٣٤، د. نور الدين الخادمي

-٣٥، محمد أديب الصالح

-٣٦، د. عبد الكريم النملة

-٣٧، شرح رسالة ابن سعدي، عبد الله بن صالح الفوزان

-٣٨، محمد محمود فرغلي

-٣٩، د. محمد أبو الفتح الياباني

-٤٠، سعد بن علي الحميري

-٤١، د. عبد الكريم النملة

-٤٢، عبد الله بن صالح الصالحي، د. عبد الكريم النملة

-٤٣، محمد الشريف الرحوي

-٤٤، عمر عبد الله كامل

-٤٥، محمد بن حنيت المطيعي ت ١٣٥٤

-٤٦، شرح الحرمات، لامام الحرمات، عبد الله بن صالح الفوزان

-٤٧، ت ١٩٤٧، د. عبد الكريم النملة

-٤٨، محمد سعيد رمضان البوطي

-٤٩، شرح الأصول، أحمد فهمي أبو سنة

-٥٠، عبد الوهاب خلاف ت ١٩٥٦

-١، د. عبد الكريم النملة

-٢، د. عبد الكريم النملة

-٣، د. نادية شريف العمري

-٤، د. سيد محمد موسى

-٥، د. عبد العزيز الريعة

-٦، د. علي بن عبد العزيز العمري

-٧، علي نقى الحيدري

-٨، محمد نقى الحكيم

-٩، أمير عبد العزيز

-١٠، د. وهبة الرحيلي

-١١، زكي الدين شعبان

-١٢، شاكر الحبلي

-١٣، محمد زكريا البرديسي

-١٤، محمد سلام مذكر

-١٥، محمد مصطفى شلي

-١٦، صالح بن عبد العزيز آل منصور

-١٧، عياض السلمي

-١٨، محمد أبو النور زهر

-١٩، محمد أبو زهرة

-٢٠، محمد الخضرى

-٢١، محمد الظاهر اليفير

-٢٢، للشيخ محمد بن صالح العثيمين

-٢٣، د. عبد الكريم النملة

-٢٤، محمود حامد عثمان

٥١- الشاعر []، محمد سعيد الباني

٥٢- الشاعر []، محمد مهدي الكاظمي

٥٣- الشاعر []، جاد المولى سليمان

٥٤- الشاعر []، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

٥٥- الشاعر []، محمد سلام مذكر

٥٦- الشاعر []، عبد الحكيم السعدي

٥٧- الشاعر []، هاشم معروف الحسيني

٥٨- الشاعر []، محمد البنا

٥٩- الشاعر []، محمد الزفاف

٦٠- الشاعر []، عبد الكريم النملة

٦١- الشاعر []، معروف النواليني

٦٢- الشاعر []، عبد القادر بن أحد بن بدران

٦٣- الشاعر []، أحد فهمي أبو سنة

٦٤- مذكر الشاعر []، محمد الأمين الشنقيطي

٦٥- الشاعر []، محمد العروسي عبد القادر

٦٦- الشاعر []، عبد الوهاب خلاف

٦٧- الشاعر []، نور الدين الخادمي

٦٨- الشاعر []، محمد بن حسين الجزايني

٦٩- الشاعر []، فتحي الدربي

٧٠- الشاعر []، عبد الكريم النملة

٧١- الشاعر []، الشيخ عيسى متون

٧٢- الشاعر []، عبد القادر بن أحد بن بدران

٧٣- الشاعر []، نادية شريف العمري

٧٤- الشاعر []، حسين حسان

٧٥- الشاعر []، عبد الكريم النملة

٧٦- الشاعر []، محمد سليمان الأشقر

٧٧- الشاعر []، عبد الكريم زيدان

٧٨- الشاعر []، د. وفية الزحيلي

٧٩- الشاعر []، عبد الوهاب الشنقيطي

٨٠- الشاعر []، علي بن عبد العزيز العمري

٨١- الشاعر []، د. عبد الحميد أبو زيد

قائمة بأهم المراجع

- ١- ابن النجار الحنفي، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي المصري، مختصر التحرير في أصول الفقه، ط١، ١٤٢٠هـ، دار الزاحم/ الرياض
- ٢- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، دار الزاحم للنشر والتوزيع
- ٣- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية، ط١، ١٤١٣هـ، دار الشرقا/ جدة
- ٤- إسماعيل، شعبان محمد علي، أصول الفقه تاريخه ورجاله، ط١٤٠١هـ، دار المريخ للنشر/ الرياض
- ٥- الأسمرى، صالح بن محمد بن حسن، الخلاصة الأصولية، وهي مذكرة للأسمري، نسقها محمد بن أحمد العصلانى، ١٤١٩هـ، الطائف
- ٦- الإسنوى، جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، ط١، ١٤٠٠هـ، دار الرسالة، بيروت
- ٧- الأشقر، محمد سليمان، الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، ط٢، ١٤٠٣هـ، الدار السلفية/ الكويت/ حولي
- ٨- البغدادي الحنفي، صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق، قواعد الأصول ومعاقد الفصول، ط١، ١٤٠٩هـ، جامعة أم القرى/ السعودية
- ٩- جمعة، عماد علي، المكتبة الإسلامية، ط٣، ١٤٢٦هـ، دار المسلم/ الرياض
- ١٠- الجيزاني، محمد بن حسين بن حسن، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط٥، ١٤٧٢هـ، دار ابن الجوزي، الرياض/ السعودية
- ١١- الحنفي، سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، البيل في أصول الفقه، ط٢، ١٤١٠هـ، مكتبة الإمام الشافعى/ الرياض
- ١٢- الخادمي، نور الدين مختار، تعليم علم الأصول، ط١، ١٤٢٣هـ، مكتبة العبيكان/ الرياض
- ١٣- خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط١٧، ١٤٠٦هـ، مكتبة الورقات الذهبية، الرياض
- ١٤- الدمشقي، محمد أمين سويد، تسهيل الحصول على قواعد الأصول، ط١، ١٤١٢هـ، دار القلم/ دمشق
- ١٥- الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق/ سوريا
- ١٦- السعيد، عبد العزيز بن عبد الرحمن، الاجتهد ورعاية المصلحة ودرء المفسدة في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ
- ١٧- سلامة، أبو إسلام مصطفى بن محمد، التأسيس في أصول الفقه، ط٣، ١٤١٥هـ، مكتبة الحرمين للعلوم النافعة/ القاهرة/ مصر
- ١٨- السلمى، عياض بن نامي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ط٢، ١٤٢٧هـ، دار التدمرية، الرياض/ المملكة العربية السعودية
- ١٩- الشنيري، سعد بن ناصر بن عبد العزيز، التقليد وأحكامه، ط٢، ١٤٢١هـ، دار الحبيب/ الرياض
- ٢٠- الشنقطي^{١٣٩٣هـ}، محمد الأمين بن محمد المختار، مذكرة أصول الفقه، دار العلوم والحكم
- ٢١- شيبة الحمد، عبد القادر، إمتع العقول بروضة الأصول، ط١، ١٣٨١هـ، دار الهناء للطباعة
- ٢٢- العثيمين، محمد بن صالح، الأصول من علم الأصول، ١٤٠٠هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- ٢٣- العمري، نادية شريف، الاجتهد في الإسلام، ط١، ١٤٠١هـ، دار الرسالة، بيروت/لبنان
- ٢٤- الفوزان، عبد الله بن صالح، جمع المحصول في شرح رسالة ابن سعدي في الأصول، ط١، ١٤٢٤هـ، دار المسلم، الرياض/ السعودية
- ٢٥- الفوزان، عبد الله بن صالح، شرح الورقات في أصول الفقه، ط٣، ١٤١٧هـ، دار المسلم/ الرياض
- ٢٦- مرعي، حسن أحمد، الاجتهد في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- ٢٧- النملة، عبد الكريم بن علي، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه، ط١٤٢٧هـ، دار العاصمة، الرياض/ السعودية
- ٢٨- النملة، عبد الكريم بن علي، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، ط٥، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد للنشر، الرياض/ السعودية

لا يخفى أن اليسر من أهم صفات هذا الدين العظيم، ومن هنا انطلقت هاتان السلسلتان: الأولى: سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة . الثانية: سلسلة التراث الإسلامي الميسر .
لتاكيد هذه الصفة، فاختصت الأولى بمعالجة العلوم الإسلامية مستهدفة طلبة العلم الشرعي في بداية طلبهم، لتزودهم بشورة علمية متباطة، كي يبحروا في الكتب المتخصصة بسهولة ويسر، وتسهّل أيضاً طلبة العلم المتقدمين، تذكرهم ولا تعلمهم، كما تستهدف كذلك المسلم غير المتخصص في التزود بحصلة علمية في بعض الفنون الشرعية، ولا يقر على معالجة كتب التراث .
أما السلسلة الثانية، فتعرض تراث السلف كما هو دون معالجة، ولكن بتنسيق جديد يوظف الألوان، ويرقى النقاط، ويستخدم الأشكال التوضيحية، وغير ذلك من التقنيات التي قد تعم أو تخنق بعض الإصدارات، وفيما يلي قائمة بما صدر من السلسلتين، علماً بأن العمل جار على إخراج المزيد بحول الله وقوته .

سلسلة التراث الإسلامي



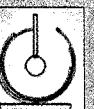
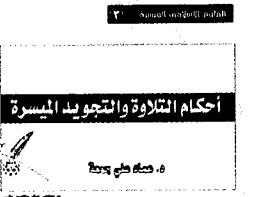
للسيد ابراهيم بن محمد بن شهريار - رحمه الله
مع حكم المذاهب والمسائل
أبواء الليل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله

اصدار ونشر
د. عماد على عمدة
جامعة المصرين

- يصر قريباً أن شاء الله تعالى :
- ١- أوضحت المسالك إلى الفضة ابن مالك لابن هشام
- ٢- شدّى العرف في فن الصرف
- ٣- الروض المريض شرح زاد المستقنع للبهوتى .. وهنرها

ردمك X-٤٧-٠٩٢-٩٦٠

سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة



الناشر
دار الناشر للنشر والتوزيع، الألومن
ص.ب. ١١١١١ - ٢٢٧٦١٢١ - عمان - الأردن
هاتف: ٥٩٢٩٦٠ - فاكس: ٥٩٩٩٤٤١
بريد الكتروني: alnafaes@hotmail.com

الملكة العربية السعودية / دار طيبة الخضراء مكة: ٥٥٨٩٠٢٧ - ٥٥٤٥١٤٤٧ - مكتبة جرير (وغيرها) : ٤٤٠٠٠ - مكتبة العبيكان (وغيرها) : ٤٦٤٤٢ - مكتبة الرشد (وغيرها) : ٤٣٤٥١
دار ابن الجوزي (وغيرها) : ٨٤١٢١٠ - مكتبة الميد (وغيرها) : ٥٠٣٥٧٦٥١ - ٢٢٩٤١٥٩ - مكتبة التسمرية (وغيرها) : ٤٩٥١٩٢ - مكتبة الجنوب (وغيرها) : ٤٢٧٥٧٧
الإمارات العربية المتحدة / دبي - دار القلم : ٣٩٠٤٢٠ - مكتبة الميد (وغيرها) : ٢٦٥٤٤٤ - ٦٥٥٤٣٩٦ - مكتبة الإمام الذهبي : ٣٦٥٧٨٠٦
الكويت / مكتبة أهل الأثر : ٤٨٣٥٣٣ - ٤٨٣٥٣٢ - مكتبة الإمام الذهبي : ٤٨٢٣٥٣٣
قطر / مكتبة ابن القيم - الدوحة : ٤٨٢٣٥٣٣ - ٤٨٢٣٥٣٢
البحرين / مكتبة المازوقي : ٧٧٢٧٣٤٦٤
الأردن / الناشر - دار الشاليس للنشر والتوزيع : ٥٦٩٤٩٤١
مصر وشمال إفريقيا / مركز ميرات : ٢٠١١٢٨٧٧٩٩٩ - ٢٢٨٣٥١١١٦
الجزائر / مكتبة القدس : ٢١٣٧٣٤٩١١٧

السلسلة متوفرة في

البريد الإلكتروني : quddomy@hotmail.com
جوال : ٩٦٢-٥-٧٨٦٧٥٣٦
٩٦٢-٩٦٦-٣٣٦١٢٩٩
تلفاكس : ٩٦٢-٣٣٦١٢٩٩